سورة الفاتحة

[قوله: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾ [١] إن قيل:][1] لم حذفت الألف هنا، وأثبتت في: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [2]؟

قيل: حذفت هنا؛ لكثرة الاستعمال [3].

فإن قيل: كيف أضيف الاسم إلى الله، والله هو الاسم؟

قيل: الاسم لازم للمسمى، والتسمية غير الاسم.

وقيل: في الكلام حذف مضاف، **تقديره**: باسم مسمى الله [4].

---

(١) هذه بداية المخطوط والمقدمة غير موجودة. (٢) سورة العلق: الآية (١).

(٣) وقيل في حذف الألف من «بسم الله» أقوال أخرى منها:

قيل:ليوافق الخط اللفظ

وقيل:لا حذف فيها؛ لأن الأصل «سِم» أو «سُم» فلما دخلت الباء سكنت الغين تخفيفًا؛ لأنه وقع بعد الكسرة كسرة أو ضمة وهذا قول النحاس؛ وحسنه السمين الحلبي في «الدر المصون».

وقال أبو حيان-معترضًا-: والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصيحة؛ إذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاط الألف في جميع المواضع، وليس كذالك.

وقيل: سبب حذفها: كون الباء لا يوقف عليها فكأنها والاسم شيء واحد. وهذا قول الأخفش.

وقيل: تحذف الألف من التسمية فقط، ولا تحذف في غير البسملة، وجوز بعضهم حذفهامن«بسم الله»وإن لم ينو معها «الرحمن الرحيم» بشرط ألا تكون الإضافة إلى الله، وألا يكون للباء تعلق به في اللفظ وألا يكون قبلها كلام، فإن فقد شرط لم يجز الحذف، نحو: اسم ربك، تبركت باسم الله، أبدأ باسم الله.

وجوز الكسائي والأخفش حذفها ولو أضيفت إلى غير الجلالة.

وقال الفراء: هذا باطل، لا يجوز أن يحذف إلا مع الله؛ لأنها كثرت معه فإذا عدوت ذلك أثبت الألف، وهو الصواب.

وتنظر المسألة في: إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٦٧)، البيان لابن الأنباري (١/ ٣١)، التبيان للعكبري (١/ ٤)، البحر المحيط لأبي حيان (١/ ١٢٧)، الدر المصون للسمين الحلبي (١/ ٥٥)، الكشاف للزمخشري (١/ ٣٥)، معاني القرآن للأخفش (١/ ١٤٧)، معاني القرآن للفراء (١/ ٢)، همع الهوامع للسيوطي(٢/ ٢٣٦).

(٤) زاد أبو البقاء العكبري في التبيان (١/ ٤) وجهًا ثالثًا: أن «اسم» زيادة، ومن ذلك قوله:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما .....

قال السمين الحلبي في الدر المصون (١/ ٥٣)- بعد نقله عن العكبري هذا الوجه-: وإليه ذهب أبو عبيدة والأخفش وقطرب. وتنظر هذا المسألة بتوسع في «نتائج الفكر في النحو» للسهيلي (ص٣٠-٤٠).

والأصل في الله: الإله، فألقيت حركة الهمزة على اللام المعرفة، ثم سكنت وأدغمت في اللام الثانية، ثم فخمت إذا لم يكن قبلها كسرة ورققت إذا كان قبلها كسرة.

والتفخيم في هذا الاسم من خواصه [(١)].

قوله: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾: صفتان مشتقتان من الرحمـــــة. و«الرحمن» من أبنية المبالغة. وفي «الرحيم» مبالغة أيضًا، إلا أن «فعلانًا» أبلغ من «فعيل».

وجرهما على الصفة، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف.

قوله: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾ [٢]: «الحمد»: مبتدأ. و«لله»: الخبر، واللام متعلقة بمحذوف، أي: واجب أو ثابت.

قوله: ﴿ رَبِّ ﴾: مصدر رَبَّ يَرُبُّ، ثم جعل صفة، كـ«عدل وخصم».

قوله: ﴿ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾: [واحده: عالم] [(٢)].

قوله: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [٤]: صفة، وقرئ: مالك [(٣)].

فإن أريد به الحال أو الاستقبال فلا يتعرف فلا يصير صفة، وإن أريد به المضي تعرَّف وصار صفة [(٤)].

قوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [٥]: «إياك» و«إياك»: مفعولان مقدمان؛ للاهتمام. وأصل «نستعين» نَسْتَعْوِنُ، على وزن نستفعل، [فاستثقلت الكسرة على

---

(١) هذا قول العكبري بالنص في التبيان (١/ ٥٣).

وقيل في اشتقاقه أقوال أخرى، تنظر في: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري (١/ ٣٢، ٣٣)، والدر المصون للسمين الحلبي (١/ ٥٦، ٥٨).

(٢) غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ٥).

(٣) قرأ بها عاصم والكسائي وخلف ويعقوب من العشرة. وأما قراءة «ملك» فقرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وأبو جعفر؛ بقية العشرة.

وتنظر القراءة في: إتحاف فضلاء البشر للبنا (١/ ٣٦٣)، البحر المحيط لأبي حيان (١/ ١٣٣)، التبيان للعكبري (١/ ٥، ٦)، الحجة لابن خالويه (ص٦٢)، الحجة لأبي علي الفارسي (١/ ٧)، الدر المصون للسمين الحلبي (١/ ٦٨، ٦٩)، السبعة لابن مجاهد (ص٩٤)، الكشاف للزمخشري (١/ ٥٦).

(٤) ينظر: التبيان للعكبري (١/ ٦)، الدر المصون (١/ ٧٠، ٧١).

الواو][1]، فنقلت إلى العين، [ثم قلبت ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها]. / [١]

قوله: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ﴾ [٦]، «اهدنا»: أمر، وهو مبني عند البصريين، ومعرب ومجزوم بلام[2] محذوفة عند الكوفيين[3].

و«اهد»: يتعدى إلى مفعولين.

قوله: ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [٧]. «غير» هنا: بدل من «الذين» أو من: الهاء والميم في: «عليهم».

وقيل: هو صفة.

فإن قيل: كيف يكون صفة وهو نكرة؛ لأن «غيرًا» لا يتعرف بالإضافة؟

فالجواب على ذلك من وجهين:

أحدهما: أن «غيرًا» إذا وقعت بين متضادين تعرفت، وهنا وقعت كذلك.

والثاني: أن «الذين» قريب من النكرة؛ لأنه لم يقصد بهم ناس بأعيانهم[4].

«وعليهم»: في محل رفع بـ« المغضوب»؛ لأنه اسم مفعول.

قوله: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [٧]: «لا»: زائدة؛ للتأكيد عند البصريين.

وبمعنى: «غير» عند الكوفيين[5].

وأما «آمين»: فهي اسم فعل ومعناه: استجب اللهم، والله أعلم.

* * *

---

(١) غير واضح بالأصل، والمثبت من التبيان (١/ ٧).

(٢) **أي:** مجزوم بلام محذوفة، وهي لام الأمر، والتقدير: «لتهدنا».

(٣) تنظر المسألة في «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري (٢/ ٥٩ – ٨٠)، المسألة (٧٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٦١).

(٤) **تنظر المسألة في:** التبيان (١/ ٨)، الدر المصون (١/ ٨٣)، الكشاف (١/ ٧١)، معاني الفراء (١/ ٧).

(٥) هذا قول أبي جعفر النحاس في إعراب القرآن (١/ ١٧٦)، وقرأ «وغير الضالين» أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب – رضي الله عنهم- تنظر القراءة في: البحر المحيط (١/ ١٥٠)، الدر المصون (١/ ٨٥)، الكشاف (١/ ٧٣).

سورة البقرة

قوله: ﴿ الٓمٓ ﴾ [١]: موضعها جر؛ على القسم، وحرف القسم محذوف، [وبقي عمله][(١)] بعد الحذف؛ لأنه مراد، فهو كالملفوظ [به] [(٢)]، كما قالوا: «اللهِ [لتفعلن في لغة][(٣)] من جر»[(٤)].

وقيل: موضعها نصب، على تقدير حذف القسم، كما تقول: «اللهَ لأفعلن».

أو الناصب فعل محذوف تقديره: [التزمت اللهَ، أي: اليمين][(٥)] باللهِ.

وقيل: على أنه مفعول به تقديره: [«اتلُ ألم»][(٦)].

قوله: ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ [٢]: اسم إشارة؛ «ذا»: الاسم، والألف من جملة الاسم.

وقال الكوفيون: الذال وحدها هي الاسم/ [٢] والألف زائدة؛ لتكثير الكلمة[(٧)].

ويجوز أن يكون «الٓمٓ» مبتدأ. و«ذلك»: خبره[(٨)].

و«الكتاب»: صفة اسم الإشارة، أو عطف بيان.

قوله: ﴿ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ ﴾: الجملة حالية، أي: ذلك الكتاب حقًّا و«فيه»: خبر«لا».

قوله: ﴿هُدٗى ﴾: مصدر في موضع الحال، أي: في حال كونه هاديًا، وألف «هدى» منقلبة عن ياء؛ لقولهم: [هديت، والهدي][(٩)].

---

(١) غير واضح بالأصل وأثبته من التبيان (١/ ١٠). (٢) غير موجود بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ١٠).

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، ومثبت من التبيان للعكبري (١/ ١٠).

(٤) هذا على مذهب الكوفيين، وأجازه العكبري والزمخشري وضعفه السمين الحلبي والبصريون، وتراجع مسألة: «هل يعمل حرف القسم محذوفًا بغير عوض؟» في: الإنصاف لابن الأنباري (١/ ٣٦٨) المسألة (٥٧)، التبيان للعكبري (١/ ١٠)، الدر المصون (١/ ٨٩)، الكشاف (١/ ١٠٧).

(٥، ٦) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وثبت من التبيان للعكبري (١/ ١٠).

(٧) تنظر المسألة في: الإنصاف لابن الأنباري (٢/ ١٨١- ١٨٨)، المسألة (٩٥)، البيان له (١/ ٤٣)، شرح المفصل (٤/ ٢٣).

(٨) نسبه ابن الأنباري في «البيان» (١/ ٤٣) للفراء، وقال: وأنكره أبو إسحاق الزجاج.

وينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٠، ١١)، معاني القرآن للزجاج (١/ ٦٧، ٦٨).

(٩) غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان للعكبري (١/ ١١).

قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾ [٣]: صفة للمتقين.

وأصل «يؤمنون»: يأأمنون - بهمزتين - والماضي منه: آمن، وأصله: أَأْمَنَ، ووزنه: «أفعل» فالأولى مزيدة، والثانية أصلية؛ لأنه من الأمن، ثم قلبت الأصلية ألفًا، وإنما انقلبت ألفًا؛ لوقوعها ساكنة بعد حرف مفتوح.

قوله: ﴿وَيُقِيمُونَ﴾: أصله: «يُقْوِمُون»[(١)]، استثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى القاف قبلها، وقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها.

قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ أصله: «رزقناهموه».

قلت: وهنا سؤال: لأن الضمير المحذوف لا يخلو: إما أن يكون متصلًا، أو منفصلًا؛ فإن كان منفصلًا، فلا يجوز حذفه، وإن كان متصلًا، اجتمع ضميرا غيبة[(٢)].

قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [٦]: [الجملة خبر «إن»][(٣)].

[قوله]: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ﴾ [١٦] أصله: اشتريوا، فقلبت الياء واوًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين.

قوله: ﴿ٱسۡتَوۡقَدَ﴾ [١٧] بمعنى: أوقد - كاستجاب، بمعنى: أجاب.

كما قال:

---

(١) هناك خطوة سابقة، وهي أن «يقيمون» أصلها: «يؤقومون»، حذفت همزة «أفعل»؛ لوقوعها بعد حرف المضارعة فصار: «يُقْوِمون».

(٢) يعني: اتحدا في الرتبة، فيجب عندئذ الانفصال. كما يقول ابن مالك في «ألفيته»:

وفي اتحـــاد الرتبـــة الـــزم فـــصلا ... وقـــد يبـــيح الغيـــب فيـــه وصـــلا

وامتنع حذفه إن كان منفصلًا؛ لأن العائد متى كان منفصلًا، امتنع حذفه؛ لأنه لم يفصل إلا لغرض، فإذا حذف، فأتت الدلالة على ذلك الغرض.

قال السمين الحلبي في «الدر المصون» (١/ ٩٧) - مجيبًا على هذا السؤال: «ويمكن أن يجاب عن اتحاد الرتبة بأنه لما اختلف الضميران جمعًا وإفرادًا - وإن اتحدا رتبة - جاز اتصاله، ويكون كقوله [من الطويل]:

وقـــد جعلـــت نفـــسي تطيـــب لـــضغمة ... لـــضغمهاها يقـــرع العظـــم نابهـــا

وأيضًا فإنه لا يلزم من منع ذلك ملفوظًا به، منعه مقدرًا؛ لزوال القبح اللفظي. ويجاب عن الثاني (وهو منع الحذف للمنفصل): بأنه إنما يمنع؛ لأجل اللبس الحاصل، ولا لبس هنا». من الدر المصون للسمين الحلبي (١/ ٩٧) بتصرف يسير.

وانظر المسألة في: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٤٠- ١٤٣).

(٣) غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ١٤)، والدر المصون (١/ ١٠٣).

وداعٍ دعـا يـا مـن يُجيـبُ إلى النَّـدَى فلـم يَـسْتَجِبْهُ عنـد ذاك مُجِيـبُ [1]

وكذا استقر، بمعنى: أقر.

وقيل: استوقد لا يكون بمعنى أوقد، كما لا يكون استعلم بمعنى: أعلم.

قوله: ﴿ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ﴾: يجوز في «أضاءت» أن يكون الفعل متعديًا، وأن يكون قاصرًا.

تقول في تعديته: أضاءت الشمس البقعة، وأضاء القمر الدار.

ومنه قول الفرزدق [2]:

أَعِـدْ نظـرًا يـا عبـد شـمسٍ لعلَّـما أضاءتْ لـك النـارُ الحِمَارَ المقيَّـدَا [3]

---

(١) البيت من بحر الطويل ، لكعب بن سعد الغنوي .
ينظر في الأصمعيات ص (٩٦) ، تاج العروس (جوب) ، جمهرة أشعار العرب ص (١٣٤) ، خزانة الأدب (١٠/ ٤٣٦) ، لسان العرب (جوب) . ويروى الشطر الثاني منه :
..... فلـم يـستجب عنـد النـداء مجيـب

قال البغدادي في «خزانة الأدب»: والمعنى: رب داع دعا: هل من أحد يمنح المستمنحين ؟ فلم يجبه أحد.
ومعنى الندى: الغاية، وبعد ذهاب الصوت، والجود. كما في «الصحاح».
والشاهد فيه: أنه أجرى «استفعل» (يستجبه)، مجرى «أفعل» (يجبه) كما يقال: استخلف لأهله بمعنى: أخلف واستوقد بمعنى: أوقد.

(٢) همام بن غالب بن صعصعة التميمي، أبو فراس الشهير بالفرزدق، شاعر من النبلاء، من أهل البصرة، له آثاره المشهورة في اللغة، حتى قيل : لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس. وأخباره ونقائضه مع جرير والأخطل مشهورة، وكان شريفًا في قومه، عزيز الجانب، مهابًا عند الخلفاء والأمراء ، له ديوان شعر، توفي سنة عشر ومائة (١١٠هـ).
تنظر ترجمته في: الأعلام (٨/ ٩٣)، الأغاني (٩/ ٣٢٤)، جمهرة أشعار العرب ص(١٦٣)، خزانة الأدب (١/ ١٠٥)، وفيات الأعيان (٢/ ٩٦).

(٣) البيت من بحر الطويل .
وينظر في : ديوان الفرزدق (١/ ١٦١)، الأزهية ص (٨٨)، الدرر اللوامع (٢١/ ٢٠٨)، رصف المباني ص (٣١٩) شرح الأشموني (١/ ٤٢٩)، شرح شذور الذهب ص (٧٦)، قطر الندى ص (١٥١)، همع الهوامع (١/ ١٤٣).
ويروى الشطر الأول في جميع المراجع :
أعـد نظـرًا يـا عبـد قـيس لعلـما .....

والشاهد فيه : ورود الفعل «أضاءت» متعديًا.
وفيه شاهد آخر وهو : دخول «ما» على «لعل» فكفتها عن العمل.

ويجوز أن تكون «ما» في محل رفع على الفاعلية، فتكون «ما» [موصولة، ويعضده][1] قراءة من قرأ: (فلما ضاءت ما حوله) [2]، وأتى بالتاء؛ حملًا على المعنى؛ لأن ما حول المستوقد بقاع وأماكن.

قوله: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾: جواب «لما» وقيل: هو محذوف؛ كما حذف في قوله: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [3]، أي: فلما أضاءت ما حوله خمدت[4].

قوله: ﴿صُمُّۢ﴾ [١٨]: جمع أصم.

يقال: أصم وصم وصمان.

وقياس «أفعل» إذا كان صفة أن يجمع على«فُعْل» و«أفاعل»؛ كـ«أحمر [يجمع على: حمرٍ] وأحامر».

قوله: ﴿كَصَيِّبٖ﴾ [١٩] أصلها: صَيْوب، [على «فيعل»، فأبدلت الواو ياء؛][5] / [٣] لاجتماعهما، وأحد الحرفين ساكن وهو قياس مطرد تقدمت الواو أو تأخرت. نحو: لويت عنقه ليًّا، وأصله لويًا[6].

---

(١) غير واضح بالأصل ، وأثبته من الكشاف (١/ ١٩٨).

(٢) قرأ بها محمد بن السميقع وابن أبي عبلة .

تنظر القراءة في : البحر المحيط (١/ ٢١٢) ، الدر المصون (١/ ١٣٢) ، الكشاف (١/ ١٩٨).

(٣) سورة يوسف ، الآية (١٥).

(٤) هذا كلام الزمخشري في الكشاف (١/ ١٩٨) وجعل حذف الجواب أبلغ من ذكره ، وعلل ذلك فقال : «لما فيه من الوجازة مع الإعراب عن الصفة التي تحصل للمستوقد بها هو أبلغ من اللفظ في أداء المعنى ....».

ورد عليه أبو حيان في «البحر المحيط» (١/ ٧٩) هذا الكلام بوجهين :

أحدهما : أن هذا التقدير مع وجود ما يغني عنه ، فلا حاجة إليه ؛ إذ التقديرات إنما تكون عند الضروريات .

والثاني : أنه لا تبدل الجملة الفعلية من الجملة الاسمية .

راجع : البحر المحيط (١/ ٧٩) ، الدر المصون (١/ ١٣٢) ، الكشاف (١/ ١٩٨ ، ١٩٩).

(٥) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل ، وأثبته من التبيان (١/ ٢٢).

(٦) وهذا على مذهب البصريين .

وقال الكوفيون: وزنه «فعيل»، والأصل «صَوِيب» وخطأهم النحاس، وأبو البقاء؛ لأنه لو كان كذلك، لصحت الواو؛ كما صحت في «طويل ، وعويل».

وانظر تفصيل ذلك في : الإنصاف لابن الأنباري (٢/ ٢٨٤) ، المسألة (١١٥).

قوله: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ﴾ [٢٠]: ظرف والعامل فيه الجواب.

قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ﴾، مفعول «شاء» محذوف، وحسُن حذفه؛ لأن الجواب يدل عليه، والتقدير: ولو شاء الله أن يذهب لذهب.

قوله: ﴿وَقُودُهَا﴾ [٢٤] -بالفتح -: هو الحطب، وبالضم [(١)]: الإيقاد، كالوَضُوءِ والوُضُوءُ فالوَضُوءُ – بالفتح -: الماء الذي يُتَوَضَّأُ به.

والوُضُوءُ - بالضم - المصدر، وهو فعل المتوضئ.

قوله ﴿يَسْتَحْىِۦٓ﴾ [٢٦] - بيائين – [(٢)]: لغة أهل الحجاز، ووزنه: «يستفعل»، ويتعدى بنفسه وبالحرف؛ يقال: استحييت منه، واستحييته، بمعنى. وعينه ولامه: ياءان، من الحياء، وبياء واحدة: لغة تميم، ووزنه: «يستفع»، والمحذوفة هي الواو؛ لتطرفها.

قوله: ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [٣٠]: جمع: مَلَك، والتاء فيه لتأنيث الجمع.

وقيل: للمبالغة، كعلَّامة وفهَّامة.

واختلف في الملائكة في واحدها، وأصلها.

فقيل: واحدهم في الأصل: «مَأْلَك» على «مَفْعَل»؛ لأنه مشتق من «الألوكة»، فالهمزة فاء الكلمة، ثم أخرت فجعلت اللام، فقالوا: «مَلْأَك»، فوزنه الآن: «مَعْفَل» والجمع: ملائكة على «مَعَافِلة».

وقيل: أصله:«لأك»، فعين الكلمة همزة، وعلى كلا القولين: ألقيت حركة الهمزة على اللام، وحذفت، فلما جمعت ردت فوزنه الآن «مفاعلة» [(٣)].

---

(١) وقرئ به شاذًّا، قرأ به الحسن البصري ومجاهد وطلحة بن مصرف وأبو حيوة وعيسى بن عمر.
تنظر القراءة في: البحر المحيط (١/ ٢٤٩)، التبيان للعكبري (١/ ٢٥) الدر المصون (١/ ١٥٥)، الكشاف (١/ ٢٥٠)، المحتسب لابن جني (١/ ٦٣)، مختصر الشواذ لابن خالويه (ص١١).

(٢) وقرأ بها جمهور القراء ، وقرأ : (يستحي) – بياء واحدة – ابن كثير في رواية عنه، ويعقوب من العشرة.
وتنظر القراءة في: الإتحاف (١/ ٣٨٢)، البحر المحيط (١/ ٢٦٤)، التبيان للعكبري (١/ ٢٦)، الدر المصون (١/ ١٦٢)، الكشاف (١/ ٢٦٤)، مختصر الشواذ لابن خالويه (ص١٢)، معاني القرآن للأخفش (١/ ٢١٤).

(٣) راجع في ذلك : البحر المحيط (١/ ٢٨٤) ، التبيان (١/ ٢٧ ، ٢٨) ، الدر المصون (١/ ١٧٥).

قوله: ﴿يَـٰبَنِىٓ﴾ [٤٠] أصله: «بنو» على «فَعَلٌ» والذاهب منه واو عند قوم، وياء عند آخرين[١].

والألف [عوض عن][٢] الذاهب.

قوله: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِىٓ﴾ أصله: «أوفيوا»، استثقلت [الضمة على الياء، فأعلت][٣] إما بالنقل إلى الفاء، وإما بالحذف، وحذفت؛ لسكونها، وسكون [ما بعدها][٤].

يقال: وَفَى وَفِيٌّ بكذا، وأَوْفَى، وَوَفَّى، بمعنى، فإن قلت: أين «وَفَى» في [القرآن؟ قيل: أُخِذَ من قوله: ﴿وَمَنۡ][٥] أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ﴾[٦]؛ لأن أفعل التفضيل لا يستعمل إلا من الثلاثي[٧].

[**قوله:** ﴿أَوَّلَ﴾ [٤١]:][٨] وزنه «أفعل»، وفاؤه وعينه واوان عند سيبويه[٩]. ولم ينطق منه بـ«فعل»؛ [لاعتلال الفاء][١٠] والعين[١١].

وتأنيثه: أُوْلَى، والأصل: وولى، فأبدلت [الواو همزة؛ لانضمامها ضمًّا لازمًا][١٢].

---

(١) قال السمين الحلبي: والصحيح أنه «ياء»؛ لأنه مشتق من البناء؛ لأن الابن من فرع الأب، ومبني عليه. ورجح الأخفش أنه «واو»؛ لأن حذف الواو أكثر.
راجع: الدر المصون (١/ ٢٠٢).

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل وأثبته من كتب الإعراب.

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل وأثبته من كتب الإعراب.

(٤) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل وأثبته من كتب الإعراب.

(٥) غير واضح بالأصل، وأثبته من الدر المصون (١/ ٢٠٣).

(٦) سورة التوبة، الآية (١١١).

(٧) ينظر في هذا: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٢٧٧).

(٨) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل، وأثبته من التبيان (١/ ٢٣).

(٩) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، ولقب بسيبويه، هو إمام النحاة الأول، وأول من بسط النحو، ولزم الخليل بن أحمد، وأخذ عنه، ونبغ بعده حتى فاقه، ومما اشتهر عنه: أنه كان نظيفًا جميلًا، في لسانه حُبْسَة، وقلمه أبلغ من لسانه، ألف «الكتاب» في النحو، قالوا عنه: لم يصنع مثله قبله ولا بعده، ولم يُصنِّف غيره، واشتهر «الكتاب» وتناوله الأئمة شرحًا، ودراسات ومناقشات. مات سيبويه سنة ثمانين ومائة (١٨٠هـ).
تنظر ترجمته في: الأعلام (٥/ ٨١)، البداية والنهاية (١٠/ ١٧٦)، بغية الوعاة (٢/ ٢٢٩، ٢٣٠)، البلغة للفيروزابادي (ص١٦٣)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٥٤).

(١٠) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل وأثبته من التبيان (١/ ٢٣).

(١١) الكتاب (٣/ ٢٨٨).

(١٢) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل وأثبته من التبيان (١/ ٢٣).

وقال الكوفيون: أصله / [٤] من: وأل يأل: إذا نجا.

فأصلها. أَوْأَل، ثم خففت الهمزة بأن أبدلت واوًا، ثم أدغمت الأولى فيها.

وهذا ليس بقياس بل القياس في مثل هذه الهمزة: أن تُلْقَى حركتُها على السَّاكِن قبلها، وتُحْذَفَ.

وقال بعضهم: هي من آل يئول، فأصل الكلمة «أَأْوَل»، ثم أخِّرت الهمزة الثانية فجعلت بعد الواو، ثم عمل فيها ما عمل في الوجه الذي قبلها، فوزنه الآن«أَعْفَل» [(١)].

قوله: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ﴾ [٤٢]: تخلطوا.

يقال: لَبَس - بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع -، ولَبِستُ الثوب ألبَسُه - بالكسر في الماضي والفتح في المضارع.

قوله: ﴿وَتَكْتُمُواْ﴾: يجوز أن يكون مجزومًا داخلًا في حكم النهي، ويجوز أن يكون منصوبًا بإضمار «أَنْ»، و «الواو» للجمع؛ كالتي في قولك:« لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبنَ ».

وقوله:

لا تَنْهَ عَـنْ خُلُـقٍ..... .....[(٢)]

---

(١) راجع في ذلك: البيان لابن الأنباري (١/ ٧٨)، التبيان للعكبري (١/ ٣٣ ، ٣٤)، الدر المصون للسمين الحلبي (١/ ٢٠٥)، المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ١٣٤).

(٢) هذا جزء من صدر بيت وتكملته :

.....وَتَـــــأتِي مِثْلَـــــهُ عَـــــارٌ عَلَيْـــــكَ إِذَا فَعَلْـــــتَ عَظِـــــيمُ

والبيت من بحر الكامل ، وهو لأبي الأسود الدؤلي.

ينظر: ديوانه ص (٤٠٤)، الأزهية (ص ٢٣٤)، شرح شذور الذهب (ص ٦٨)، شرح قطر الندى (ص ٧٧)، لسان العرب (عظم)، همع الهوامع (٢/ ١٣).

والشاهد فيه قوله: «وتأتي»؛ حيث نصب الفعل «تأتي» بـ«أن» مضمرة وجوبًا، بعد الواو التي تدل على المعية. ويكون على الوجه الثاني (النصب) في تأويل مصدر، ولا بد من تأويل الفعل الذي قبلها بمصدر أيضًا؛ ليصح عطف الاسم على مثله ويكون التقدير: لا يكن منكم لبس الحق بالباطل، وكتمانه.

قال الصفاقسي في «المجيد في إعراب القرآن المجيد» (١/ ٢٣٠): وفيما جوزوه من النصب نظر؛ لأنه يعطي النهي عن الجمع بين الفعلين، والجزم يقتضي النهي عن كل منهما، فكان أولى.

وكذا استحسنه السمين الحلبي في «الدر المصون» (١/ ٢٠٨).

Openkandil.com

قوله: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [٤٣].

أصل «أقيموا» و «آتوا»: «أقِوْمُوا»؛ فأعل بالقلب بعد النقل، كما أعل الماضي بالقلب.

و«أَأْتُيُوا»: استثقلت الضمة على الياء فألقيت على التاء، بعد حذف حركتها، أو حذفت وضمت؛ لتصح الواو.

قوله: ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [٤٩]. أصله «أهل»؛ فقلبت هاؤه همزة، ثم قلبت الهمزة ألفًا؛ كراهة اجتماع المثلين، كما فعل بـ«أأدم» (١).

وقيل: أصله «أوْل» (٢).

قوله: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [٥١] لم يقل «يومًا»؛ لأن الشهور عدتها بالليالي.

قوله: ﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ﴾، أصله: «اوتخذ» من «وخذ» كـ «وعد»، فأدغم الواو بعد قلبها تاءً في تاء الافتعال أي: ثم اتخذتم العجل إلهًا.

قوله: ﴿نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [٥٥] أصل «نرى»: نَرْأَى، فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الراء.

و«جهرة»: مصدر في موضع الحال، إما من الضمير في «نَرَى»، أي: معاينين، أو من الضمير في «قُلتُم»، أي: قلتم ذلك مجاهرين.

وقيل: انتصابه على المصدر؛ لأنه نوع من الرؤية؛ كما تنتصب القرفصاء بفعل الجلوس (٣).

قوله: ﴿فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ (٤): الصاعقة: فاعلة، بمعنى: مفعلة، وهي ما صعق.

قيل: نار وقعت من السماء.

وقيل: صيحة.

---

(١) هذا رأي سيبويه وأتباعه. كما في الدر المصون (١/ ٢١٧).

(٢) يعزى هذا للكسائي. كما في الدر المصون (١/ ٢١٧).

(٣) في قولهم: قعد القرفصاء.

(٤) في الأصل: «فأخذتهم الصاعقة»، وهو خطأ، والصواب المثبت.

obeikandl.com

قوله: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾ [1] [٥٧]: [أي: بالغمام] [2].

والغمام، قيل: جمع غمامة، والصحيح: أنه اسم جنس.

قوله: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [٥٨]: وحط عنا حطة [3].

قوله: ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ أصله: خطائئ، والهمزة الأولى هي المنقلبة عن الياء في «خطيئة»، [فأبدلت الهمزة الثانية ياء؛ لانكسار ما قبلها] [4]/ [٥] وكراهة اجتماع همزتين، ثم أبدلت من الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفًا؛ لئلا يشبه الإضافة، ثم أبدلت من الهمزة ياء فصار: خطايا، هذا مذهب سيبويه[5]. ومذهب الخليل[6] التحويل. نقلوا الهمزة الأولى إلى [موضع] [7] الثانية؛ وإنما فعلوا ذلك لتصير المكسورة طرفًا، فتنقلب ياء، ثم أبدلوا من كسرة الهمزة الأولى فتحة، فأنقلبت الياء بعدها ألفًا، فصارت الهمزة بين ألفين، فأبدلت منها ياء فاستكرهوا اجتماع ثلاث ألفات ففيها على هذا خمس تغييرات.

تقديم اللام عن موضعها، وإبدال الكسرة فتحة، وإبدال الهمزة الأخيرة ياء، ثم

---

(١) في الأصل: «وظللنا عليهم الغمام»، وهو خطأ، والصواب المثبت.

(٢) غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان للعكبري (١/ ٣٧).

(٣) هذا على الأصل كما قال الزمخشري في الكشاف حيث قال: والأصل النصب بمعنى: حط عنا ذنوبنا حطةً؛ وإنما رفعت لتعطي معنى الثبات . الكشاف (١/ ٢٨٣).
وقراءة الرفع هي قراءة العامة من القراء، وقرأ ابن أبي عبلة وطاوس اليمني بالنصب «حطةً».
وتنظر هذه القراءة في: التبيان (١/ ٣٨)، الدر المصون (١/ ٢٣٢)، الكشاف (١/ ٢٨٣)، مختصر الشواذ (ص١٣)، معاني القرآن للفراء (١/ ٣٨).

(٤) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ٣٨).

(٥) الكتاب (٣/ ٥٥٣).

(٦) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، البصري أبو عبد الرحمن، إمام اللغة والأدب والنحو، وواضع علم النحو، ومخترع علم العروض، وأستاذ سيبويه ، كان من الزهاد، المنقطعين للعلم، وكان آية في الذكاء، قيل : هو أول من جمع حروف المعجم في بيت شعر واحد ، وهو:

صِفْ خَلْقَ خَوْدٍ كَمِثْلِ الشَّمْسِ إِذْ بَزَغَتْ ... يَحْظَى الضَّجِيعُ بِهَا نَجْلَاءُ مِعْطَارُ

من تصانيفه: الجمل، العروض، العين (ينسب إليه) وغيرها.
مات سنة سبعين ومائة (١٧٠هـ) ، وقيل: خمس وسبعين ومائة (١٧٥هـ).
تنظر ترجمته في: الأعلام (٢/ ١٣٤)، إنباه الرواة (١/ ٣٤١)، بغية الوعاة (١/ ٥٥٧ –٦٠٩) ، البلغة (ص٧٩)، وفيات الأعيان (١/ ١٧٢).

(٧) غير موجودة بالأصل ، وأثبتها من التبيان (١/ ٣٨).

إبدالها ألفًا، ثم إبدال الهمزة التي هي لام ياء [1].

قوله: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ﴾ [٦٠] وقال في الأعراف: ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾ [2] والانبجاس: خروجه قليلًا، والانفجار: خروجه كثيرًا.

والجواب أن ذاك الابتداء، ثم تفجر في الثانية.

قوله: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ﴾: هو على إرادة القول.

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ﴾ [٦٥] عرفتم.

قوله: ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾: الفعل منه (خسأ)، وهو مطاوع «خسأته».

قوله: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ [٦٧]: يجوز أن يكون مفعولًا ثانيًا على حذف مضاف[3]، ويجوز أن يكون مصدرًا، أي: مهزوءًا به.

قوله: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [٧٠]: مفعول «شاء» محذوف أي: شاء هدايتنا.

قوله: ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [٧١]: مثل عدة، فلما حذفوا الواو من الفعل؛ لوقوعها بين واو وكسرة حذفوها من المصدر، فوزنه: «عِلة»، والمعنى: الخلط، يقال: وشيت الثوب، إذا خلطت بعضه ببعض.

قوله: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ﴾ [٧٢] أصله: تدارأتم، ووزنه: «تفاعلتم»، ثم أرادوا التخفيف، فقلبوا التاء دالًا؛ لتصير من جنس الدال، التي هي فاء الكلمة، ليمكن الإدغام، فسكنت الأولى؛ لأجل الإدغام، فصار أول الكلمة ساكنًا، [فاجتلبت له همزة] [4] الوصل.

قوله: ﴿أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةً﴾ [٧٤]: [إن قيل: لم قيل: أشد قسوة وفعل القسوة مما يخرج منه أفعل التفضيل وفعل التعجب؟] [5].

---

(١) تنظر المسألة بتفصيل وتوسع في: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (٢/ ٢٩١ – ٢٩٤)، المسألة (١١٦)، البيان له (١/ ٨٤ ، ٨٥)، التبيان للعكبري (١/ ٣٨)، الدر المصون (١/ ٢٣٣ ، ٢٣٤).

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٦٠).

(٣) تقديره: ذوي هزؤ. من التبيان للعكبري (١/ ٤٢).

(٤) غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ٤٤).

(٥) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من الكشاف للزمخشري (١/ ٢٩٠).

فيه جوابان: **أحدهما**: أنه أبين وأدل على فرط القسوة. الثاني: أن [1] لا يقصد معنى الأقسى، ولكن قصد وصف القسوة بالشدة، كأنه قيل: اشتدت قسوة الحجارة، وقلوبهم أشد قسوة [2].

ولم يقل: هي أشد قسوة؛ لأن معناه [واضح] [3].

وقوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ﴾: هي كـ «أو» في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ [4]، وقد قالوا فيها: هناك أربعة أوجه:

أحدها: أنها للشك، وهو راجع إلى الناظر في حال المنافقين، فلا يدري أيشبههم بالمستوقد أو بأصحاب الصيب، كقوله: ﴿إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [5] أي: يشك الرائي لهم في مقدار عددهم.

والثاني: أنها للتخيير، أي: شبهوهم بأي القبيلتين شئتم.

والثالث: أنها للإباحة.

والرابع: أنها للإبهام، أي: بعض الناس يشبههم بالمستوقد، وبعضهم بأصحاب الصيب [6].

---

(١) في الأصل وفي الكشاف: أن، وفي الدر المصون (١/ ٢٦٣): أنه، ولعله أصوب.

(٢) هذا كلام الزمخشري في الكشاف (١/ ٢٩٠).

وقال السمين الحلبي في الدر المصون (١/ ٢٦٣) معقبًا: «وهذا كلام حسن جدًّا، إلا أن كون القسوة يجوز بناء التعجب منها – فيه نظر؛ من حيث إنها من الأمور الخلقية أو من العيوب، وكلاهما ممنوع منه بناء البابين».

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل.

(٣) الآية (١٩) من سورة البقرة.

(٥) سورة الصافات، الآية (١٤٧).

(٦) زاد السمين الحلبي في الدر المصون (١/ ١٣٥) وجهًا خامسًا وقال: إنه أظهرها، وهي أنها للتفصيل، بمعنى أن الناظرين في حال هؤلاء؛ منهم من يشبههم بحال المستوقد الذي هذه صفته، ومنهم من يشبههم بأصحاب صيب هذه صفته.

والذي اختاره المصنف هنا كما في التبيان للعكبري (١/ ٢١).

وفي آية ﴿أَوْ أَشَدُّ .....﴾ رد الزجاج أن تكون «أو» بمعنى الشك، واختار أنها للإباحة.

انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/ ١٥٦).

obeikandl.com

قوله: ﴿يَشَّقَّقُ﴾ [٧٤]: [أصله: «يتشقق»، فقلبت التاء شيناً وأدغمت][(١)] في الشين.

قوله: ﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [٧٨]: استثناء منقطع؛ / [٦] لأنه ليس من جنس العلم. وواحد الأماني: أمنية، وأصلها: أمنُويَة، على وزن (أُفْعُولَة)، وما كان على هذا الوزن فإنه يجمع على أفاعيل، وأفاعل.

قوله: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [٨١]: السيئة: وزنها فعيلة [(٢)] مثل سيد وهين.

قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [٨٣]. أي: قلنا لهم: لا تعبدون. ويقرأ بالياء [(٣)] وفيه أربعة أوجه:

أحدها: أنه جواب قسم، دل عليه المعنى.

والثاني: أن «أن» مرادة، تقديره: أخذنا ميثاق بني إسرائيل على أن لا يعبدوا إلا الله، ونظيره:

أَلاَ أَيُّهَذاَ الزَّاجِرِي أَحْضرُ الوَغَى ..... [(٤)]

---

(١) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل ، وأثبته من التبيان للعكبري (١/ ٤٥).

(٢) كذا وقع بالأصل والذي في التبيان (١/ ٤٦)، والدر المصون (١/ ٢٧٤) أن وزنها «فيعلة»؛ لأن أصلها «سيوئة» وعينها واو وما في التبيان والدر هو مذهب البصريين.
والذي هنا يوافق مذهب الكوفيين ؛ ولعله سبق قلم أو وهم من المصنف؛ لأنه سيأتي في الآية (٢٧١) من سورة البقرة أنه اختار أن وزنها «فيعلة» وانظر تفصيل المسألة في: الإنصاف (٢/ ٢٨٤)، المسألة (١١٥).

(٣) قرأ بها ابن كثير وحمزة والكسائي، وقرأ باقي العشرة بالتاء «لا تعبدون».
تنظر القراءة في: الإتحاف (١/ ٤٠٠)، البحر المحيط (١/ ٤٥٠)، التبيان للعكبري (١/ ٤٦)، حجة ابن خالويه (٨٣)، حجة الفارسي (٢/ ١٢١)، الدر المصون (١/ ٢٧٥)، السبعة لابن مجاهد (ص١٦٢)، الكشاف (١/ ٢٩٢)، النشر (٢/ ٢١٨).

(٤) هذا صدر بيت وعجزه :

..... وَأَنْ أَشْـهَدَ اللَّـذَّاتِ هَـلْ أَنْـتَ مُخْلِـدِي

والبيت من بحر الطويل ، لطرفة بن العبد .
ينظر في: ديوان طرفة (ص٣٢)، الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٩١)، خزانة الأدب (١/ ١١٩)، (٨/ ٥٧٩)، الدرر اللوامع (١/ ٧٤) سر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٥)، شرح الشذور (ص٤٨)، الكتاب (٣/ ٩٩، ١٠٠)، لسان العرب (أنن)، المقتضب (٢/ ٨٣) ، همع الهوامع (٢/ ١٧) .
والشاهد فيه: رفع الفعل «أَحْضُرُ» بعد حذف «أن»، وهذا على الرواية الصحيحة عند البصريين ، ويروى: أحضرَ على النصب بأن بعد حذفها. وهو قول الكوفيين. وانظر تفصيل ذلك في الإنصاف مسألة (٧٧).

بالرفع، والتقدير: عن أنْ أحضرَ الوَغَى.

والثالث: أنه في موضع نصب على الحال.

الرابع: أن يكون لفظه لفظ الخبر ومعناه النهي[(١)].

قوله: ﴿وَذِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [٨٣]: معطوف على اليتامى، وأفرد (ذي)؛ لإرادة الجنس، وأصله «ذَوَيٌ» بدليل قولهم: «ذويان».

قوله: ﴿وَٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ جمع يتيم، كنديم وندامى.

ولكن جمع «فعيل» على «فعالى» قليل.

قوله: ﴿وَٱلْمَسَـٰكِينِ﴾ جمع مسكين، والميم في مسكين زائدة؛ لأنه من السكون.

قوله: ﴿لَا تَسْفِكُونَ﴾ [٨٤]: الكلام فيه مثل: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾[(٢)].

قوله: ﴿مِّن دِيَـٰرِكُمْ﴾: الياء منقلبة عن واو؛ لأنه جمع «دار»، والألف في دار «واو» في الأصل؛ لأنه من: دار، يدور، وإنما قلبت ياء في الجمع؛ لانكسار ما قبلها.

فإن قيل: كيف صحت في ﴿لِوَاذًا﴾[(٣)]؟

قيل: لأنها صحت في الفعل، فصحت في المصدر[(٤)].

قوله: ﴿إِلَّا خِزْىٌ﴾ [٨٥]: بدل من جزاء.

قوله: ﴿وَقَفَّيْنَا﴾ [٨٧]: يقال: قفوتُ أثرَهُ قفوًا؛ إذا اتبعته، وقفيت على أثره بفلان؛ إذا أتبعته إياه وقلبت الواو ياء؛ لوقوعها رابعة[(٥)].

قوله: ﴿عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [٨٧]: قيل: عيسى: اسم أعجمي، فلا اشتقاق.

وقيل: مشتق من العَيْس، وهو بياض الإبل يخالطها شيء من الشقرة[(٦)].

---

(١) كذا في البيان لابن الأنباري (١/ ١٠٠ ، ١٠١)، والتبيان للعكبري (١/ ٤٧)، وزاد السمين الحلبي في الدر المصون (١/ ٢٧٥ ، ٢٧٦) أربعة أوجه أخرى، فلتنظر هناك بتوسع.

(٢) هي الآية السابقة (٨٣).

(٣) الآية (٦٣) من سورة النور.

(٤) هذه عبارة العكبري في التبيان (١/ ٤٨).

(٥) وهذه قاعدة صرفية: تنظر في: التبيان (١/ ٤٩)، الدر المصون (١/ ٢٩٢)، المجيد للصفاقسي (١/ ٣٣١)، المقتضب للمبرد (١/ ٣٢٧).

(٦) وهذا قول أبي البقاء العكبري في التبيان (١/ ٤٩). =

وقيل: من العِوْسِ، وهو السياسة، فقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها [١].

واختلف في وزنه؛ فقال الكوفيون: وزنه «فعْلَى»، وألفه للتأنيث، ولم يحكوا صرفه في النكرة [٢].

وقال البصريون: وزنه «فعلى»، وألفه للإلحاق [٣]. ولا تكون أصلًا؛ لأنها من أحرف لا تكون الواو والياء أصلًا فيها [٤]. وقالوا: لو كانت أصلًا لكان ينبغي أن لا ينصرف في النكرة، وقد سمع فيه الصرف [٥]. و «مريم»: علم/ [٧] أعجمي لا اشتقاق له، وليس بمشتق؛ لأنه لو كان مشتقًّا لكان مشتقًّا من رام يريم، فيكون «مَرِيم» بإسكان الياء، وقد جاء في الأعلام بفتح الياء، نحو: مزيد، وهو على خلاف القياس [٦].

قوله: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ ﴾: الهمزة للاستفهام جيء بها؛ للتوبيخ والتعجب من حالهم، كأنه قيل: آتيناهم، ففعلتم ما فعلتم، ودخلت الفاء للعطف على هذا المقدر.

و«كلما»: ظرف وقد تقدم [٧].

قوله: ﴿ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [٨٨]: جمع: أغلف؛ كأحمر وحمر، ونظائره كثيرة.

قوله: ﴿ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾. «قليلًا»: صفة لمصدر محذوف أي «فإيمانًا قليلًا»، و«ما»: زائدة.

وقيل: صفة لظرف، أي: فزمانًا قليلًا يؤمنون.

ولا يجوز أن تكون «ما» مصدرية؛ لأن «قليلًا» لا يبقى له ناصب [٨].

= وتعقبه أبو حيان في البحر المحيط (١/ ٤٦٥) بأنه اسم أعجمي لا يدخله اشتقاق ولا تصريف.
وتابع أبا حيان السمين في الدر المصون (١/ ٢٩٣).

(١) راجع لسان العرب (عوس).
(٢) راجع المجيد في إعراب القرآن المجيد للصفاقسي (١/ ٣٣٢).
(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢١٣).
(٤) وهذه الأحرف تسمى بنات الأربعة. راجع الدر المصون (١/ ٢٩٢).
(٥) وهذا قول أبي علي الفارسي، كما في البحر المحيط (١/ ٤٦٤)، والدر المصون (١/ ٢٩٢).
(٦) هذا قول العكبري في التبيان (١/ ٤٩). قلتُ: فائدة: من المعلوم في قواعد الإملاء أن كلمة (ابن) إذا وقعت بين علمين وكانت صفة، فتحذف ألفها وتكتب (بن) بدون ألف، وقد استثنيت القاعدة هنا في (عيسى ابن مريم)؛ فلعلها لتناسب ما لعيسى عليه السلام من استثناء في مولده، وكلامه في المهد، ورفعه حيا، وعودته ونزوله آخر الزمان، والله أعلم.
(٧) عند قوله - تعالى -: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم..... ﴾ الآية (٢٠) من سورة البقرة.
(٨) هذا قول العكبري في التبيان (١/ ٥٠)، ونقله أبو حيان في البحر المحيط (١/ ٤٧١)، وزاد بعده: لأنه كان=

وقيل: «ما»: نافية، أي: فما يؤمنون قليلًا ولا كثيرًا.

ومثله: ﴿قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [(١)]، ﴿قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [(٢)].

قوله: ﴿جَآءَهُمْ كِتَبٌ﴾ [٨٩] جاء: يتعدى بنفسه وبحرف الجر، تقول: جئته، وجئت إليه.

قوله: ﴿أَن يَكْفُرُواْ﴾ [٩٠]، خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر أن يكفروا، وفيه أقوال أخرى [(٣)].

قوله: ﴿بَغْيًا﴾: مفعول له، وقيل: مصدر.

ومعنى بغيًا: حسدًا، أي: حسدًا لأن ينزل الله، أو: على أن ينزل الله من فضله الذي هو الوحي.

قوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ [٩٦]: معطوف على «الناس».

قوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾: صفة لموصوف محذوف [(٤)].

قوله: ﴿أَن يُعَمَّرَ﴾: فاعل (بمزحزحه).

قوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ [٩٧]: جواب الشرط محذوف، أي: فليمت غيظًا.

قوله: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا﴾ [١٠٠]: الواو للعطف[(٥)]، وهو عطف على معنى

= يلزم رفع «قليل»؛ حتى ينعقد منهما مبتدأ وخبر.

وزاد السمين في الدر المصون (١/ ٢٩٧): يعني أنك لو جعلتها مصدرية، كان ما بعدها صلتها، ويكون المصدر مرفوعًا بـ«قليل»، على أنه فاعل به، فأين الناصب له؟!

(١) سورة الأعراف، الآية (١٠). (٢) سورة الأعراف، الآية (٣).

(٣) تنظر هذه الأقوال في البحر المحيط (١/ ٤٧٣)، الدر المصون (١/ ٣٠٠).

(٤) هذا قول البصريين، والتقدير: «قوم يود أحدهم لو يعمر....». وقال الكوفيون: صفة لموصول محذوف، والتقدير: «ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمر.....»، ورجح ابن هشام رأي البصريين. راجع البحر المحيط (١/ ٤٨٢)، الدر المصون (١/ ٣٠٩)، معاني القرآن للفراء (١/ ٦٣)، المغني لابن هشام (٢/ ٦٢٦).

(٥) هذا قول البصريين، وقال أبو حيان في البحر المحيط (١/ ٤٩٢): «وهو الصحيح، والأصل تقديم الواو والفاء وثم على همزة الاستفهام، وهذا مذهب الجمهور فهي على نية التأخير عن الواو؛ لأنها حرف عطف». وانظر: الدر المصون (١/ ٢١١)، عند قوله: ﴿أفلا يعقلون﴾ [البقرة: ٤٤].

الكلام المتقدم في قوله: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [1]، وما بعده.

وقيل: هي «أو» [التي لأحد الشيئين][2].

و«عهدًا»: قال أبو البقاء [3]: «مصدر من غير لفظ الفعل [ويجوز أن يكون مفعولًا به][4]، أي: أعطوا عهدًا، وهنا مفعول آخر محذوف أي: كلما عاهدوكم»[5]. ﴿نَبَذَ﴾ عامل [في ﴿كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾][6].

﴿وَٱتَّبَعُوا﴾: معطوف على « نبذ» [7].

قوله: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [١٠٢]: باعوا به، واللام جواب قسم محذوف.

﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾: جواب «لو» محذوف أي: لو كانوا ينتفعون بعلمهم، لامتنعوا من شراء السحر.

قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ﴾ [١٠٣]: اللام / [٨] جواب «لو»، ومثوبة: مبتدأ، ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾: صفة «خير»: خبر.

قوله: ﴿مَا نَنسَخْ﴾ [١٠٦]: «ما»: مفعول «ننسخ»، على حد ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾[8]، و﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾[9]: في موضع نصب على التمييز.

---

(١) الآية (٨٧) من سورة البقرة.

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ٥٤).

(٣) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله، محب الدين، أبو البقاء العكبري، النحوي، صاحب الإعراب، من رؤساء المتقدمين قرأ على عظماء الشيوخ حتى حاز قصب السبق وقصده الناس من الأقطار، من تصانيفه: التبيان في إعراب القرآن، إعراب الحديث، إعراب القراءات الشواذ، وغيرها. توفي سنة ٦١٦هـ.
تنظر ترجمته في: بغية الوعاة (٢/ ٣٨، ٣٩)، البلغة للفيروزابادي (ص١٢٢).

(٤) ما بين المعقوفين غير موجود بالأصل، وأثبته من التبيان. (٥) ينظر كلامه في التبيان (١/ ٥٤).

(٦) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ٥٤).

(٧) هذا قول ابن الأنباري في «البيان » (١/ ١١٣)، وأحد قولي العكبري في «التبيان» (١/ ٥٤).
ورد ذلك أبو حيان في «البحر المحيط » (١/ ٤٩٤) فقال: لأن الاتباع ليس مترتبًا على مجيء الرسول؛ لأنهم كانوا متبعين ذلك قبل مجيء الرسول، فالأولى أن تكون معطوفة على جملة ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ﴾ كلها، وتابع أبا حيان السمين في «الدر المصون» (١/ ٣١٨).

(٨) سورة الإسراء، الآية (١١٠). (٩) سورة الأنعام، آية (٤).

قوله: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ﴾ [١٠٨]: أصل تريدون: تُرْوِدُون فنقلت حركة الواو إلى الراء، فسكنت الواو، وانكسر ما قبلها فقلبت ياءً.

قوله: ﴿كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ﴾: نعت لمصدر محذوف، أي: سؤالًا مثل سؤال.

قوله: ﴿سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾: ظرف.

قوله: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم﴾ [١٠٩]: «لو»: مصدرية [(١)].

قوله: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا﴾ [١١٠]، «ما»: شرطية في موضع نصب بـ «تقدموا» و «من خير» مثل قوله: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ في ﴿مَا نَنسَخْ﴾.

«تجدوه»: أي تجدوا ثوابه، جواب الشرط.

قوله: ﴿إِلَّا مَن كَانَ هُودًا﴾ [١١١] «من» في موضع رفع بـ «يدخل»؛ لأن الفعل مفرغ لما بعد «إلا».

قوله: ﴿هُودًا﴾: جمع: هائد.

قوله: ﴿قُلْ هَاتُوا﴾: فعل معتل اللام.

تقول في الماضي: هاتى يهاتي مهاتاة.

كـ: رامى يرامي مراماة، وأصله: هاتيوا وتقول للرجل: هات، مثل: رام، وللمرأة: هاتي [(٢)].

قوله: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [١١٣]؛ أي: مثل ذلك.

قوله: ﴿أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ [١١٤]: يجوز أن يكون في موضع نصب بدلًا من «مساجد» بدل اشتمال، أو مفعول له. أي: كراهية أن يذكر [(٣)].

---

(١) هذا على مذهب الكوفيين وأبي على الفارسي وأبي البقاء العكبري وابن مالك، وقد منع البصريون وكثير من النحاة ورود «لو» مصدرية.

راجع تفصيل ذلك في: التبيان للعكبري (١/ ٥٣، ٥٧)، الدر المصون (١/ ٣٠٩)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ١٢٨)، مغني اللبيب لابن هشام (١/ ٢٦٥، ٢٦٦).

(٢) هذا قول أبي البقاء في التبيان(١/ ٥٨)، وفي الدر المصون (١/ ٣٤٤): فيها ثلاثة أقوال، وقال السمين: إن هذا القول هو أصحها.

(٣) قال أبو حيان في «البحر المحيط» (١/ ٥٢٧) في هذا الوجه: ويتعين حذف مضاف، أي: دخول مساجد الله، وما أشبهه. =

قوله: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ [١١٥]: هما موضع الشروق والغروب.

قوله: ﴿ تُوَلُّواْ ﴾: مجزوم بـ «أين»، و «أين» منصوب بهذا الفعل.

قوله: ﴿ بَدِيعُ ﴾ [١١٧] بمعنى: مبدع [(١)].

قوله: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم﴾ [١١٨]: قد ذكر ذلك عند قوله: ﴿كَذَٰلِكَ.....) الأولى [(٢)].

قوله: ﴿ يَتْلُونَهُۥ ﴾ [١٢١]: حال مقدرة؛ لأنهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له.

قوله: ﴿حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ﴾: «حق»: منصوب على المصدر؛ لأنها صفة للتلاوة في الأصل؛ لأن التقدير: تلاوة حقًّا، وإذا قدم وصف المصدر، وأضيف إلى المصدر، انتصب نصب المصدر [(٣)].

قوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِى ﴾ [١٢٤]: يتعلق بمحذوف أي: [واجعل إمامًا] [(٤)]من ذريتي.

قوله: ﴿ مَثَابَةً ﴾ [١٢٥]: أصلها: مثوبة، قيل: من ثاب يثوب: إذا رجع، فنقلت حركة الواو إلى الثاء، فسكنت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا.

ثم قيل: الهاء للمبالغة كعلامة ونسابة؛ لكثرة من يثوب إليه، أي: يرجع، وقيل: للتأنيث.

أما إن أردت الموضع، فمثابة ومثابًا راجعان إلى هذا. / [٩].

= وذكر السمين الحلبي في الدر المصون (١/ ٣٤٨) وجهين آخرين: أنه مفعول ثان لـ «منع»، أو أنه على إسقاط حرف الجر أي: من أن يذكر.

(١) هذا أحد قولي الزمخشري في الكشاف (١/ ١٨١)، ولم يذكر كل من: ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ٢٠١)، والعكبري في «التبيان» (١/ ٦٠) غيره.

قال الزمخشري: وفيه نظر.

وفسر أبو حيان هذا النظر في «البحر المحيط » (١/ ٥٣٤) فقال: والنظر الذي ذكره الزمخشري - والله أعلم - أن «فعيلًا» بمعنى «مفعل» لا ينقاس، وعلى هذا الوجه يكون من باب إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

(٢) في الآية (١١٣) من سورة البقرة.

(٣) هذه عبارة العكبري في التبيان (١/ ٦١) وزاد وجهًا ثانيًا: أنه نعت لمصدر محذوف.

وزاد السمين في الدر (١/ ٣٥٨) وجهًا ثالثًا: أنه حال من فاعل «يتلونه»، أي: يتلونه محقين.

(٤) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، ومثبت من التبيان (١/ ٦١).

قوله: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ ﴾: يقرأ بلفظ الخبر، وبلفظ الأمر[1]؛ فعلى لفظ الخبر: المعطوف عليه محذوف تقديره: فثابوا، واتخذوا.

وبلفظ الأمر: يجوز أن يكون مستأنفًا، ويجوز أن يكون معطوفًا على ناصب ﴿وَإِذۡ جَعَلۡنَا ٱلۡبَيۡتَ ﴾، ويجوز أن يكون معطوفًا على معنى﴿جَعَلۡنَا ٱلۡبَيۡتَ ﴾؛ كأنه قال: ثوبوا، واتخذوا.

قوله: ﴿مُصَلًّى ﴾: هو مفعول «اتخذوا»، ووزنه: «مُفعَّل»، «مُصلَّيّ»[2]. وهو مكان، ويجوز أن يكون مصدرًا، وفيه حذف مضاف، تقديره: مكان مصلى أي: مكان صلاة و«المقام»: موضع القيام.

قوله: ﴿ وَعَهِدۡنَآ ...﴾ إلى ﴿ أَن طَهِّرَا ﴾: «عهدنا»: معطوف على جعلنا، و(أن) يجوز أن تكون تفسيرية، ويجوز: بأن طهرا.

قوله: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ ﴾ [١٢٦]: يحتمل أن تكون «من» شرطية في موضع رفع بالابتداء، وخبره وجوابه: ﴿ فَأُمَتِّعُهُۥ ﴾ أي: ومن كفر فأنا أمتعه.

وقيل: الجواب محذوف تقديره: ومن كفر أرزقه، و «من» على هذا رفع بالابتداء.

وقال أبو البقاء: «ولا يجوز أن تكون منصوبة؛ لأن أداة الشرط لا يعمل فيها جوابها»[3].

وقيل: «من» بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، والتقدير: وأرزق من كفر، وحذف الفعل لدلالة الكلام عليه.

و«فأمتعه»[4] عطف على الفعل المحذوف. ولا يجوز على هذا أن يكون [من][5]

---

(١) قرأ بلفظ الخبر (واتَّخَذوا) نافع وابن عامر.

وقرأ بلفظ الأمر ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾ عاصم وأبو عمرو وابن كثير وحمزة والكسائي وبقية العشرة.

تنظر القراءة في: الإتحاف (١/ ٤١٧)، البحر المحيط (١/ ٥٥٢)، التبيان (١/ ٣٦)، الحجة لابن خالويه (ص٨٧)، حجة الفارسي (٢/ ٢٢٠)، الدر المصون (١/ ٣٦٤)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٢٢).

(٢) كذا بالأصل، ولعله أراد «مصلو» على أن أصل ألفه واو، كما في الدر المصون (١/ ٣٦٥).

(٣) ينظر كلامه في: التبيان (١/ ٦٢).

(٤) في الأصل: أفمتعه، وهو خطأ، والصواب المثبت.

(٥) ما بين المعقوفين غير موجود بالأصل، وزدته من التبيان (١/ ٦٢)؛ ليتضح المراد.

مبتدأ، و «فأمتعه» الخبر؛ لأن «الذي» لا تدخل الفاء خبرها إلا بمعنى الشرط، والكفر لا يستحق به التمتع[1].

قوله: ﴿قَلِيلاً﴾: نعت لمصدر محذوف.

قوله: ﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾: المخصوص محذوف أي: النار.

قوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾ [١٢٧]: حكاية حال ماضية.

﴿وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ﴾: أي يقول: ربنا تقبل منا، ومفعول «تقبل» محذوف، أي: تقبل ما يقربنا إليك.

و «القواعد»: جمع: قاعدة، و﴿ٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[2] جمع: قاعد.

قوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ﴾ [١٢٨] أي:واجعل من ذريتنا.

قوله: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾: أصله: أرئنا، فحذفت الهمزة التي هي عين الكلمة، وصارت الراء متحركة بحركة الهمزة.

والجمهور / [١٠] على كسر الراء، وقرئ بإسكانها[3].

قوله: ﴿ٱصْطَفَىٰ﴾ [١٣٢]: الألف منقلبة عن واو، والواو إذا وقعت رابعة فصاعدًا تقلب ياء.

---

(١) هذا كلام العكبري في التبيان (١/ ٦٢) مع تقديم وتأخير في بعض الفقرات. قال السمين الحلبي في الدر المصون (١/ ٣٦٧): أما قوله: «لأن الكفر لا يستحق به التمتع» فليس بمسلم، بل التمتع القليل والمصير إلى النار مستحقان، وأيضًا فإن التمتع وإن سلمنا أنه ليس مستحقًّا بالكفر، ولكن قد عطف عليه ما هو مستحق به، وهو المصير إلى النار فناسب ذلك أن يقعا جميعًا خبرًا.

وأيضًا فقد ناقض كلامه؛ لأنه جوز أن تكون شرطية، وهل الجزاء إلا مستحق بالشرط ومترتب عليه؟!» اهـ. من الدر.

(٢) سورة النور الآية (٦٠).

(٣) قرأ بإسكان الراء (أرنا) ابن كثير وأبو عمرو في رواية عنه، ويعقوب، من العشرة، وقرأ باقي العشرة وجمهورهم بالكسر ﴿أَرِنَا﴾.

تنظر القراءة في: إتحاف الفضلاء (١/ ٤١٨)، البحر المحيط (١/ ٥٦١)، التبيان (١/ ٦٣)، حجة ابن خالويه (ص٧٨)، حجة الفارسي (٢/ ٢٢٣)، الدر المصون (١/ ٣٧٢)، السبعة لابن مجاهد (ص١٧٠)، النشر (٢/ ٢٢٢).

قوله: ﴿إِذۡ قَالَ لِبَنِيهِ﴾ [١٣٣]: إذ: بدل من «إذ» الأولى.

قوله: ﴿إِلَٰهَا وَٰحِدٗا﴾: بدل من «إله» الأول.

قوله: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ [١٣٨]: أي: دين الله، وانتصابه بفعل محذوف، أي: اتبعوا دين الله.

قوله: ﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ﴾ [١٤٨]: جاء على الأصل، والقياس: جهة، مثل: عدة.

قوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [١٥٠]: اللام متعلقة بمحذوف تقديره: «فعلنا».

قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾: استثناء منقطع.

قوله: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا﴾ [١٥١]: الكاف صفة لمصدر محذوف كأنه قال: ولعلكم تهتدون هداية كما أرسلنا.

قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [١٥٨]: الألف مبدلة من واو؛ لأنه يقال في تثنيته: صفوان، وفي الكلام حذف، أي: إن طواف الصفا أو سعي الصفا.

والشعائر: جمع شعيرة، كـ: صحيفة وصحائف.

قوله: ﴿أَن يَطَّوَّفَ﴾: أدغمت التاء في الطاء.

قوله: ﴿وَمَن[1] تَطَوَّعَ خَيۡرٗا﴾: «خيرًا»: مفعول به؛ لأنه لما حذف الحرف وصل الفعل، فأفصله: فمن تطوع بخير، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف، أي: تطوعًا خيرًا[2].

قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ [١٦٠]: استثناء من الضمير في «يلعنهم».

قوله: ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ [١٦٤]: هذا المصدر مضاف إلى المفعول، ويجوز أن يكون مضافًا إلى الفاعل والمفعول محذوف، وتقديره: وتصريف الرياح السحاب، وياء «الريح» منقلبة عن واو؛ لأنه من راح، يروح والجمع: أرواح.

---

(١) في الأصل«فمن»، ولعله خلط بينها وبين الآية (١٨٤) «آية الصيام»، أو سبق قلم، والصواب المثبت.

(٢) هذا قول العكبري في التبيان(١/ ٧١)، وزاد السمين في «الدر المصون» (١/ ٤١٦) وجهًا ثالثًا: وهو أن يكون حالًا من ذلك المصدر المحذوف المقدر معرفة، قال: وهذا مذهب سيبويه، أو على تضمين«تطوع» فعلًا يتعدى،أي: «من فعل خيرًا متطوعًا به».

قوله: ﴿ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ [١٦٥] أي: حبًّا كحب الله.

قوله: ﴿ وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾: قيل: يتعدى إلى مفعولين، و «الذين ظلموا»: فاعل.

وجواب« لو» محذوف، أي: لرأوا مضرة اتخاذهم الأنداد، أو: لرأوا أمرًا عظيمًا.

ويقرأ بالتاء [(١)]،وجواب «لو» محذوف أيضًا.

«يرى» وَلِيَ «لو»، والقاعدة: [أن «لو» يليها الماضي] [(٢)] فهو هنا على حكاية الحال، أو لأن خبر الله تعالى صدق.

و﴿ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ ﴾ «إذ»: وقعت هنا بمعنى المستقبل [ووضعها أن تدل على الماضي، وجاز ذلك لما [(٣)]/ [١١] ذكر أن خبر الله عن المستقبل كالماضي، أو على حكاية الحال و (أن القوة) معمول جواب «لو»، أي: لعلموا أن القوة.

قوله: ﴿ إِذۡ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ ﴾ [١٦٦]: «إذ » هذه: بدل من الأولى.

قوله: ﴿ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾ [١٦٧]: الكاف في محل الخبر، أي: الأمر كذلك، ويجوز أن يكون نعتا لمصدر محذوف، أي: يريهم رؤية كذلك، أو: يحشرهم كذلك.

قوله: ﴿كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا ﴾ [١٦٨]: أصل (كل): (أأكل) بهمزتين الأولى همزة الوصل، والثانية فاء الكلمة ، إلا أنهم حذفوا فاء الكلمة، فاستغنوا عن همزة الوصل؛ لتحرك ما بعدها. والحذف هنا ليس بقياس، ولم يأت إلا في: (خذ) و (مر) و(كل). «حلالًا»: يجوز أن تكون حالًا من «ما» وهي موصولة، ويجوز أن تكون صفة لمصدر محذوف.

---

(١) قرأ بها ابن عامر ونافع، وقراءة الغيبة «يرى» هي قراءة عاصم وابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي. وفيها قراءات أخرى.

تنظر في: الإتحاف (١/ ٤٢٥)، البحر المحيط (١/ ٤٧١)، التبيان (١/ ٧٣)، حجة ابن خالويه (ص٩١)، حجة الفارسي (٢/ ٢٥٨)، الدر المصون (١/ ٤٢٨)، السبعة لابن مجاهد (ص١٧٣)، الكشاف (١/ ٣٢٦)، النشر (٢/ ٢٢٤).

(٢) ما بين المعقوفين من التبيان، وغير واضح بالأصل.

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ٧٣).

قوله: ﴿وَأَن تَقُولُواْ﴾ [١٦٩]: معطوف على «بالسوء»، فيكون في موضع جر.

قوله: ﴿مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ﴾ [١٧٠]: ألف «ألفينا» منقلبة عن واو؛ لأن الألف مجهولة، وذلك قاعدتها [(١)]، والهمزة للإنكار وجواب « لو» محذوف، دل عليه «نتبع»، والمعنى: أفكانوا يتبعونهم.

قوله: ﴿دُعَآءً﴾ [١٧١]، منصوب بـ «يسمع»، وفرغ له العامل قبل «إلا».

قوله: ﴿وَلَحۡمَ ٱلۡخِنزِيرِ﴾ [١٧٣]: النون في «خنزير» أصل.

وقيل: زائدة، فيكو مأخوذًا من «الخزر» [(٢)].

قوله: ﴿بَاغٍ﴾: حال. ﴿وَلَا عَادٍ﴾: معطوف عليه.

قوله: ﴿إِلَّا ٱلنَّارَ﴾[١٧٤]: النار: مفعول يأكلون.

قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [١٧٦]: «ذلك»: مبتدأ، و «بأن الله»: الخبر، أي: ذلك العذاب [مستحق] [(٣)]بأن الله نزل...

قوله: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ﴾ [١٧٧]: يقرأ بالرفع.

فـ «أن تولوا»: خبر، وبالنصب [(٤)]، على أن «البر» خبر مقدم، و «أن تولوا»: اسمها، وقوى ذلك عند من قرأ به؛ لأنه أعرف من البر؛ إذ كان كالمضمر في أنه لا يوصف، والبر يوصف، ومن هنا قويت القراءة بالنصب في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ [(٥)].

قوله: ﴿عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾: الهاء ضمير «المال»، أو ضمير اسم الله وعلى هذا يكون المصدر [مضافًا إلى المفعول] [(٦)].

---

(١) قال العكبري في التبيان (١/ ٧٥): لأن الأصل فيما لو جهل من اللامات أن يكون واوًا.
زاد السمين الحلبي في «الدر المصون» (١/ ٤٣٦): يعني: فإنه أوسع، وأكثر، فالرد إليه أولى.

(٢) **الخَزْر**: النظر بلحظ العين، **والخَزَر**: ضيق العين وصغرها، راجع: القاموس المحيط (خزر).

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ٧٧).

(٤) قرأ بالرفع « لَّيۡسَ البرُّ» نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي، وقرأ بالنصب ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ﴾ حفص عن عاصم وحمزة.
تنظر في: الإتحاف (١/ ٤٢٩)، البحر المحيط (٢/ ٢)، التبيان (١/ ٧٧)، حجة ابن خالويه (ص٩٢)، حجة الفارسي (٢/ ٢٦٩)، الدر المصون (١/ ٤٤٦)، النشر (٢/ ٢٢٦).

(٥) سورة النمل، الآية (٥٦)، وراجع: الدر المصون (١/ ٤٤٦).

(٦) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، ومثبت من التبيان (١/ ٧٧).

و﴿ ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾: منصوب بـ «آتى» ولا يجوز أن يكون منصوبًا / [١٢] بالمصدر؛ لأنه يتعدى إلى مفعول واحد، وقد استوفاه، ويجوز أن تكون (الهاء) ضمير «من» فعلى هذا يكون المصدر مضافًا إلى الفاعل.

قوله: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ [١٨٠]: العامل في «إذا» «كتب» ولا يجوز أن يكون العامل فيها لفظ الوصية؛ لأنها مصدر، ولا يتقدم عليه معموله (١).

(إن ترك خيرًا): جوابه: (الوصية للوالدين) وحذف الفاء على حد **قوله:**

من يفعل الحسناتِ اللهُ يـشكرها ..... (٢)

وقيل: ما تقدم من معنى الكلام؛ كما تقول: أنت ظالم إن فعلت.

قوله: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ ﴾ [١٨٣]: أي: كَتْبًا كما كتب.

وقيل: صومًا كما كتب.

وقيل: حال من الصيام.

قوله: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾ [١٨٤]: منصوب بفعل مقدر، أي: صوموا أيامًا، فتكون ظرفًا.

---

(١) هذا قول جمهور النحاة كما نقله ابن عطية في المحرر الوجيز (١/ ٢٤٧)، والعكبري في التبيان (١/ ٧٩). ويجوز ذلك على مذهب الأخفش. وراجع: الدر المصون (١/ ٤٥٤، ٤٥٥)، المحرر الوجيز (١/ ٢٤٧).

(٢) هذا صدر بيت وعجزه:

..... لا يـذهب الخـير عنـد الله والنـاس

وهو من بحر البسيط للحطيئة.

ينظر: ديوانه (ص١٠٩)، والخصائص لابن جني (٢/ ٤٨٩)، شرح الأشموني (٣/ ٥٨٧).

وفي المقتضب للمبرد (٢/ ٧٠)، عزا البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت وروايته:

مـن يفعـل الحـسنات الله يـشكرها والـشر بالـشر عنـد الله مـثلان

ونسبه سيبويه في الكتاب (١/ ٤٣٥) لحسان بن ثابت.

ويروى أيضًا:

مـن يفعـل الخـير لا يعـدم جوازيـه .....

والشاهد فيه: حذف الفاء من أول الجملة الاسمية (الله يشكرها)؛ الواقعة جوابًا لشرط جازم، وفسر النحاة ذلك بأنه ضرورة قال المبرد في المقتضب (٢/ ٧٠): فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء؛ لأن التقديم فيه لا يصلح. ا هـ.

obeikandi.com

ويجوز أن ينتصب بـ «كُتِبَ».

قوله: ﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾: «أخر»: لا ينصرف للصفة والعدل.

وقيل: لأن الأصل في «فُعْلَى» وصفًا أن تستعمل في الجمع بالألف واللام؛ كالكبرى والكبر، والصغرى والصغر.

قوله: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾، أي: وعلى الذين لهم بالصيام طاقة إذا أفطروا فدية.

وقيل: معناه: وعلى الذين لا يطيقون لكبرهم، وحذف الباقي.

قوله: ﴿طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾: بدل، وطعام، بمعنى: الإطعام؛ كالعطاء بمعنى: الإعطاء.

قوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [١٨٥]، أي شهر رمضان فهو خبر مبتدأ، وقيل: هو مبتدأ، وفي الخبر وجهان:

أحدهما: ﴿ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ﴾.

والثاني: ﴿فَمَن شَهِدَ﴾.

إن قيل: إذا كان خبرًا، فكيف تدخل فيه الفاء؟!

قيل: دخلت؛ لأنك وصفت الشهر بـ «الذي»، فدخلت كما تدخل في نفس «الذي»؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[(١)].

فإن قيل: فأين الضمير العائد على المبتدأ من الجملة؟

قيل: وضع الظاهر موضعه تفخيمًا كقوله: / [١٣]

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ .....[(٢)]

---

(١) سورة الجمعة، الآية (٨).

(٢) هذا صدر بيت وعجزه:

..... نَغَّصَ المـــوتُ ذَا الغِنَـــى والفقـــيرَا

وهو من بحر الخفيف، لعدي بن زيد.

ينظر: ديوانه (ص٦٥)، الأشباه والنظائر (٨/ ٣٠)، خزانة الأدب (١/ ٣٧٨، ٣٧٩)، وبلا نسبة في: الخزانة (٦/ ٩٠)، الخصائص (٣/ ٥٣)، مغني اللبيب (٢/ ٥٠٠).

ونسبه سيبويه في الكتاب (١/ ٦٢) لسواد بن عدي.

والشاهد فيه: إعادة الاسم الظاهر «الموت» الثاني، مكان الضمير في قوله: «يسبق»، وكان القياس أن يقول: «يسبقه». وقد علل ذلك التكرار للاسم الظاهر هنا بأنه: للتفخيم.

obeikandl.com

قوله: ﴿ وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ ﴾: معطوف على «اليسر».

قوله: ﴿فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ ﴾ [١٨٦]؛ بمعنى: فليجيبوا؛ كما تقول: قر واستقر بمعنىً [(١)].

قوله: ﴿ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ﴾ [١٨٧]: ظرف لـ«أحل»[(٢)]، ولا يجوز أن يكون ظرفًا للرفث؛ لأنه مصدر فلا يتقدم عليه معموله [(٣)].

قوله: ﴿ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ ﴾: « رفث » يتعدى بالباء وإنما عدي بـ «إلى»؛ لأنه بمعنى الإفضاء، والهمزة في « نسائكم» مبدلة من واو، و«نساء»: جمع لا واحد له من لفظه، فواحده: امرأة.

قوله: ﴿ تَخۡتَانُونَ ﴾، ألفه منقلبة عن واو؛ لأنه من: خان – يخون، وتقول في الجمع: خونة.

قوله: ﴿ فَٱلۡـَٰٔنَ بَـٰشِرُوهُنَّ ﴾: (الآن): ظرف لـ (باشروهن).

قوله: ﴿ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَـٰتِهِۦ ﴾: الكاف: صفة لمصدر محذوف، أي: بيانًا مثل هذا البيان.

قوله: ﴿ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡكَـٰفِرِينَ ﴾ [١٩١]: الكاف: مبتدأ. وجزاء: الخبر. والجزاء: مصدر مضاف إلى المفعول.

قوله: ﴿ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ ﴾ [١٩٦] بمعنى: تيسر.

قوله: ﴿ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡىُ مَحِلَّهُۥ ﴾: المحل: يجوز أن يكون زمانًا ومكانًا.

قوله: ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلۡعُمۡرَةِ إِلَى ٱلۡحَجِّ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِ ﴾، ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمۡ ﴾: أي: الإحصار.

---

(١) هذه عبارة العكبري في «التبيان» (١/ ٨٢).

(٢) قال السمين في «الدر المصون» (١/ ٤٧٣): وهو المشهور عند المعربين، وليس بشيء؛ لأن الإحلال ثابت قبل ذلك الوقت.

(٣) راجع: التبيان (١/ ٨٣)، الدر المصون (١/ ٤٧٣)، قال السمين الحلبي: «وذلك على رأي من يرى الاتساع في الظروف والمجرورات».

﴿فَمَن﴾: شرطية في موضع رفع بالابتداء.

﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ﴾: الفاء: جواب «من»، و«من» وجوابها: جواب «إذا». و«ما»: في موضع رفع بالابتداء.

أي: فعليه ما استيسر. والعامل في «إذا» معنى الاستقرار؛ لأن التقدير: فعليه ما استيسر [1]، أي: يستقر عليه الهدي في ذلك الوقت.

قوله: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [١٩٧]: الحج حج أشهر.

قوله: ﴿أَن تَبْتَغُوا۟﴾ [١٩٨]، أي: في أن تبتغوا.

قوله: ﴿كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾: صفة لمصدر محذوف.

قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [٢٠٠]: يجوز في «أشد» أن يكون مجرورًا؛ عطفًا على «ذكركم»، أي: كذكر أو أشد، ولا ينصرف للوزن والوصف.

ويجوز أن يكون منصوبًا؛ عطفًا على «آباءكم» و«ذكرًا»: تمييز.

قال بعض النحويين [2]: وهو مشكل؛ لأن «أفعل» إذا أضيف إلى ما بعده من النكرات كان من جنس ما قبله / [١٤]، تقول: ذكرك أشد ذكرٍ، ووجهك أحسن وجهٍ وإذا نُصب ما بعده كان ذلك غير الأول كقولك: زيد أفره عبدًا؛ فالفراهة للعبد لا لزيد، وفي الآية وقع هو الأول مع النصب [3].

قوله: ﴿فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [٢٠٣]: إن قيل: الأيام: واحدها: يوم، والمعدودات: واحدها معدودة واليوم لا يوصف بمعدودة؛ لأن الصفة هنا مؤنثة والموصوف مذكر؟

فالجواب: أنه أجرى معدودات على لفظ أيام وقابل الجمع بالجمع مجازًا، والأصل

---

(١) راجع الدر المصون (١/ ٤٨٧).

(٢) راجع: التبيان (١/ ٨٧، ٨٨)، الدر المصون (١/ ٤٩٩، ٥٠٠).

(٣) قال أبو البقاء العكبري في الجواب عن هذا الإشكال:

والذي قاله أبو علي وابن جني وغيرهما: أنه جعل الذكر ذاكرًا على المجاز، كما تقول: زيد أشد ذاكرًا من عمرو، قال العكبري: وعندي أن الكلام محمول على المعنى، والتقدير: أو كونوا أشد ذاكرًا لله منكم لآبائكم، ودل على هذا المعنى قوله - تعالى -: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أي: كونوا ذاكريه، وهذا أسهل من حمله على المجاز. اهـ من التبيان (١/ ٨٨) وراجع: الدر المصون (١/ ٤٩٩، ٥٠٠).

معدودة؛ كما قال تعالى: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾[1].

قوله: ﴿لِمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾: خبر مبتدأ، أي: جواز التعجيل والتأخير لمن اتقى.

قوله: ﴿ٱلْخِصَامِ﴾ [٢٠٤]: جمع «خصم»؛ نحو كعب وكعاب ويجوز أن يكون مصدرًا، وفي الكلام حذف مضاف، أي: أشد ذوي الخصام.

ويجوز أن يكون «الخصام» هنا مصدرًا، بمعنى: اسم الفاعل؛ كما يوصف بالمصدر في قولك: رجل عدل، وخصم[2].

قوله: ﴿لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ [٢٠٥]: اللام متعلقة بـ(سعى).

قوله: ﴿بِٱلْإِثْمِ﴾ [٢٠٦]: حال من العزة.

قوله: ﴿وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾: المخصوص محذوف أي: جهنم.

قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾ [٢١٠]: لفظ استفهام، ومعناه: النفي.

قوله: ﴿فِي ظُلَلٍ﴾: جمع ظلة.

قوله: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم﴾ [٢١١]: الجملة مفعول ثانٍ لـ«سَلْ»، وفي موضوع «كم» وجهان:

أحدهما: نصب؛ لأنها المفعول الثاني لـ«آتيناهم».

والثاني: أنها مبتدأ و«آتيناهم»: الخبر، والعائد محذوف، أي: آتيناهموها.

قوله: ﴿بَغْيًۢا﴾ [٢١٣]: مفعول له.

قوله: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ [٢١٧]: بدل اشتمال، وقيل: عن قتالٍ فيه[3].

قوله: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾: قيل: معطوف على «الشهر الحرام»، وهو ضعيف؛ [إذ

---

(١) الآية (٨٠) من سورة البقرة.

(٢) هذه عبارة العكبري في التبيان (١/ ٨٩).

(٣) هذا قول الفراء في «المعاني» (١/ ١٤١).

وتعقبه العكبري في التبيان فقال: «وهذا ضعيف جدًّا؛ لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار». من التبيان (١/ ٩٢). قال السمين في الدر (١/ ٥٢٧): إن أراد في غير البدل فمُسَلَّم، وإن أراد في البدل فممنوع.

obeikandi.com

لم][1] يشكوا في تعظيمه [2].

وقيل: معطوف على الهاء في «به»، وهو ضعيفٌ [إلا أن يعاد][3] حرف الجر [4].

وقيل: معطوف على «السبيل»[5]، وهو ضعيف؛ لأنه معمول المصدر / [١٥]، والعطف بقوله: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ﴾ يفرق بين الصلة والموصول، فالجيد أن يكون التقدير: ويصدون عن المسجد الحرام.

كقوله تعالى: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [6].

قوله: ﴿ فَيَمُتْ﴾: معطوف على (يرتدد).

قوله: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [٢٢٣]: إنما أفرد الخبر الذي هو «حرث»؛ لأنه مصدر، وهو في معنى المفعول أي: محروثات [7].

قوله: ﴿ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ أي: شئتم الإتيان.

قوله: ﴿ وَقَدِّمُواْ﴾ أي: فيه الولد، أو: الإعفاف.

قوله: ﴿ أَن تَبَرُّواْ﴾ [٢٢٤]: مخافة أن تبروا.

قوله: ﴿ فَإِن فَآءُو﴾ [٢٢٦]: عينه منقلبة عن ياء.

---

(١) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، ومثبت من التبيان (١/ ٩٣).

(٢) قاله العكبري في التبيان (١/ ٩٣)، وقال السمين الحلبي في الدر المصون (١/ ٥٣١): عطفه على «الشهر الحرام» متكلف جدًّا، يبعد عنه نظم القرآن، والتركيب الفصيح.

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من التبيان (١/ ٩٣)، وهو غير واضح بالأصل.

(٤) وهذا عند البصريين، وأجازه الكوفيون، وهي مسألة خلافية وهي: العطف على الضمير المجرور.
والصواب هو مذهب الكوفيين، لكثرة السماع الوارد فيه وصحة القياس.
وتنظر هذه المسألة في: الإنصاف لابن الأنباري (٢/ ٣ – ١٢)، المسألة (٦٥)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣٩٢)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ١٩٠)، الدر المصون (١/ ٥٢٩ – ٥٣١).

(٥) قاله ابن عطية وقال: وهو الصحيح. من المحرر الوجيز (١/ ٢٩٠). وفي الدر المصون (١/ ٥٢٩): هو قول المبرد والزمخشري.

(٦) سورة الفتح، الآية (٢٥).
وهذا الكلام بطوله كلام العكبري في التبيان (١/ ٩٣)، وعبارته الأخيرة قال: «والجيد أن يكون متعلقًا بفعل محذوف، دل عليه الصد، تقديره:..... » وذكر ما هنا.

(٧) راجع التبيان (١/ ٩٤).

قوله: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ﴾ [٢٢٩]: أي: عدد الطلاق.

قوله: ﴿ فَإِمۡسَاكُۢ ﴾ : فعليكم إمساك.

قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾ «أن يخافا»: حال.

قوله: ﴿ أَن يَتَرَاجَعَآ ﴾ [٢٣٠]: أي في أن يتراجعا.

قوله: ﴿ ضِرَارٗا ﴾ [٢٣١]: مفعول له.

قوله: ﴿ أَن يَنكِحۡنَ ﴾ [٢٣٢]: أي: من أن ينكحن.

قوله: ﴿ وُسۡعَهَا ﴾ [٢٣٣] مفعول ثان.

قوله: ﴿ لَا تُضَارُّ﴾: بالضم [(١)] مبنيًّا للفاعل، كأنه يقول: لا تضارر والدة والدًا، فالمفعول محذوف.

والثاني[(٢)]: أن تكون الراء الأولى مفتوحة على البناء للمفعول [(٣)].

قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا ﴾ [٢٣٤]: «الذين»: مبتدأ، والخبر: محذوف أي: فيما يتلى عليكم حكم الذين، ومثله:﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾[(٤)]، و ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [(٥)]. وهذا قول سيبويه [(٦)].

---

(١) قرأ بضم الراء ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ بفتح الراء، باقي القراء العشرة.
تنظر في: الإتحاف (١/ ٤٤٠)، التبيان (١/ ٩٧)، حجة ابن خالويه (٩٧)، حجة الفارسي (٢/ ٣٣٣)، الدر المصون (١/ ٥٧١)، النشر (٢/ ٢٢٧).

(٢) كذا بالأصل، ولم يمر ذكر الأول لفظًا، وإن ذكره بالشرح، وفي التبيان (١/ ٩٧): يقرأ بضم الراء وتشديدها، وفيها وجهان: أحدهما: أنه على تسمية الفاعل وتقديره: لا تضارر، بكسر الراء الأولى.

(٣) في الأصل: للفاعل، وهو خطأ ظاهر، والصواب ما أثبت.

(٤) سورة المائدة، الآية (٣٨). (٥) سورة النور، الآية (٢).

(٦) وكذلك عزا العكبري في التبيان هذا القول لسيبويه. التبيان (١/ ٩٨). وفي المحرر الوجيز (١/ ٣٤): «وحكى المهدوي عن سيبويه....».
قال ابن عطية: ولا أعرف هذا الذي حكاه؛ لأن ذلك إنما يتجه إذا كان في الكلام لفظ أمر بعد المبتدأ، مثل ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ ﴾. وهذه الآية فيها معنى الأمر، لا لفظه، فيحتاج مع هذا التقدير إلى تقدير آخر يُستغنى عنه إذا حضر لفظ الأمر، وراجع: الدر المصون (١/ ٥٧٧).

والثاني[1]: أن المبتدأ محذوف، و«الذين» قام مقامه، وتقديره: وأزواج الذين، والخبر: «يتربصن».

والثالث: أن «الذين»: مبتدأ، و «يتربصن»: الخبر.

وقيل غير ذلك [2].

قوله: ﴿ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗا ﴾: إنما حذف التاء؛ لأن التاريخ يكون بالليلة إذا كانت هي أول الشهر واليوم تابع لها، ويعضده قراءة من قرأ:

(وعشر ليالٍ) [3].

قوله: ﴿ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ ﴾ [٢٣٥] [العقدة : بمعنى العقد] [4]، فيكون المصدر مضافًا إلى المفعول.

قوله: ﴿ مَتَٰعًا ﴾ [٢٣٦]: اسم للمصدر، والمصدر: التمتع.

قوله: ﴿ حَقًّا ﴾: مصدر: حق ذلك حقًّا.

قوله: ﴿ وَأَن تَعۡفُوٓاْ ﴾ [٢٣٧]: مبتدأ، و «أقرب»: خبره.

قوله: ﴿ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ تاء التقوى مبدلة من واو، وواوها مبدلة من ياء؛ لأنه من «وقيت».

قوله: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ ﴾: في واو «تنسوا» مثل ما في ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [5].

قوله: ﴿ فَرِجَالٗا ﴾ [٢٣٩]: أي صلوا رجالًا.

قوله: ﴿ كَمَا عَلَّمَكُم ﴾ أي: ذكرًا كما علمكم. / [١٦].

---

(١) كذا هنا، ولم يمر ذكر الوجه الأول، وفي التبيان (١/ ٩٨): في هذه الآية أقوال: أحدها: أن «الذين» مبتدأ... ثم ذكر ما هنا.

(٢) تنظر الأوجه الأخرى في: التبيان (١/ ٩٨)، الدر المصون (١/ ٥٧٦، ٥٧٧)، المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٣١٣، ٣١٤).

(٣) قرأ بها ابن عباس. تنظر في: المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٣١٤).

(٤) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ٩٩).

(٥) الآية (١٦)، من سورة البقرة.

قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً ﴾ [٢٤٠]: «وصية» بالنصب، أي: يوصون وصية، وبالرفع[(١)]: فعليهم وصية.

قوله: ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾: قيل: انتصبت هنا «غير» نصب المصدر[(٢)].

وقيل: حال، وقيل: صفة متاع[(٣)]، وقيل: من غير إخراج[(٤)].

قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ ﴾ [٢٤٣]: أصل «ترى»: «ترأى»، مثل «ترعى»، إلا أن العرب اتفقوا على حذف الهمزة من المستقبل تخفيفًا، ولا يقاس عليه، فلما حذفت الهمزة بقي آخر الفعل ألفًا، والألف منقلبة عن ياء، ولا تحذف في الماضي، وعدي بـ «إلى»؛ لأن معناه: ألم ينته علمك إلى كذا، فالرؤية هنا بمعنى العلم.

قوله: ﴿ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ ﴾: معطوف على فعل محذوف أي: فماتوا فأحياهم، وألف «أحيا» منقلبة عن ياء.

قوله: ﴿ وَقَٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [٢٤٤]: معطوف على محذوف، أي: فأطيعوا وقاتلوا.

قوله: ﴿ قَرْضًا ﴾ [٢٤٥]: اسم مصدر، والمصدر: (الإقراض).

قوله: ﴿ إِذْ قَالُواْ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ﴾ [٢٤٦] «إذا»: بدل من «بعد».

قوله: ﴿ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ﴾ [٢٤٧]: هو مثل «عدة»، وإنما فتح؛ لأجل حرف الحلق.

---

(١) قرأ بالنصب حفص عن عاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة، وقرأ بالرفع ابن كثير ونافع والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر عنه، وأبو جعفر وخلف ويعقوب.

تنظر في: الإتحاف (١/ ٤٤٢)، البحر المحيط (٢/ ٢٤٣)، التبيان (١/ ١٠١)، حجة ابن خالويه (ص٩٨)، حجة الفارسي (٢/ ٣٤١)، الدر المصون (١/ ٥٩٠)، النشر (٢/ ٢٢٨).

(٢) نسبه ابن عطية في المحرر الوجيز (١/ ٣٢٦)، والعكبري في التبيان (١/ ١٠١)، والسمين في الدر المصون (١/ ٥٩٢)، للأخفش.

(٣) تنظر المراجع السابقة.

(٤) قاله الفراء في «معاني القرآن» (١/ ١٥٦)، ونسبه السمين في الدر(١/ ٥٩٢) للعكبري، وقال السمين: وفيه نظر.

قوله: ﴿ ٱلتَّابُوتُ ﴾ [٢٤٨]: التاء فيه أصل، ووزنه: «فاعول» ولا يعرف له اشتقاق[(١)].

قوله: ﴿وَبَقِيَّةٌ﴾: أصله (بقيية)، ولام الكلمة ياء.

قوله: ﴿طَالُوتُ﴾ [٢٤٩]: اسم أعجمي معرفة؛ فلذلك لم ينصرف، وليس بمشتق من الطول؛ كما أن إسحاق ليس بمشتق من السحق، وإنما هي ألفاظ تقارب ألفاظ العربية.[(٢)].

[وجالوت مثل طالوت][(٣)].

قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ ﴾ [٢٥٤]: مفعول «أنفقوا» أي: شيئًا.

قوله: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾ [٢٥٥]، «الله»: مبتدأ. «لا إله إلا هو»: مبتدأ ثان، وخبره محذوف أي: لا إله لنا، أو: في الوجود إلا هو. والجملة خبر عن الأول.

و«إلا هو»: بدل من موضع: «لا إله إلا هو».

و«الحي»: يجوز أن يكون صفة لله، وأن يكون خبر بعد خبر، وأن يكون بدلًا من «هو»، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف.

وأصل «قيوم»: «قيووم»، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها، وهو الدائم القائم بتدبير الخلق.

قوله: ﴿ سِنَةٌ﴾ أصله: « وَسْنَةٌ»، والفعل منه: وسن، يسن، مثل: وعد يعد.

قوله: ﴿ وَلَا نَوۡمٌ﴾: [لا] زائدة للتأكيد، وفائدتها: أنها لو حذفت [لاحتمل الكلام أن

---

(١) هذا قول العكبري في التبيان (١/ ١٠٤)، ومنع أن يكون وزنه «فعلوتًا» من: تاب يتوب؛ لأن المعنى لا يساعده، وإنما يشتق إذا صح المعنى.

قال الزمخشري في الكشاف:«لا يكون «فاعولًا»؛ لقلة نحو سلس، وقلق» (أي: اتحاد الفاء واللام في اللفظ)، ولأنه تركيب غير معروف، فلا يجوز ترك المعروف إليه، فهو إذن «فعلوت» من التوب، وهو الرجوع؛ لأنه ظرف توضع فيه الأشياء، وتودعه، فلا يزال يرجع إليه ما يخرج منه، وصاحبه يرجع إليه فيما يحتاج إليه من مودعاته». من الكشاف (١/ ٣٨٠).

(٢) هذه عبارة العكبري في التبيان (١/ ١٠٣).

(٣) ما بين المعقوفين مكرر بالأصل، وراجع الكشاف (١/ ٣٧٩).

يكون: لا تأخذه سنة ولا نوم في حال واحدة][1]. / [١٧].

قوله: ﴿ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾: حال، والتقدير: لا أحد يشفع عنده إلا مأذونًا له، ويجوز أن يكون مفعولًا، أي: بإذنه يشفع، كما تقول: ضرب بسيفه.

قوله: ﴿ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾: بدل من «شيء»، كما تقول: ما مررت بأحد إلا بزيد.

قوله: ﴿ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ﴾: «كرسي»؛ وزنه: «فُعْلِيّ» من الكرسي، وهو الجمع [2].

قوله: ﴿ وَلَا يَـُٔودُهُۥ ﴾: الجمهور على تحقيق الهمزة على الأصل، وتقرأ بحذف الهمزة[3]؛ كما حذفت في «أناس». يقال: آدني الحمل يئودني إيادًا وأودًا، والألف [منقلبة عن أصل][4].

قوله: ﴿مِنَ ٱلۡغَيِّ ﴾ [٢٥٦]: مفعول، و«غي» أصله: «غَوْي»، فقلبت الواو ياء؛ لسكونها، وسبقها ثم أدغمت.

قوله: ﴿ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [٢٥٦]، تذكر وتؤنث، ويستعمل بلفظ واحد في الجمع والتوحيد، والتذكير والتأنيث، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا﴾[5]، وأصله: طغيوت؛ لأنه من طغيت تطغى، ويجوز أن يكون من الواو؛ لأنه يقال فيه: يطغو [6]؛ والياء أكثر، وعليه جاء الطغيان، ثم قدمت اللام، فجعلت قبل [7] الغين، فصار: طيغوتًا أو طوغوتًا، فلما [8] تحرك الحرف وانفتح ما قبله، قلبت ألفًا، فوزنه الآن: فلعوت، وهو مصدر في الأصل مثل: ملكوت ورهبوت [9].

---

(١) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته التبيان (١/ ١٠٦).

(٢) راجع التبيان (١/ ١٠٧)، والدر المصون (١/ ٦١٥).

(٣) قرأ بحذف الهمزة – شاذًّا – الأعرج وأبو جعفر والزهري بخلاف عنهم.

تنظر في: البحر المحيط (٢/ ٢٨٠)، التبيان (١/ ١٠٧)، الدر المصون (١/ ٦١٥)، المحتسب لابن جني (١/ ١٣٠)، المحرر الوجيز (١/ ٣٤٢).

(٤) غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان.

(٥) سورة الزمر، الآية (١٧).

(٦) عزاه ابن جني في المحتسب (١/ ١٣٢) لقطرب.

(٧) في الأصل: بعد، والصواب ما أثبته من التبيان (١/ ١٠٧).

(٨) في الأصل: فلم، والمثبت من التبيان، وهو الصواب.

(٩) راجع: التبيان (١/ ١٠٧)، الدر المصون (١/ ٦١٧)، المحتسب (١/ ١٣٢).

قوله: ﴿ ٱلْوُثْقَىٰ ﴾: تأنيث أوثق، مثل وسطى وأوسط.

قوله: ﴿ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ ﴾ [٢٥٨]: أي: لأن آتاه الله، فعلى هذا هو مفعول له.

قوله: ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ ﴾ «إذ» ظرف لـ«حاج» أو لـ«آتاه».

قوله: ﴿ وَهِىَ خَاوِيَةٌ ﴾ [٢٥٩]: في محل صفة لقرية.

قوله: ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾: الهاء زائدة في الوقف.

قوله: ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾: فاعله: الطعام والشراب أو أحدهما، فجعلهما بمنزلة شيء واحد؛ لاحتياج كل منهما إلى الآخر، ويحتمل أن يكون الشراب؛ لأنه أقرب، ويجوز أن يكون أفرد في موضع التثنية كقوله:

وَكَـــأَنَّ في العَيْنَـــيْنِ حَـــبَّ قَرَنْفُـــلِ ..... [(١)]

قوله: ﴿ وَلِنَجْعَلَكَ ﴾: معطوف على محذوف تقديره: أريناك ذلك لتعلم [قدر قدرتنا][(٢)] ولنجعلك.

قوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ ﴾ [٢٦٠]: العامل فيه: اذكر؛ لأنه مفعول به.

قوله: ﴿ لِّيَطْمَئِنَّ ﴾: الهمزة فيه أصل، فوزنه: يَفْعَلِلّ وقد جاء: ﴿ٱطْمَأْنَنتُمْ﴾ [(٣)].

---

(١) هذا صدر بيت وعجزه:

..... أَوْ سُنْبُلٍ كَحلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ

وهو من بحر الكامل، لسلمي بن ربيعة.

ينظر في: خزانة الأدب (٧/ ٥٥٣، ٥٥٥)، سمط اللآلي (ص ١٧٣، ٢٦٧)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٤٧)، ونوادر أبي زيد (ص ١٢١).

وبلا نسبة في: تذكرة النحاة (ص ٣٥٨)، خزانة الأدب (٥/ ١٩٧)، الصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٥٣)، لسان العرب (هلل).

وفي هذه المراجع: فكأن في العينين (بالفاء)، وفي المخطوط هنا: (وكأن) بالواو. والشاهد فيه: قوله: (كحلت)، و(فانهلت)؛ حيث أعاد الضمير فيهما مفردًا، وهو يعود إلى مثنى (العينين). والقياس: كحلتا، وفانهلتا.

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح، وأثبته من التبيان (١/ ١١٠).

(٣) سورة النساء، الآية (١٠٣).

obeikandl.com

قوله: [﴿مِّنَ ٱلطَّيۡرِ﴾][1]: مصدر طار يطير طيرًا؛ مثل: باع يبيع بيعًا، ثم سمي الجنس بالمصدر. / [١٨].

قوله: ﴿يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا﴾: يجوز أن يكون مصدرًا مؤكدًا؛ لأن الإتيان والسعي متقاربان[2].

قوله: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ﴾ [٢٦١] أي: مثل إنفاق الذين.

قوله: ﴿كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ﴾ [٢٦٤]: نعت لمصدر محذوف، تقديره: إبطالًا كإبطال الذي ينفق، ويجوز أن يكون حالًا، أي: مشبهين.

و «رئاء»: مفعول له، والهمزة الأولى في «رَئَاءَ» عين الكلمة؛ لأنه من راءى. والآخرة بدل من الياء؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، وهو مضاف إلى المفعول.

قوله: ﴿كَمَثَلِ صَفۡوَانٍ﴾: جمع صفوانة.

قوله: ﴿فَتَرَكَهُۥ صَلۡدٗا﴾: هي المتعدية إلى مفعولين.

قوله: ﴿ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ﴾ [٢٥٦]: مفعول له،﴿وَتَثۡبِيتٗا﴾: معطوف عليه[3].

قوله: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ﴾: أي: ومثل نفقة الذين.

قوله: ﴿بِرَبۡوَةٍ﴾: فيه ثلاث لغات[4]. وفيه: رُباوة.

قوله: ﴿وَابِلٞ﴾: من وبل، ويقال: أوبل، وهي صفة غالبة، لا يحتاج معها إلى ذكر الموصوف[5].

قوله: ﴿فَـَٔاتَتۡ أُكُلَهَا﴾: متعد إلى مفعولين، وقد حذف أحدهما، أي:

---

(١) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ١١٠).

(٢) كذا قال العكبري في التبيان (١/ ١١١)، وتعقبه السمين الحلبي في الدر المصون (١/ ٦٣٣) فقال: «وهذا فيه نظر؛ لأن المصدر المؤكد لا يزيد معناه على معنى عامله، إلا أنه تساهل في العبارة».

(٣) كذا في التبيان للعكبري (١/ ١١٢)، وزاد العكبري: ويجوز أن يكونا حالين، أي مبتغين ومتثبتين.

تنبيه: وقع هنا في الأصل تقديم وتأخير في هذه الآية والتي بعدها، وكان حق هذا الجزء من الآية أن يأتي بعد الجزء الآتي من نفس الآية؛ بحسب ترتيب الآية في المصحف، ولعل هذا وهم، تبع فيه العكبري، حيث أوردهما في التبيان بهذا الترتيب، لكنه لم يفصل بكلمة: «قوله» كما هنا.

(٤) أي: بضم الراء وفتحها وكسرها. من التبيان (١/ ١١٣).

(٥) راجع: الدر المصون (١/ ٦٣٨).

صاحبها [1]. ويجوز أن يكون متعديًا إلى واحد؛ لأن معنى آتت: أخرجت [2].

قوله: ﴿فَطَلٌّ﴾أي: فالمخرج طل.

قوله: ﴿ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ﴾ [٢٦٦]: أصلها: ذُرُّوءَة. فعولة؛ من: ذرأ الله الخلق، يذرؤهم، ذرءًا، ثم أبدلت الهمزة ياءً ثم أبدلت [3] الواو ياءً، فأدغمت فيه ثم كسرت الراء لتصح الياء. وفيها أقوال أخر [4].

قوله: ﴿فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ﴾: معطوف على: ﴿أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾.

قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَـٰتِ﴾ [٢٦٧]: مفعول «أنفقوا»: شيئًا.

قوله: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾: هو مضارع حذف أحد تائيه، وماضيه: تيمم، والأصل: تتيمموا، فحذفت التاء الثانية كما ذكر في قوله: ﴿تَظَٰهَرُونَ﴾ [5].

قوله: ﴿ٱلْخَبِيثَ﴾: صفة غالبة؛ فلذلك لم يذكر معها الموصوف [6].

قوله: ﴿إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ﴾: بضم التاء، وهو متعد، وهو من أغمض، وحذف مفعوله، أي: تغمضوا أبصاركم.

قوله: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ﴾ [٢٧٠]: «ما»: شرطية منصوبة المحل بـ «أنفقتم»، وهو في محل جزم بها؛ كقوله – تعالى –: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ...﴾[7]، وكقوله – تعالى –: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[8].

قوله: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [٢٧١]، «ما»: تمييز، و «هي»: هو المخصوص، كأنَّ قائلًا قال: ما الشيء الممدوح؟، فيقال: هي، أي: الممدوح الصدقة.

قوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾: أي: شيئًا من سيئاتكم. والسيئة: فيعلة،

---

(١) قال السمين الحلبي في الدر (١/ ٦٤١): وهو الأصح.

(٢) قاله العكبري في التبيان (١/ ١١٣)، وقال أبو حيان في البحر (٢/ ٣١٢): لا نعلم ذلك في لسان العرب.

(٣) في الأصل: أدغمت، والصواب المثبت من التبيان (١/ ١١٤).

(٤) تنظر في: التبيان (١/ ١١٤)، الدر المصون (١/ ٣٦١، ٣٦٢).

(٥) الآية (٨٥) من سورة البقرة.

(٦) راجع: التبيان (١/ ١١٤).

(٧) سورة الإسراء، الآية (١١٠).

(٨) سورة البقرة، الآية (١٠٦).

وعينها واو وعُمل فيها ما عُمل في «صيب»[1].

قوله: ﴿ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ [٢٧٣]: يجوز أن يتعلق بـ «يحسبهم» أي: من أجل التعفف.

قوله: ﴿ إِلۡحَافٗا ﴾: مفعول له.

قوله: ﴿ يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [٢٧٦]: و «الربا» لامه واو، وحكى أبو زيد الأنصاري[2] أن بعضهم قرأ بكسر الراء وضم الباء، وواو ساكنة[3] . ولكن هذا بعيد؛ إذ ليس في الكلام اسم في آخره واو قبلها ضمة، لاسيما وقبل الضمة كسرة[4].

قوله: ﴿ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ ﴾[٢٧٨]: الجمهور على فتح الياء، وقد قرئ شاذًّا بسكونها[5]. وقد قال المبرد[6]: تسكين ياء المنقوص في النصب من أحسن الضرورات[1].

---

(١) الآية (١٩) من سورة البقرة، وهذا على مذهب البصريين وعلى مذهب الكوفيين وزنه: «فعيلة» وقد مر عند قوله: ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ ﴾ [الآية: ٨١].

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير، أبو زيد الأنصاري، إمام مشهور من أئمة النحو واللغة، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وهو من ثقات اللغويين،كان سيبويه حين يحدث عنه يقول: سمعت الثقة. من تصانيفه: لغات القرآن، اللامات، الجمع والتثنية، النوادر، غريب الأسماء، الأمثال، وغيرها. توفي سنة خمس عشرة ومائتين (٢١٥هـ).

(٣) تنظر القراءة في: البحر المحيط (٢/ ٣٤٠)، التبيان (١/ ١١٧)، الدر المصون (١/ ٦٦٠)، المحتسب (١/ ١٤٢).

(٤) وقال ابن جني في «المحتسب»: في هذا الحرف ضربان من الشذوذ:
أحدهما: الخروج من الكسر إلى الضم، بناءً لازمًا.
والآخر: وقوع الواو بعد الضمة في آخر الاسم، وهذا شيء لم يأت إلا في الفعل نحو: يغزو، ويدعو، ويخلو. المحتسب (١/ ١٤٢).

(٥) قرأ (بَقِيْ) الحسن البصري، وتنظر القراءة في: الإتحاف (١/ ٤٥٨)، البحر (٢/ ٣٤٠)، التبيان (١/ ١١٧)، الدر المصون (١/ ٦٦٥)، المحتسب (١/ ١٤١)، مختصر الشواذ لابن خالويه (ص٢٤).

(٦) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، الأزدي البصري، أبو العباس المبرد. إمام العربية ببغداد في زمانه، كان فصيحًا، بليغًا، مفوهًا، ثقة، علَّامة، كثير الأخبار، صاحب نوادر وطرافة. **قيل**: كان الناس بالبصرة يقولون: ما رأى المبرد مثل نفسه. له تصانيف كثيرة منها: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، إعراب القرآن، الرد على سيبويه، القوافي.....، وغيرها. توفي سنة ست وثمانين ومائتين (٢٨٦هـ). تنظر ترجمته في: الأعلام (٧/ ١٤٤)، بغية الوعاة (٢/ ٢٦٩ – ٢٧١)، البلغة (ص٢١٦)، تاريخ بغداد (٣/ ٣٨٠)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٧٦).

الضرورات [1].

قوله: ﴿فَنَظِرَةٌ﴾ [٢٨٠]: بكسر الظاء [2] مصدر بمعنى: التأخير.

قوله: ﴿إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾: الجمهور على فتح السين والتأنيث، وقرئ بضم السين، وجعل الهاء ضميرًا[3]، وهذه الكلمة أحد كلمات قيلت في «مَفْعُل». جاء: (ميسُر ومهلُك ومعوُن).

كقوله:

بُثَـيْنُ الزَمِـي «لا» إِنَّ «لا» إِنْ لَزِمْتِـهِ ... عَـلَى كَثـرةَ الوَاشِـينَ أَيُّ مَعْـوُنِ [4]

«ومَكْرُم»؛ كقوله:

لِيَومْ رَوْعٍ أو فَعَال مَكْرُمِ [5]

---

(١) نقله عنه العكبري في التبيان (١/ ١١٧)، والسمين الحلبي في الدر المصون (١/ ٦٦٥)، ولم أقف عليه في المقتضب ولا في الكامل للمبرد مع كثرة البحث.

(٢) في الأصل: بكسر الراء، وهو خطأ، والصواب ما أثبت؛ كما في التبيان (١/ ١١٧).

(٣) قرأ بفتح السين جمهور القراء ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ وقرأ نافع (مَيْسُرَة)، وقرأ بضم السين وجعل الهاء ضميرًا «مَيْسُرَهُ» كل من: عطاء ومجاهد وابن يعقوب.

تنظر القراءات في: البحر المحيط (٢/ ٣٤٠)، التبيان (١/ ١١٧)، حجة الفارسي (٢/ ٤١٤)، الدر المصون (١/ ٦٧٠)، مختصر الشواذ (ص٢٤) لابن خالويه.

قال أبو البقاء العكبري عن القراءة الثانية «مَيْسُرِةٍ»: وهو بناء شاذ، لم يأت منه إلا «مكرم ومعون»، على أن ذلك قد يؤوَّل على أنه جمع «مكرمة ومعونة» وتحتمل القراءة بعد ذلك أمرين:

أحدهما: أن يكون جمع «ميسرة» كما في البناءين.

والثاني: أن يكون أراد «ميسورة» فحذف الواو؛ اكتفاءً بدلالة الضمة عليها.

ونقل السمين الحلبي في الدر المصون أن النحاة خطأوا هذه القراءة؛ على أنه ليس في الآحاد «مَفْعُل».

ثم قال السمين: ولا ينبغي أن يكون هذا خطأ؛ لأنه على تقدير تسليم أن «مفعلًا» ليس في الآحاد، فميسر هنا ليس واحدًا؛ إنما هو جمع «ميسرة». وانظر تفصيل ذلك في: التبيان (١/ ١١٧)، الدر المصون (١/ ٦٧٠).

(٤) البيت من بحر الطويل، لجميل بثينة.

ينظر في: ديوانه (ص ٢٠٨)، أدب الكاتب (ص ٥٨٨)، إصلاح المنطق (ص ٢٤٩)، لسان العرب (عون)، وبلا نسبة في: الخصائص (٣/ ٢١٢)، شرح الشافية للأستراباذي (١/ ١٦٨)، المحتسب (١/ ١٤٤).

والشاهد فيه: أن كلمة «معون» بمعنى: معونة، فحذف التاء ضرورة أو هي: جمع «معونة».

(٥) هذا بيت من الرجز المشطور، لأبي الأخزر الحماني، يمدح فيها مروان بن الحكم، ويروى البيت قبله:

و «مَأْلُك» في قوله:

أَبْلِـــغِ الـــنُّعْمَانَ عَنِّـــي مأْلُكًـــا ..... [1]

قلت: وهــذا كــله فيــه نظــر؛ فــإن سيــبويه قال: لم يأت في الكلام «مَفْعُل» [2]، وعلى هذا نُؤوِّل ما ورد موهمًا لإتيانه على حذف التاء ضرورة،إن كان مسموعًا في الشعر، أو للإضافة إن سمع في غيره [3].

قوله: ﴿مُّسَمًّى﴾ [٢٨٢]: «ألفه »منقلبة عن «ياء».

قوله: ﴿بِٱلۡعَدۡلِ﴾: حال، أو مفعول.

قوله: ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾: الكاف: صفة لمصدر محذوف.

قوله: ﴿وَلۡيُمۡلِلِ﴾: ماضيه: «أملَّ».

قوله: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾: «هو»: توكيد، والفاعل مستتر.

نعم أخو الهيجاء في اليوم اليمي

ينظر في: الخصائص (٣/ ٢١٢)، شرح الشافية للإستراباذي (١/ ١٦٩)، الكتاب (٢/ ٣٧٩)، لسان العرب (كرم). ويروى: ليوم مجد أو فعال مكرم

ويروى: ليوم هيجا أو فعال مكرم =

= والشاهد فيه: مجيء «مكرم» على وزن «مفعل» في المذكر، وهو نادر لا يقاس عليه كما نقل ابن منظور في اللسان (عون) عن الكسائي.

(١) هذا صدر بيت وعجزه:

..... أنه قد طال حبسي وانتظاري

وهو من بحر الرمل، لعدي بن زيد.

ينظــر في: ديــوانه (ص ٩٣)، الاشتــقاق (ص٢٦)، الأغانـــي (٣/ ٩٤)، خزانة الأدب (٨/ ٥١٣)، الشعر والشعراء (١/ ٢٣٥)، لسان العرب (ألك). والشاهد فيه: أن «مألكًا» جمع «مألكة» وهي الرسالة.

(٢) الكتاب (٤/ ٩١). قال أبو علي الفارسي: يريد في الآحاد. نقله ابن عطية في المحرر الوجيز (١/ ٣٧٧)، والسمين الحلبي في الدر المصون (١/ ٦٦٩).

(٣) ومن حذف تاء التأنيث للإضافة قول الشاعر:

إن الخلـــيط أجـــدوا البـــين فـــانجردوا وأخلفـــوك عِـــدَ الأمـــر الـــذي وعـــدوا

أي: عدة الأمر. من الدر المصون (١/ ٦٧٠).

obeikandl.com

قوله: ﴿فَرَجُلٌ﴾ أي: فالمستشهد رجل.

قوله: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ﴾: صفة لمحذوف ، أي: ترضونه، ويجوز أن يكون بدلًا من «من رجالكم».

قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾: بفتح أن [1] وهي المصدرية وهو مفعول له / [٢٠] أي: لأن تضل.

قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾: معطوف عليه.

فإن قيل: ليس الغرض من استشهاد المرأتين مع الرجل إضلال إحداهما.

فالجواب: ما قاله سيبويه [2]: أن هذا الكلام محمول على المعنى؛ **كما تقول:** أعددت هذه الخشبة أن تميل الحائط فأدعمه بها.

ومعلوم أنك لم تقصد بإعداد الخشبة ميل الحائط، وإنما المعنى: لأدعم بها الحائط إذا مال، فكذلك الآية، تقديرها: لأن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون التقدير: مخافة أن تضل؟

قلت: لا يجوز؛ لأنه عطف عليه «فتذكر» فيصير المعنى: مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت، وهذا عكس المراد.

فإن قيل: فَلِمَ لا قيل: فتذكرها الأخرى؟

قيل: فيه وجهان:

أحدهما: أنه أعاد الظاهر ليدل على الإبهام في الذكر والنسيان، ولو أضمر لعاد على المذكور، وليس لنا هنا غيره يعود عليه الضمير.

---

(١) وقرأ حمزة والأعمش: (إن تضل) بكسر همزة «إن».

تنظر في: الإتحاف (١/ ٤٥٩)، البحر المحيط (٢/ ٣٦٥)، التبيان (١/ ١١٩)، حجة ابن خالويه (ص١٠)، حجة الفارسي (٢/ ٤١٨)، الدر المصون (١/ ٦٧٦)، السبعة لابن مجاهد (ص١٩٤)، الكشاف (١/ ٤٠٣)، النشر (٢/ ٢٣٦).

(٢) الكتاب (٣/ ١٥٣، ١٥٤).

والثاني: أنه وضع الظاهر موضع المضمر، [فتقديره] [(١)]: فتذكرها، وهذا يدل على أن «إحداهما»: مفعول مقدم، ولا يجوز أن تكون فاعلًا؛ لأن الضمير ليس هو الظاهر بعينه، والمظهر الأول فاعل «تضل»، فلو جعل الضمير لذلك المظهر لكانت الناسية هي المذكِّرة وذا محال.

ومفعول «تذكِّر» الثاني محذوف، أي: الشهادة [(٢)].

قوله: ﴿ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ ﴾: مفعوله محذوف، أي: إقامة الشهادة.

قوله: ﴿ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ ﴾: يجوز أن يتعدى بنفسه، وبحرف الجر.

قوله: ﴿ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَـٰدَةِ ﴾:صحت الواو في «أفعل» كما صحت في التعجب؛ وذلك لجموه [وإجرائه مجرى الأسماء الجامدة] [(٣)].

و «للشهادة»: متعلق بـ «أقوم».

قوله: ﴿ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ﴾: الهاء تعود على الإباء.

قوله: ﴿ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ﴾: مستأنف.

قوله: ﴿فَرُهنٌ﴾ [٢٨٣] أي: فالوثيقة رهن، أي: التوثيق، وهو بضم الهاء وسكونها[(٤)]، مثل: سَقْفٌ و سُقُفٌ، وأَسْد وأُسُدٌ، وقيل: رُهُنٌ جمع رِهَان، ورِهَان: جمع رَهْن.

قوله: ﴿ ٱؤْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُۥ ﴾: إذا وقفت على «الذي» [ابتدأت: «اوْتُمِنَ»] [(٥)].

---

(١) في الأصل: كلمة «فتقديره» مكررة.

(٢) هذا الكلام بطوله مختصر من التبيان للعكبري (١/ ١١٩، ١٢٠).

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ١٢٠).

(٤) قرأ بضم الهاء (فرُهُن) ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ بسكون الهاء ابن كثير وأبو عمرو في رواية عنهما وعاصم في رواية. وقرأ الباقون «فَرِهَانٌ »وهم نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص عنه.
تنظـــر في الإتحاف (١/ ٤٦٠)،البحر (٢/ ٣٧)، التبيان (١/ ١٢١)، الحجة لابن خالويه (ص١٠٤)، حجة أبي علي الفارسي (٢/ ٤٤٢)، الدر المصون (١/ ٦٨٦)، السبعة لابن مجاهد (ص١٩٤)، الكشاف (١/ ٤٠٤).

(٥) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ١٢١)، والدر المصون (١/ ٦٨٨).
قال السمين الحلبي: «وذلك لأن أصله «أُأْئمِن» مثل «اقْتُدِر» بهمزتين: الأولى للوصل، والثانية فاء الكلمة،

قوله: ﴿ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾: معمول للصفة، وفيها إعراب غير ذلك[1].

قوله: ﴿لَا نُفَرِّقُ﴾ [٢٨٥]/ [٢١] أي: يقولون: لا نفرق، و «يقولون»: حال.

قوله: ﴿غُفْرَانَكَ﴾: أي: اغفر غفرانك، فهو منصوب على المصدر، وقيل: التقدير: نسألك غفرانك[2].

قوله: ﴿إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [٢٨٦]: مفعول ثان لـ «يكلف».

قوله: ﴿مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾: إنما خصَّ الخير بالكسب، والشر بالاكتساب؛ لأن في الكسب[3] اعتمالًا، فلما كان الشر مما تشتهيه النفس، وهي منجذبة إليه، وأمارة به؛ جعلت لذلك مكتسبة، ولما لم تكن كذلك في باب الخير، وصفت بما لا دلالة فيه على العمل[4].

قوله: ﴿إِصْرًا﴾: يقال: أصر يأصره إصرًا؛ إذا حبسه.

* * *

ووقعت الثانية ساكنة بعد أخرى مثلها مضمومة، فوجب قلب الثانية؛ لتجانس حركة الأولى».

(١) قيل: «قلبه» مبتدأ، و«آثم» لا على نية طرح الأول. وقيل: بدل من الضمير في «آثم». وقيل: فاعل سد مسد الخبر. راجع: التبيان (١/ ١٢١)، الدر المصون (١/ ٦٨٩)، الكشاف (١/ ٤٠٦)، المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٣٨٨).

(٢) عبارة العكبري في التبيان (١/ ١٢٢).

(٣) كذا بالأصل، وفي الكشاف والدر المصون: الاكتساب، وهو الصواب.

(٤) هذا كلام الزمخشري في الكشاف (١/ ٤٨٠)، ونقله عنه السمين في الدر المصون (١/ ٦٩٦).

obeikandl.com

سورة آل عمران

قوله: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [٣]: «بالحق»: حال من الكتاب.

قوله: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ ﴾: «التوراة»: «فوعلة» من: ورى الزند يرى: إذا ظهر منه النار، فكأن التوراة ضياء من الضلال، وأصله: «وورية»، فأبدلت الواو الأولى تاء كما قالوا: تولج، وأصله: وولج، ثم أبدلت الياء؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: ﴿ وَٱلْإِنجِيلَ ﴾: «إفعيل»، من النجل، وهو الأصل الذي يتفرع عنه غيره، ومنه سمي الولد: نجلًا.

واستنجل الوادي: إذا نز ماؤه. وقيل: هو من السعة، ومنه: عين نجلاء، أي: واسعة الشق، فالإنجيل تضمن سعة لم تكن لليهود.

وقرأ الحسن [(١)]: (الأنجيل) [(٢)] (بالفتح للهمزة)، ولا يعرف له نظير؛ إذ ليس في الكلام «أفعيل»، إلا أن الحسن ثقة فيجوز أن يكون سمعها [(٣)].

---

(١) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي، هو أحد العلماء الفقهاء الشجعان النساك الزهاد، وكان حبر الأمة في زمنه. وكان له هيبة في القلوب، فيدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، لا يخاف في الحق لومة لائم. قال الغزالي: كان الحسن البصري أشبه الناس كلامًا بكلام الأنبياء وأقربهم هديًا من الصحابة، توفي سنة ٢١هـ.

تنظر ترجمته في: الأعلام (٢/ ٢٢٦ – ٢٢٧)، تقريب التهذيب لابن حجر (ت: ١٢٣٧)، تهذيب الكمال للمزي (ت: ١٢٠٠)، طبقات القراء (١/ ٢٣٥).

(٢) تنظر القراءة في: الإتحاف (١/ ٤٦٩)، البحر المحيط (٢/ ٣٧٨)، التبيان (١/ ١٢٣)، الدر المصون (٢/ ١١)، الكشاف (١/ ٤١٠)، مختصر الشواذ لابن خالويه (ص٢٥).

(٣) هذه عبارة العكبري في التبيان (١/ ١٢٣).

وقال ابن عطية في المحرر الوجيز (١/ ٣٩٩): «وذلك لا يتجه في كلام العرب، ولكن يحميه مكان الحسن من الفصاحة، وأنه لا يقرأ إلا بما روى، وأراه نحا به نحو الأسماء الأعجمية».

قوله: ﴿ هُدًى ﴾ [٤]: حال من التوراة والإنجيل، ولم يثن؛ لأنه مصدر.

قوله: ﴿ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [٦]: أي يشاء تصويركم.

قوله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [٧]: إن قيل: واحدة «متشابهات»: «متشابهة»، وواحدة «أخر»: «أخرى»، فكيف صح وصف الجمع بهذا الجمع، ولم يوصف مفرده بمفرده؟ قيل: التشابه لا يكون إلا بين اثنين، فصاعدًا، فإذا اجتمعت الأشياء المتشابهة، كان كل منهما [(١)] مشابهًا للآخر، فلما لم يصح / [٢٢] التشابه إلا في حالة الاجتماع، وصف الجمع بالجمع؛ لأن كل واحد من مفرداته يشابه باقيها، فأما الواحد فلا يصح فيه هذا المعنى [(٢)].

قوله: ﴿ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ ﴾ [٧]: ابتغاء: مفعول به.

قوله: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ ﴾: معطوف على اسم الله.

قوله: ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [٨] «إذ»: ليست ظرفًا؛ لأن «بعد» أضيف إليها [(٣)].

قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ﴾ [٩]: أعاد الظاهر، تفخيمًا لاسم الله.

قوله: ﴿ ٱلْمِيعَادَ ﴾: مفعال من الوعد، قلبت واوه ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

قوله: ﴿وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ [١٠]: الوقود: الحطب، وبالضم: التوقد.

قوله: ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ [١١]: صفة لمصدر محذوف، أي: كفروا كفرًا كعادة آل فرعون.

وقيل: عذبوا عذابًا كدأب آل فرعون.

قوله: ﴿ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ﴾ [١٣]: مصدر مؤكد.

قوله: ﴿ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ﴾ [١٤]: مفرده: قنطار: فعلال، مثل: حملاق [(٤)]، والنون أصل.

---

(١) في الأصل، والتبيان «منهما»، وفي الدر المصون (٢/ ١٤): منها.

(٢) هذا كلام العكبري بالنص في التبيان (١/ ١٢٤). (٣) عبارة العكبري في التبيان (١/ ١٢٤).

(٤) الحِملاق والحُملاق – بالكسر والضم – والحُمْلُوق: باطن أجفان العين الذي يَسْوَدُّ بالكَحْلَة. والجمع: حماليق. وحملق: فتح عينه ونظر شديدًا. القاموس المحيط (حملق).
وفي لسان العرب (الحملق): هو ما غطَّت الجفون من بياض المقلة.

وقيل: هي زائدة واشتقاقه من: قطر يقطر: إذا جرى.

قوله: ﴿ وَٱلْخَيْلِ ﴾: واحده: خائل، وهو مشتق من الخيلاء؛ مثل: طائر وطير.

وقيل: هو اسم جمع، لا واحد له من لفظه، ولم يجمع الحرث؛ لأنه مصدر.

قوله: ﴿حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ﴾: مآب: مفعل، من: آب يئوب، فلما تحركت الواو، وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا.

قوله: ﴿ خَـٰلِدِينَ ﴾ [١٥]: حال مقدرة.

قوله: ﴿ وَأَزْوَٰجٌ ﴾: معطوف على جنات.

قوله: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ﴾ [٢٠]: معطوف على التاء في (أسلمت)، أي: أسلمت، وأسلم من اتبعني وجوههم لله.

قوله: ﴿ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾: هو في معنى الأمر، أي: أسلموا؛ كقوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾[(١)]، أي: انتهوا.

قوله: ﴿ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴾[٢٣]: في محل [رفع] صفة لـ «فَرِيقٌ».

قوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ ﴾[٢٤] [«ذلك»: خبر لمبتدأ محذوف][(٢)] أي: الأمر ذلك، والأحسن أن يكون «ذلك»: مبتدأ، و «بأنهم»: الخبر[(٣)].

قوله: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَـٰهُمْ ﴾ [٢٥]: معطوف على ما قبله، و «كيف»: حال، والعامل فيه محذوف / [٢٣].

قوله: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ [٢٨]: هذا رجوع من الغيبة إلى الخطاب، و «أن تتقوا»: مفعول من أجله.

قوله: ﴿ تُقَىٰةً ﴾: أصلها: وقية، فأبدلت الواو تاءً؛ لانضمامها ضمًّا لازمًا، وأبدلت

---

(١) سورة المائدة، الآية (٩١).

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ١٢٩)، وهو رأي الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٩٢).

(٣) هذا كلام العكبري، وضعف الوجه الأول، وهو أن يكون «ذلك» خبر لمبتدأ محذوف، وهو رأي الزجاج كما سبق، وجوزه السمين الحلبي في الدر المصون (٢/ ٥٢).

الياء ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وانتصابها على المصدر.

قوله: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ ﴾: أي: عذاب نفسه.

قوله: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [٢٩]: مستأنف.

قوله: ﴿ يَوۡمَ تَجِدُ كُلُّ نَفۡسٖ﴾ [٣٠] أي: اذكر يوم.

وقيل: ظرف والعامل فيه: «قدير».

وقيل: «ويحذركم».

قوله: ﴿ ذُرِّيَّةَۢ بَعۡضُهَا ﴾ [٣٤]: بدل من نوح وما عطف عليه، ولا يجوز أن تكون حالًا من آدم؛ لأنه ليس بذرية.

قوله: ﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ ﴾ [٣٥]: اذكر يوم، وقيل: هو ظرف لـ «عليم».

قوله: ﴿ زَكَرِيَّا ﴾ [٣٧]: همزة زكريا للتأنيث.

قوله: ﴿ هُنَالِكَ [(١)] دَعَا زَكَرِيَّا ﴾ [٣٨]: «هنالك» معناها للزمان.

قوله: ﴿ عَاقِرٞ﴾ [٤٠] : أي: ذات عقر على النسب [(٢)].

قوله: ﴿ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ﴾: في موضع نصب، أي: يفعل ما يشاء فعلًا كذلك.

قوله: ﴿ٱجۡعَل لِّيٓ ءَايَةٗ﴾ [٤١] : آية: مفعول أول، و «لي»: مفعول ثان.

قوله: ﴿ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا ﴾: أي: ذكرًا كثيرًا.

قوله: ﴿ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ﴾: العشي: مفرد، وقيل: جمع (عشية) والإبكار: مصدر، والتقدير: ووقت الإبكار.

قوله: ﴿ وَإِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [٤٢]: التقدير: واذكر إذ قالت، وإن شئت كان معطوفًا على: ﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ ﴾ [(٣)].

---

(١) في الأصل: هناك، وهو خطأ واضح، والصواب المثبت.

(٢) زاد في التبيان (١/ ١٣٣): وهو في المعنى مفعول، أي: معقورة ولذلك لم تلحق تاء التأنيث.

(٣) الآية (٣٥) من سورة آل عمران.

قوله: ﴿ ٱصۡطَفَىٰكِ﴾ أصله: اصتفى، ثم أبدلت التاء طاء؛ لتوافق الصاد في الإطباق وكرر «اصطفى» إما تأكيدًا، وإما: ليبين من اصطفاها عليهم.

قوله: ﴿ ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ ﴾[٤٤]: الأمر ذلك.

قوله: ﴿ إِذۡ يُلۡقُونَ ﴾: ظرف لـ «كان».

قوله: ﴿ أَقۡلَٰمَهُمۡ﴾: جمع قلم، والقلم، بمعنى: المقلوم؛ كالقبض بمعنى: المقبوض.

قوله: ﴿ أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ ﴾: مبتدأ، وخبر، في محل نصب، أي: يقترعون أيهم يكفل مريم / [٢٤]، ﴿ إِذۡ يُلۡقُونَ ﴾. ويختصمون: بمعنى: اختصموا، وكذلك: يلقون، ويجوز أن يكون حكي الحال.

قوله: ﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [٤٥]: بدل من «إذ» التي قبلها، ويجوز أن تكون ظرفًا لـ «يختصمون».

قوله: ﴿وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ۝٤٥ وَيُكَلِّمُ ﴾ [٤٥، ٤٦]: أحوال مقدرة، وصاحبها: معنى الكلمة وهو مخلوق أو مكون، ولا يجوز أن تكون أحوالًا من المسيح ولا من عيسى ولا من ابن مريم؛ لأنها أخبار، والعامل فيها الابتداء أو المبتدأ [(١)]. ولا يعملان في الحال، ولا يجوز أن تكون أحوالًا من الهاء في «اسمه»؛ للفصل الواقع بينهما[(٢)].

قوله: ﴿كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ ﴾ [٤٧]: مثل: كذلك الله يفعل.

قوله: ﴿ وَرَسُولًا ﴾ [٤٩] أي: ويجعله رسولًا، وهو فعول، بمعنى: مفعل.

قوله: ﴿ وَمُصَدِّقٗا ﴾ [٥٠]: حال معطوفة على «بآية»، أي: جئتكم بآية ومصدقًا.

قوله: ﴿ وَلِأُحِلَّ﴾: معطوف على محذوف، تقديره: لأخفف عنكم.

قوله: ﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ ﴾ [٥٢]: الأنصار: جمع: نصير؛ كـ «شريف وأشراف».

---

(١) زاد العكبري في التبيان (١/ ١٣٤): أو هما، وقال: وليس شيء من ذلك يعمل في الحال.

(٢) هذا كلام العكبري في التبيان (١/ ١٣٤)، وجوز الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٢١٣) أن يكون «وجيهًا» قطعًا من عيسى. أي يكون: عيسى ابن مريم الوجيه، قطع منه التعريف. وظاهر هذا أن «وجيهًا» من صفة عيسى في الأصل، فقطع عنه، والحال وصف المعنى. وراجع: الدر المصون (٢/ ٩٦).

قوله: ﴿ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾ [٥٤]: والأصل: وهو خير الماكرين، فوضع الظاهر موضع المضمر؛ تفخيمًا.

قوله: ﴿ مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ ﴾ [٥٥]: الرفع قبل التوفية، لكن الواو لا ترتيب فيها[(١)].

وقيل: ورافعك إلى السماء، فلا تقديم ولا تأخير.

قوله: ﴿ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ ﴾: قيل: هذا الخطاب لنبينا ﷺ [(٢)].

قوله: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمۡ ﴾ [٥٦]: يجوز أن يكون «الذين»: مبتدأ، والخبر: «فأعذبهم»، وأن يكون مفعولًا منصوبًا بفعل، يفسره: «فأعذبهم»، ويقدر بعد الصلة؛ لأن «أما» لا يليها فعل؛ لكونها شرطًا، والشرط يُضمِّن معنى الفعل، فيصير فعلًا يلي فعله.

قلت: وفي ذلك نظر [(٣)].

قوله: ﴿ ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ ﴾ [٥٨] أي: الأمر ذلك.

قوله: ﴿ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ﴾ [٥٩]: جملة مفسرة؛ لا محل لها.

قوله: ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن ﴾ «ثم» هنا للترتيب؛ لأن قوله: «كن» لم يتأخر عن خلقه [(٤)].

قوله: ﴿فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ ﴾ [٦١]: الأصل: «تعاليوا»؛ [لأن الأصل في الماضي «تعالى»، والياء منقلبة عن واو،] [(٥)] لأنه من العلو، فأبدلت الواو ياء؛ لوقوعها رابعة، ثم أبدلت الياء ألفًا، فإذا جاءت / [٢٥] واو الجمع حذفت؛ لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة تدل عليها.

---

(١) هذا على قول جمهور النحاة، وقال جماعة: إنها للترتيب. ونقل السيرافي الإجماع على ذلك، ورد ذلك ابن هشام في «القطر» وانظر تفصيل ذلك في: أسرار العربية لابن الأنباري (ص ٣٠٢، ٣٠٤)، قطر الندى لابن= = هشام (ص ٣٠١، ٣٠٢)، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١/ ٤١٧، ٤١٨)، همع الهوامع للسيوطي (٣/ ١٥٥، ١٥٦).

(٢) ذكره العكبري في التبيان (١/ ١٣٧)، وقيل: الخطاب لسيدنا عيسى - عليه السلام - وقال السمين الحلبي في الدر (١/ ١١٥): هو أظهرهما.

(٣) وقال السمين في الدر (٢/ ١١٦): «وهو وجه ضعيف..»، وذكر ما هنا. ثم قال: «وهذا ينبغي ألا يجوز؛ لعدم الحاجة إليه مع ارتكاب وجه ضعيف جدًّا في أفصح كلام».

(٤) راجع التبيان للعكبري (١/ ١٣٧)، المحرر الوجيز (١/ ٤٤٦).

(٥) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ١٣٨).

قوله: ﴿ سَوَآءٍ بَيْنَنَا ﴾ [٦٤]: الجمهور على أن «سواء»: صفة لـ «كلمة» ويقرأ بالنصب [(١)] على المصدر.

قوله: ﴿ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ ﴾ [٧٢]: ظرف لـ «آمنوا» أو لـ «أنزل».

قوله: ﴿ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ [٧٣] فيه وجهان:

أحدهما: أنه استثناء مما قبله، والتقدير: لا تقروا إلا لمن تبع، فاللام غير زائدة.

والثاني: أن النية به التأخير، والتقدير: ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، إلا من تبع دينكم، فاللام على هذا زائدة، و «من»: في موضع استثناء من «أحد» [(٢)].

قوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾: معترض، وهذا الوجه ضعيف؛ لأن فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه، وعلى العامل وهذه الآية مشكلة [(٣)].

قوله: ﴿ إِلَّا مَا دُمْتَ ﴾ [٧٥] أي: إلا مدة دوامك.

قوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ ...﴾: أي: تركهم أداء الحق بسبب قولهم: ﴿ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ ﴾.

قوله: ﴿بَلَىٰ﴾ [٧٦]: جواب، ثم ابتدأ فقال: ﴿ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾، والمتقين: وضع موضع المضمر.

قوله: ﴿ يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ ﴾ [٧٨] أي: ناطقة بالكتاب.

قوله: ﴿ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ [٨١]: اللام لام الابتداء، وفي الخبر وجهان:

أحدهما: «من كتاب».

---

(١) قرأ بها الحسن البصري.

تنظر في: البحر المحيط (٢/ ٤٨٣)، التبيان (١/ ١٣٨)، الدر المصون (٢/ ١٢٥)، الكشاف (١/ ٤٣٥)، مختصر شواذ ابن خالويه (ص٢٧).

(٢) راجع: التبيان للعكبري (١/ ١٣٩)، الدر المصون (٢/ ١٣٥).

(٣) أي من ناحية معناها، وكلام أهل التفسير والمعاني فيها؛ فقيل فيها أقوال كثيرة.

راجع هذه الأقوال في: الدر المصون (٢/ ١٣٦ - ١٣٩)، المحرر الوجيز (١/ ٤٥٤ - ٤٥٧).

والثاني: «لتؤمنن»[1].

وقيل: «ما» شرطية، واللام قبله موطئة للقسم، فعلى هذا تكون «ما»: مفعول أول «آتيتكم»، و «كم»: المفعول الثاني[2].

قوله: ﴿ ءَأَقْرَرْتُمْ ﴾: أي: بذلك.

قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ ﴾ [٨٧]: «أن عليهم»: خبر «جزاؤهم»، وهو خبر عن الأول.

قوله: ﴿ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [٩٧]: مصدر مضاف إلى المفعول.

قوله: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ ﴾ [١٠٦]: يجوز أن يكون ظرفًا لـ «عظيم».

قوله: ﴿ إِلَّا بِحَبْلٍ ﴾ [١١٣]: حال، أي: ضربت عليهم الذلة في كل حال إلا في حال عقد العهد.

قوله: ﴿ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ ﴾ [١١٣]: ظرف لـ «يتلون» لا لـ «قائمة»؛ لأن «قائمة» قد وصفت[3].

وواحد «الآناء»: «إنى» مثل: معى. ومنهم من يفتح الهمزة فتصير على وزن «عصا»، ومنهم من يقول بالياء وكسر الهمزة[4].

قوله / [٢٦]: ﴿ كَمَثَلِ رِيحٍ ﴾ [١١٧] أي: كمثل إهلاك ريح.

قوله: ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً ﴾ [١١٨]: لا يقصرون في أمركم، يقال: «ألا في الأمر يألو» : إذا قصر منه.

واختلف فيه؛ فقيل: يتعدى إلى مفعولين، وقد استعملته العرب معدى إليهما في

---

(١) ذكره العكبري في التبيان (١/ ١٤١)، وعزا السمين الحلبي هذا الوجه في الدر المصون (٢/ ١٥٢) لأبي علي الفارسي وغيره.

(٢) ذكره العكبري في التبيان (١/ ١٤٢)، وقال السمين الحلبي في الدر المصون (٢/ ١٥٣): وهذا الوجه هو مذهب الكسائي. وقال السهيلي في «الروض الأنف» (١/ ٢٦٥): وهو ظاهر قول سيبويه؛ لأنه جعلها= = بمنزلة «إن». وهذا الكلام على قراءة العامة ﴿لَمَآءَاتَيْتُكُم﴾ بفتح اللام، وتخفيف الميم. وقرأ حمزة «لِمَا» بكسر اللام وتخفيف الميم، وقرأ سعيد بن جبير والحسن «لَمَّا» بفتح اللام وتشديد الميم.

(٣) زاد العكبري في التبيان (١/ ١٤٦): فلاتعمل فيما بعد الصفة.

(٤) هذه عبارة العكبري بنصها في التبيان (١/ ١٤٦). (٣) هذا كلام الزمخشري في الكشاف (١/ ٤٥٨).

قولهم: «لا آلوك نصحًا، ولا آلوك جهدًا» على التضمين والمعنى: لا أمنعك نصحًا، ولا أنقصكه [١].

وقيل: إلى مفعول واحد، فـ «خبالًا» على الوجه الأول: مفعول ثان.

وعلى الثاني: نصب على إسقاط الجار [٢].

قوله: ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ [١٢٠]: يقرأ بالرفع [٣]، واختلف في رفعه؛ فمذهب سيبويه: أنه على التقديم والتأخير [٤].

والثاني: أنه حذف الفاء وهو قول المبرد [٥].

قوله: ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ ﴾ [١٢١] أي: واذكر.

قوله: ﴿ مِنْ أَهْلِكَ ﴾: أي: من بين أهلك.

قوله: ﴿ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ ﴾: «تبوئ»: يتعدى إلى مفعول بنفسه، وإلى آخر، تارة بنفسه وتارة بحرف الجر.

فمن الاستعمال الأول: هذه الآية، والمفعول الأول: «المؤمنين» والثاني: «مقاعد». ومن الاستعمال الثاني: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [٦].

قوله: ﴿ لِلْقِتَالِ ﴾: متعلق بـ «تبوئ»، ولا يجوز أن يتعلق بـ «مقاعد»؛ لأن المقعد هنا: المكان، ولا يعمل [٧].

---

(٢) قال السمين الحلبي في الدر المصون (٢/ ١٩٣، ١٩٤): «وهذا غير منقاس، بخلاف التضمين، فإنه منقاس، وإن كان فيه خلاف واه».

(٣) قرأ بالرفع ﴿يَضُرُّكُمْ ﴾ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي، وقرا نافع وابن كثير وأبو عمرو: (يَضِرْكم) بالجزم، وبكسر الضاد من «ضار، يضير، ضيرًا»، بمعنى: ضَرَّ.

تنظر القراءة في: الإتحاف (١/ ٤٨٦)، البحر المحيط (٣/ ٤٣)، التبيان (١/ ١٤٧)، حجة ابن خالويه (ص ١١٣)، حجة الفارسي (٣/ ٧٤، ٧٥)، السبعة لابن مجاهد (ص٢١٥)، النشر لابن الجزري (٢/ ٢٤٢).

(٤) الكتاب (٣/ ٦٤، ٦٥).

(٥) المقتضب (٢/ ٦٩، ٧٠). وهو رأي الفراء أيضًا في «معاني القرآن» (١/ ٢٣٢).

(٦) سورة الحج، الآية (٢٦).

(٧) التبيان (١/ ٤١٨)، الدر المصون (٢/ ٢٠٢).

obeikandi.com

قوله: ﴿إِذْ هَمَّت﴾ [١٢٢]: ظرف لـ «عليم»، ويجوز أن يكون ظرفًا لـ «تبوئ» ولـ «غدوت».

قوله: ﴿أَن تَفْشَلَا﴾ [١٢٢]: بأن تفشلا.

قوله: ﴿أَذِلَّةٌ﴾ [١٢٣]: جمع ذليل، وقياسه: ذُلَلًاء؛ لأن «فعيل» إذا كان صفة قياسه: ذللاء، من المثال.

قوله: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٢٤]: بدل من «إذ همت» أو: اذكر إذ تقول.

قوله: ﴿إِلَّا بُشْرَىٰ﴾ [١٢٦]: مفعول ثان لـ «جَعَلَ».

وقوله: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ﴾ : الهاء تعود على الإمداد، أو على النصر أو على التنزيل.

قوله: ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ﴾: معطوف على «بشرى»، أي: بشارة وطمأنينة.

قوله: ﴿لِيَقْطَعَ﴾ [١٢٧]: اللام متعلقة بمحذوف تقديره: أمدكم ليقطع، أو: نصركم ليقطع [(١)].

قوله: ﴿عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [١٣٣]:أي: كعرض السموات.

قوله: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [١٣٥]: مفعوله: المؤاخذة بها.

قوله: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [١٣٦]: المخصوص محذوف أي: الجنة.

قوله: ﴿تَهِنُوا۟﴾ [١٣٩]: ماضيه: وهن.

قوله: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ﴾ [١٤٠]: معطوف على محذوف/ [٢٧] تقديره: وفعلنا ذلك؛ ليكون كيت وكيت، وليعلم الله، فاللام متعلقة بـ «فعلنا» محذوفة[(٢)].

---

(١) هذا قول العكبري في التبيان(١/ ١٤٩)، وفيها أقوال أخرى تنظر في: الدر المصون (٢/ ٢٠٨)، المحرر الوجيز (١/ ٥٠٥).

(٢) هذا قول الزمخشري في الكشاف (١/ ٤٦٦)، ورد عليه أبو حيان في البحر (٣/ ٦٣) فقال: «ولم يعين فاعل العلة المحذوفة، إنما كنى عنه بكيت وكيت، ولا يكنى عن الشيء حتى يعرف، ففي هذا الوجه حذف العلة وحذف عاملها، وإبهام فاعلها » واختار أن يكون التقدير: «وليعلم الله فعلنا ذلك». وهو المداولة أو نيل الكفار منكم. وقال: «هو الأظهر؛ لأنه ليس فيه إلا حذف العامل». وانظر: الدر المصون (٢/ ٢١٦).

قوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ ...﴾ [١٤٥] «أن تموت»: اسم كان، ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾: [الخبر] [(١)]، واللام للتبيين متعلقة بـ «كان».

وقيل: متعلقة بمحذوف، تقديره: الموت لنفس، و«أن تموت»: تبيين للمحذوف، ولا يجوز أن تتعلق اللام بـ«تموت»؛ لأنه يتقدم على المصدر [(٢)].

قوله: ﴿ كِتَٰبًا ﴾: مصدر، أي: كتب ذلك كتابًا.

قوله: ﴿ رِبِّيُّونَ ﴾ [١٤٦]: جماعات كثيرة، واحدهم: (رِبِّيٌّ).

قوله: ﴿ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْ ﴾: وما ضعفوا عن العدو، وما استكانوا، أي: ذلوا وخضعوا للعدو.

قوله: ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [١٤٧] «أن قالوا»: اسم كان، وهو أقوى من أن يجعل الأول اسمًا؛ لأن «أن» تشبه المضمر في كونه لا يوصف [(٣)] فصار أعرف [(٤)].

قوله: ﴿ فِيٓ أَمْرِنَا ﴾: يتعلق بالمصدر.

قوله: ﴿ إِذْ تَحُسُّونَهُم ﴾ [١٥٢]: متعلق بـ«صدق»، ويجوز أن يكون ظرفًا للوعد. و«صدق»:يقال فيه: صدقت زيدًا الحديث، وصدقت في الحديث.

قوله: ﴿ إِذْ تُصْعِدُونَ ﴾ [١٥٣] اذكر إذ، أو ظرفًا لـ«عصيتم» أو «تنازعتم» أو «فشلتم».

قوله: ﴿ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ ﴾ أي: فجازاكم غمًّا على غم. و«بغم»: صفة.

قوله: ﴿ لِّكَيْلَا ﴾: اللام متعلقة بقوله: «فأثابكم»، وقيل: بـ «عفا عنكم».

---

(١) ما بين المعقوفين غير موجود بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ١٥١).

(٢) هذا كلام العكبري، وعبارته الأخيرة في التبيان (١/ ١٥١): ولا يجوز أن تتعلق اللام بـ «تموت»؛ لما فيه من تقديم الصلة على الموصول.

(٣) عبارة العكبري في «التبيان» (١/ ١٥٣): «أنه لا يضمر فهو أعرف». وعبارة السمين في «الدر المصون»: (٢/ ٢٣٠): «لا تضمر ولا توصف ولا يوصف بها».

(٤) وزاد العكبري وجهًا آخر وهو: أن ما بعد «إلا» مثبت والمعنى: كان قولهم: «ربنا اغفر لنا» – دأبهم في الدعاء. قال السمين في الدر(٢/ ٢٣٠): «وهو حسن، والمعنى: وما كان قوله شيئًا من الأقوال، إلا هذا القول الخاص».

قوله: ﴿أَمَنَةً﴾ [١٥٤]: نصب بـ «أنزل»؛ مفعول به.

و﴿نُّعَاسًا﴾: بدل منه، ولك أن تجعل «نعاسًا» هو المفعول، و«أمنة». إما: مفعول من أجله، كأنه قال: أنزل نعاسًا للأمنة [(١)]، وإما: حالًا.

قوله: ﴿إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [١٥٦]: «إذا»: يجوز أن يكون حكي بها حالهم، فلا يراد بها المستقبل، فعلى هذا يجوز أن يعمل فيها: «قالوا».

قوله: ﴿غُزًّى﴾: على قاعدة ما قرره النحاة [(٢)]. لكنه جاء على «فعّل»؛ حملًا على الصحيح كـ (شاهد وشهّد، وصائم وصوّم) [(٣)].

قوله: ﴿لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً﴾: اللام متعلقة بمحذوف، أي: ندمهم، أو أوقع ذلك ليجعله / [٢٨] حسرة [(٤)].

قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [١٥٩] قال الأخفش [(٥)]: «يجوز أن تكون نكرة بمعنى: شيء» [(٦)]. و﴿رَحْمَةٍ﴾: بدل منها، أو: نعت لها [(١)].

---

(١) قال السمين الحلبي في «الدر المصون» (٢/ ٢٣٦): وهو فاسد؛ لاختلال شرط، وهو اتحاد الفاعل؛ فإن فاعل «أنزل» غير فاعل «الأمنة».

(٢) وقياس «غاز» أن يجمع على «غزاة» مثل: رامٍ ورماة، وقاضٍ وقضاة، ولكنهم حملوا المعتل على الصحيح في نحو: ضارب وضرّب، وصائم وصوّم. راجع: الدر المصون (٢/ ٢٤١).

(٣) هذه عبارة العكبري في التبيان (١/ ١٥٥).

(٣) التبيان (١/ ١٥٥).

(٥) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط.
من أئمة النحو واللغة والأدب، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، وكان معتزليًّا. قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، وقال أيضًا: وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل. من تصانيفه: معاني القرآن، المقاييس في النحو، الاشتقاق...، وغيرها. توفي سنة عشر ومائتين (٢١٠هـ).
تنظر ترجمته في: الأعلام (٣/ ١٠١، ١٠٢)، إنباه الرواة (٢/ ٣٦)، بغية الوعاة (١/ ٥٩٠ –٥٩١)، البلغة (ص١٠٤)، وفيات الأعيان (١/ ٢٠٨).

(٦) كذا نسبه للأخفش العكبري في التبيان (١/ ١٥٥).
والذي في معاني القرآن للأخفش (١/ ٤٢٧) خلاف ذلك؛ حيث قال الأخفش: «وقال – تعالى – : ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة: ٨٨]، قال: فقليلًا يؤمنون، و «ما» زائدة، كما قال: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ...﴾ يقول: فبرحمة. ثم قال الأخفش: وزيادة «ما» في القرآن والكلام نحو ذا كثير». راجع: معاني القرآن للأخفش (١/ ٣١٩، ٤٢٧).

وقيل: «ما» موصولة، و «رحمة»: مرفوع، وحذف المبتدأ.

والصحيح: أن «ما»: زائدة [٢]، والباء: متعلقة بـ «لنت»، ونظيره: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾[٣]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [٤].

قوله: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [١٥٩] الأمر: عام أريد به الخاص؛ لأنه لم يؤمر بمشاورتهم في الفرائض، ولذلك قرأ ابن عباس [٥]:

(وَشَاوِرْهُمْ فِي بَعْضِ الأَمْرِ) [٦].

قوله: ﴿ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ [١٦٠]: أي: من بعد خذلانه.

قوله: ﴿ أَن يَغُلَّ ﴾ [١٦١]: مفعوله [محذوف] أي: يغل الغنيمة.

قوله: ﴿ هُمْ دَرَجَٰتٌ ﴾ [١٦٣] أي ذوو درجات.

قوله: ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا ﴾ [١٦٥]: اختلف في المعطوف عليه؛ فقيل: ما مضى من قصة أحد من قوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ... ﴾ [٧].

وقيل: أفعلتم كذا أو فعلتم كذا حينئذ [٨].

---

(١) ونقل هذا الرأي مكي بن أبي طالب عن ابن كيسان، قال ابن الأنباري في «البيان» (١/ ٢٢٩) عن هذا الرأي: «ليس بشيء، وهو خلاف قول الأكثرين؛ لأن زيادة «ما» كثير في كلامهم، والقرآن نزل بلغتهم».

(٢) وزيدت هنا للتوكيد والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمة من الله.

راجع: التبيان (١/ ١٥٥)، الدر المصون (٢/ ٢٤٥)، الكشاف (١/ ٤٧٤)، معاني الفراء (١/ ٢٤٤).

(٣) سورة النساء، الآية (١٥٥). (٩) سورة المؤمنون، الآية (٤٠).

(٥) هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، ابن عم رسول الله ﷺ، وحبر الأمة، وترجمان القرآن ومن علماء الصحابة ومفسريهم وفقهائهم.

روى أحاديث كثيرة عن الرسول ﷺ، وله تفسير للقرآن وتوفي - رضي الله عنه - بالطائف سنة ثمان وستين (٦٨هـ) على خلاف.

تنظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ترجمة (١٦٠٦)، أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ترجمة (٣٠٣٧)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ترجمة (٤٧٩٩)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٣١)، الأعلام (٤/ ٩٥).

(٦) تنظر في: البحر المحيط (٣/ ٨١)، التبيان (١/ ١٥٦)، الدر المصون (٢/ ٢٤٦)، الكشاف (١/ ٤٧٥)، المحرر الوجيز (١/ ٥٣٤). قال السمين الحلبي في «الدر المصون»: «وهذا تفسير لا تلاوة».

(٧) الآية (١٥٢). (٤) هذا كلام الزمخشري في الكشاف (١/ ٤٧٧).

قوله: ﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٦٦]: اللام متعلقة بمحذوف، أي: ما أصابكم كان ليعلم الله، ولأن يعلم المؤمنين.

قوله: ﴿ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ﴾ [١٦٧]: اللام متعلقة بـ«أَقْرَبُ» لام الكفر، ولام الإيمان؛ على حد قوله: «هذا بسرًا أطيب منه رطبًا»[(١)].

قوله: ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم ﴾: مستأنف.

قوله: ﴿ فَرِحِينَ ﴾ [١٧٠]: حال، «وَيَسْتَبْشِرُونَ»: معطوف عليه.

قوله: ﴿ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾: بدل من «الَّذِينَ» وهو بدل اشتمال، أي: يستبشرون بما بُيِّنَ له من حال من تركوا خلفهم من إخوانهم المؤمنين[(٢)].

و «أنْ»: مخففة من الثقيلة، فاسمها مضمر.

وقيل: مصدرية، أي: بأنْ لا.

قلت: وفيها كبير نظر[(٣)]. والله أعلم.

---

(١) وهذا خاص بأفعل التفضيل؛ لأنه في قوة عاملين، فجاز أن يتعلق به حرفا الجر في «للكفر، وللإيمان».
وقال أبو البقاء: «لأن أفعل التفضيل يدل على معنيين، على أصل الفعل، وزيادته، فيعمل في كل واحد منهما بمعنى غير الآخر، فتقديره: تزيد قربهم إلى الكفر على قربهم إلى الإيمان». راجع التبيان: (١/ ١٥٧)، الدر المصون (٢/ ٢٥٣، ٢٥٤).

(٢) هذه عبارة الزمخشري في الكشاف (١/ ٤٧٩).

(٣) صاحب هذا القول هو مكي بن أبي طالب في «مشكل إعراب القرآن» (١/ ١٧٨)، واختاره العكبري في التبيان (١/ ١٥٧).
قال السمين الحلبي في الدر المصون (٢/ ٢٥٩): «وهذا هو بعينه هو وجه البدل المتقدم، غاية ما في الباب أنه أعاد مع البدل العامل في تقديره، اللهم إلا أن يعني وإن كانت بدلًا من «الذين» – فليست في محل جر، بل في محل نصب؛ لأنها سقطت منها الباء، فإن الأصل بأن لا، و«أن» إذا حذف منها حرف الجر كانت في محل نصب على رأي سيبويه والفراء، وهو بعيد». اهـ من الدر المصون. و«أن» وما في حيزها في محل جر عند الخليل والكسائي ونصب عند سيبويه والفراء. وحذف حرف الجر مع «أَنْ» و «أَنَّ » حذف مطرد، بشرط أمن اللبس، بسبب طولها بالصلة، كما قال في الدر (١/ ١٥٨)، وفسر العكبري ذلك قائلًا في التبيان (١/ ٢٥): لو قلت: «بشره بأنه مخلد في الجنة» جاز حذف الباء؛ لطول الكلام، ولو قلت: «بشره الخلود» لم يجز، وهذا أصل يتكرر في القرآن كثيرًا. وراجع الكتاب: لسيبويه (١/ ٣٧)، معاني القرآن للفراء (١/ ١٤٨)، (٢/ ٢٣٨).

obeikandl.com

قوله: ﴿تُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [١٧٥] أي: يخوفكم بأوليائه.

قوله: ﴿أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ﴾ [١٧٨]: «ما»: مصدرية أو موصولة، وليست كافة؛ لأنه كان ينصب «خير».

قوله: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ﴾ [١٧٩]: خبر «كان» محذوف [(١)]، تقديره: ما كان الله مريدًا لأن يذر، ولا يجوز أن يكون الخبر: «ليذر»؛ لأن الفعل بعد اللام منصوب بـ«أن»، فيصير التقدير: ما كان الله ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه. وهذا ليس بكلام؛ لأن [اسم كان هو][(٢)] الخبر، وليس الترك هو الله.

وأصل «يذر»: «يوذر»، فحذفت الواو؛ تشبيهًا / [٢٩] لها بـ«يدع»؛ لأنها في معناها، وليس لحذف الواو في «يذر» علة؛ إذ لم تقع بين ياء وكسرة، ولا ما هو في تقدير الكسرة، بخلاف يدع؛ فإن الأصل «يودع»، فحذفت الواو؛ لوقوعها بين الياء، وبين ما هو في تقدير الكسر؛ إذ الأصل الأول: «يَوْدَع»، وإنما فتحت الدال من «يدَع»؛ لأن لامه حرف حلق [(٣)]، فيفتح له ما قبله، ومثله: «يَسَع، ويطأ، ويقع»، ولم يستعمل من «يذر» ماضيًا؛ اكتفاءً بـ «ترك» [(٤)].

قو له: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ ...﴾ [١٨٠] بالياء [(٥)]. «الذين»: الفاعل وفي المفعول الأول وجهان:

أحدهما: «هو» [(٦)]. وهو ضمير البخل.

والثاني: هو محذوف تقديره: البخل.

و «هو» - على هذا - فصل [(١)].

---

(١) في الأصل: محذوفًا وهو خطأ ظاهر.

(٢) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ١٥٩).

(٣) في التبيان: حلقي. (٣) هذا كلام العكبري في التبيان (١/ ١٥٩).

(٥) هذه قراءة عامة القراء، وقرأ حمزة بالخطاب (ولا تحسبن). تنظر القراءة في: الإتحاف (١/ ٤٩٥)، البحر المحيط (٣/ ١٢٧)، التبيان (١/ ١٥٨)، الحجة لابن خالويه (ص١١٦)، حجة الفارسي (٣/ ١٠٠، ١٠١)، الدر المصون (٢/ ٢٧١)، النشر (٢/ ٢٤٤).

(٦) في قوله – تعالى –: ﴿هُوَ خَيْرًا لَّهُم ...﴾ الآية [١٨٠].

قوله: ﴿ مِيرَٰثُ ﴾ [١٨٠]: أصله: موراث، انقلبت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

قوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ ﴾ [١٨٢] «ذلك»: إشارة إلى ما تقدم من عقابهم في **قوله:** ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾ [١٨١]. وخبر «ذلك»: «بما قدمت».

قوله: ﴿بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾: هنا سؤال، وهو أن يقال: إن فعَّالًا صيغة مُبَالغة، وقد نفى المبالغة، ولا يلزم منه نفي الظلم القليل؟

والجواب عنه من أربعة أوجه:

أحدها: أن فَعَّالًا قد جاء، لا يراد به الكثرة كقول طرفة [٢]:

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً ... وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ [٣]

والثاني: أن «ظلامًا» هنا للكثرة؛ لأنه مقابل للعباد وفي العباد كثرة، إذا قوبل بهم الظلم كان كثيرًا.

والثالث: أنه إذا نفي الظلم الكثير، انتفى الظلم القليل ضرورة.

---

(١) هذا على مذهب البصريين الذين يرون أن ضمير الفصل لا يقع بين نكرتين، وإنما يدخل بين معرفتين. وجوز الكوفيون أن يقع ضمير الفصل بين نكرتين. وراجع ذلك بالتفصيل في: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٠) وما بعدها، اللباب للعكبري (١/ ٤٩٦)، همع الهوامع للسيوطي (١/ ٢٢٨، ٢٢٩).

(٢) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري، الوائلي أبو عمرو، شاعر جاهلي كبير، من أصحاب المعلقات المشهورة، ومعلقته أشهر شعره ومطلعها:

لخولة أطلال ببرقة ثهمد ... تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

وكان هجاءً، غير فاحش القول، تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره. جمع شعره في ديوان مطبوع.

تنظر ترجمته في: الأعلام (٣/ ٢٢٥)، جمهرة أشعار العرب (ص ٣٢، ٨٣)، خزانة الأدب (١/ ٤١٤-٤١٧)، الشعر والشعراء (ص ٤٩).

(٣) البيت من بحر الطويل، من معلقة طرفة بن العبد. ينظر في: ديوانه (ص ٢٩)، خزانة الأدب (٩/ ٦٦، ٦٧)، شرح الشذور (ص ٨٨)، الكتاب (٣/ ٧٨)، مغني اللبيب (٢/ ٦٠٦). والشاهد هنا أن «بحلَّال» على صيغة «فعّال» لا يراد بها الكثرة. فلا يريد هنا أنه قد يحل التلاع قليلًا؛ لأن ذلك يدفعه آخر البيت، الذي يدل على نفي البخل على كل حال، وأيضًا: تمام المدح لا يحصل بإرادة الكثرة. والتلاع: جمع تَلْعَة، وهي مسيل الماء. القاموس المحيط (تلع).

الرابع: أن تكون على النسب ، فيكون من باب: عطار وبزاز.

قوله: ﴿ بِقُرۡبَانٖ ﴾ [١٨٣] أي: بتقريب قربان.

قوله: ﴿ لَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ ﴾ [١٨٨] بالياء [(١)]، و «الذين»: فاعل، واختلف في مفعوليه؛ فقيل: هما محذوفان؛ لأن ﴿ فَلَا يَحۡسَبَنَّهُم ﴾ تأكيد للحِسبان، فاستغني بمفعولي الحسبان الثاني عن مفعولي الحسبان الأول؛ لأن الفاعل فيهما واحد، والفاء على هذا مزيدة، والمعنى: لا يحسبن الذين يفرحون أنفسهم فائزين، دل على الأول الهاء والميم، وعلى الثاني «بِمَفَازَةٍ»، ونظيره:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيْكَ وَتَحْسَبُ [(٢)]

فـ«حبهم، عارًا»: مفعولان لـ «ترى»، وحذف مفعولا الحسبان، كما ترى؛ اكتفاءً بتعدية / [٣٠] أحد الفعلين عن تعدية الآخر.

قوله: ﴿ بَٰطِلٗا ﴾ [١٩١]: مفعول له، والباطل هنا: «فاعل»، بمعنى المصدر، مثل: «العاقبة والعافية»، ويجوز: صفة لمصدر محذوف.

وقوله: ﴿ هَٰذَا ﴾: أشار بها إلى الخلق.

قوله: ﴿مُنَادِيٗا يُنَادِي ﴾ [١٩٣]: إن قيل: ما الفائدة في ذكر الفعل مع دلالة الاسم؟

قيل: فيه أوجه:

---

(١) قرأ بالياء: (لا يحسبن) ابن كثير وأبو عمرو، ونافع وابن عامر. وقرأ بالتاء ﴿ لَا تَحۡسَبَنَّ ﴾ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي. تنظر في: الإتحاف (١/ ٤٩٧)، البحر (٣/ ١٣٧)، التبيان (١/ ١٦١)، الحجة لابن خالويه (ص١١٧)، حجة الفارسي (٣/ ١٠٠، ١٠١)، الدر المصون (٢/ ٢٧٩)، النشر (٢/ ٢٤٦).

(٢) البيت من بحر الطويل، للكميت بن زيد الأسدي.

ينظر في: خزانة الأدب (٩/ ١٣٧)، شرح التصريح (١/ ٢٥٩)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص٦٩٢)، المحتسب (١/ ١٨٣). وبلا نسبة في: أوضح المسالك (٥/ ٦٩)، شرح الأشموني (٢/ ٧٠)، همع الهوامع(١/ ١٥٢).

وفي هذه المراجع جاء الشطر الثاني هكذا:

.... تَرَى حُبَّهُم عَارًا «عَلَيَّ» وتحسبُ

والشاهد فيه: حذف مفعولي «تحسب» اكتفاء بدلالة مفعولي «ترى» عليهما.

أحدها: هو توكيد.

والثاني: أنه وصل به ما حسن التكرير، وهو قوله: «لِلإِيمَانِ».

الثالث: أنه لو اقتصر على الاسم، لجاز أن يكون سمع معروفًا بالنداء يذكر ما ليس بنداء، فلما قال: «يُنَادِي» ثبت أنهم سمعوا نداءه في تلك الحال، ومفعول «ينادي» محذوف أي: ينادي الناس [1].

قوله: ﴿أَنْ ءَامِنُواْ﴾ أي: بأن آمنوا.

قوله: ﴿عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ [١٩٤] أي: على ألسنة رسلك.

قوله: ﴿ٱلْمِيعَادَ﴾: مصدر بمعنى الوعد.

قوله: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [١٥٩]: بدل من «مِنْكُمْ».

قوله: ﴿بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ﴾: مستأنف.

قوله: ﴿ثَوَابًا﴾: مصدر، وفعله: دل عليه الكلام المتقدم؛ لأن تكفير السيئات إثابة، فكأنه قال: لأثيبنكم ثوابًا.

قوله: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ [١٩٧]: أي تقلبهم متاع قليل.

قوله: ﴿نُزُلاً﴾ [١٩٨]: مصدر، وانتصابه بالمعنى؛ لأن معنى ﴿لَهُمْ جَنَّٰتٌ﴾: أي: ننزلهم، ويجوز أن يكون جمع «نازل»، كما قال:

..... أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ [2]

* * *

---

(١) هذا كلام العكبري (١/ ١٦٣).

(٢) هذا عجز بيت وصدره:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلَ عَادَتُنَا .....

وهو من بحر البسيط، للأعشى ميمون بن قيس.

وينظر في: ديوانه (ص ١١٣)، خزانة الأدب (٨/ ٣٩٤، ٥٥٢)، الدر اللوامع (٥/ ٨٠)، الصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٧٦)، الكتاب (٢/ ٥١)، المحتسب (١/ ١٩٥)، وبلا نسبة في: مغني اللبيب (٢/ ٦٨٣)، وهمع الهوامع(٢/ ٦٠).

والشاهد هنا أن «نزل» جمع «نازل». ويروى الشطر الأول:

قالوا الركوب فقلنا: تلك عادتنا .....

obeikandi.com

سورة النساء

قوله: ﴿ بِٱلطَّيِّبِ﴾ [٢]: مفعول ثان بـ «تتبدلوا».

قوله: ﴿ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ ﴾ [٣]: جواب هذا الشرط «فَانْكِحُوا»، أي: وإن خفتم أن لا تقسطوا في نكاح اليتامى فانكحوا واحدة.

قوله: ﴿ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ﴾ إلى آخره، أي: فانكحوا واحدة / [٣١].

قوله: ﴿ تُقۡسِطُواْ ﴾: الجمهور على ضم التاء من: أقسط: إذا عدل، وقرئ شاذًّا بفتحها[(١)] من: قسط: إذا جار وتكون «لا» زائدة.

قوله: ﴿ مَا طَابَ﴾: هي: بمعنى: «مَنْ».

قوله: ﴿ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ ﴾ «ذلك»: أي: اختيار الواحدة أقرب إلى أن لا تميلوا، مِنْ عال الميزان: إذا مال، وعال الحاكم في حكمه: إذا جار ومال.

وقيل: من أعال الرجل يُعيل إعالة: إذا كثر عياله، والمرأة معيلة، وهذه تعضد [قول] الشافعي رضي الله عنه [(٢)]: ذلك أدنى ألا تكثر عيالكم[(١)].

---

(١) قرأ بها إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب. تنظر في: البحر المحيط (٣/ ١٦٢)، التبيان (١/ ١٦٦)، الدر المصون (٢/ ٢٩٩)، الكشاف (١/ ٤٩٨)، مختصر الشواذ لابن خالويه (ص:٣١).

(٢) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله الشافعي، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة المذهب الشافعي وأتباعه. كان بارعًا في اللغة والشعر وأيام

obeikandl.com

قوله: ﴿ صَدُقَٰتِهِنَّ ﴾ [٤]: جمع صدقة، والصدقة: مهر المرأة.

قوله: ﴿ نِحْلَةً ﴾ من قولهم: نحلت فلانًا كذا نَحلة – بالفتح – نُحلًا – بضم النون، ونِحلة – بكسرها إذا أعطيته إياه.

ونصبها؛ قيل: على المصدر؛ لأنه من الإيتاء، فكأنه قال: أعطوا النساء مهورهن إعطاءً، انحلوهن نحلة.

وقيل: حال؛ إما من النساء، أو من الصدقات.

قوله: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾ للتمييزِ مِنْ مطابقة مَا قَبْلَه – إِنِ اتَّحَدَا

العرب والفقه والحديث. وكان ذكيًّا مفرطًا، وأفتى وهو ابن عشرين سنة.

من تصانيفه: الأم، المسند، أحكام القرآن، الرسالة، أدب القاضي، ديوان شعر...، وغيرها. توفي ﷺ سنة أربع ومائتين (٢٠٤هـ). تنظر ترجمته في: الأعلام (٦/ ٢٦)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٢٩)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال. ترجمة (٥٦٣٨)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥)، وفيات الأعيان (١/ ٤٤٧).

(١) ورد هذا القول جماعة كأبي بكر بن داود الرازي، والزجاج وغيرهما.

قال الرازي: «هذا غلط من جهة المعنى واللفظ: أما الأول: فلإباحة السراري، وأنه مظنة كثرة العيال كالتزوج. وأما اللفظ: فلأن مادة «عال» بمعنى: كثر عياله، من ذوات الياء؛ لأنه من «العيلة»، وأما «عال» بمعنى: جار، فمِنْ ذوات الواو، فاختلفت المادتان، وأيضًا فقد خالف المفسرين». وقال صاحب «النظم»: «يعني: قال أولًا: ﴿أَلَّا تَعُولُوا﴾ فوجب أن يكون ضده الجور».

وقد رد على هؤلاء: أما قولهم: التسري أيضًا يكثر معه العيال، مع أنه مباح، فممنوع؛ وذلك لأن الأَمَةَ= = ليست كالمنكوحة، ولهذا يعزل عنها بغير إذنها، ويؤجرها، ويأخذ أجرتها ينفقها عليه وعليها وعلى أولادها. قال الزمخشري في «الكشاف»: وجهه أن يُجْعَل من قولك: عال الرجل عياله يعولهم؛ كقولك: مانهم يمونهم، أي: أنفق عليهم؛ لأن من كثر عياله، لزمه أن يعولهم، وفي ذلك ما يصعب عليه المحافظة على حدود الورع وكسب الحلال والرزق الطيب، وكلام مثله من أعلام العلم وأئمة الشرع ورؤوس المجتهدين (يعني: الشافعي ﷺ) حقيق بالحمل على الصحة والسداد، وأن لا يظن به تحريف «تعيلوا» إلى «تعولوا»، ثم أثنى على الشافعي قائلًا: «بأنه كان أعلى كعبًا، وأطول باعًا في علم كلام العرب من أن يخفى عليه مثل هذا، ولكن للعلماء طرقًا وأساليب، فسلك في تفسير هذه الكلمة طريقة الكنايات». وأما قولهم: «خالف المفسرين»، فليس بصحيح، بل قاله زيد بن أسلم وابن زيد. وأما قولهم: «اختلفت المادتان»، فليس بصحيح أيضًا، فقد حكي عن العرب: «عال الرجل يعول: كثر عياله». وتعولوا: تفتقروا، وكثرة العيال سبب للفقر. راجع في ذلك: الدر المصون (٢/ ٣٠٤)، الكشاف (١/ ٤٩٧، ٤٩٨)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ١١)، مفاتيح الغيب للفخر الرازي (٩/ ١٤٤- ١٤٦) وقد رد على قول أبي بكر الرازي، ونصر تفسير الشافعي ﷺ ووجهه.

مَعْنًى – مَا لَهُ خَبَرًا، فتقول: كرم الزيدون رجلًا، وكرما رجلين...، وكذا إن لم يتحدا، ولم يلزم إفراد لفظ المميز؛ لإفراد معناه.

مثال عدم الاتحاد: حسن الزيدون وجوهًا، وطهروا أعراضًا، وكرموا آباءً، إذا كانت آباؤهم مختلفة أو لكونه مصدرًا اختلفت أنواعه؛ كقولك: تخالف الناس آراءً، وتفاوتوا أذهانًا، و ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [1].

قال ابن مالك [2]: «وإفراد المبيَّن إن لم يوقع في محذور أولى من جمعه؛ كقوله – تعالى – في هذه الآية الكريمة: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾، فلو أوقع في محذور نحو: ما أكرمهم آباءً بمعنى: ما أكرمهم من آباء، لزمت المطابقة؛ إذ لو أفرد لتوهم / [٣٢] أن المراد كون أبيهم واحدًا موصوفًا بالكرم»[3].

قوله: ﴿ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾: حالان من «شَيْءٍ».

وقيل: هما صفتان لمصدر محذوف، أي: أكلا هنيئًا مريئًا، وهما من هَنُأَ الطعام يهنُؤ بالضم فيهما: هناء وهناة، ومرأ يمرؤ بالضم أيضًا مرءًا ومراة، إذا كان سائغًا لا تنغيص فيه.

قوله: ﴿ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا ﴾ [٥]: صيرها، فالمفعول الأول محذوف، وهو العائد، ويجوز أن يكون بمعنى: خلق، «قِيَامًا»: حال.

و«قيامًا»: مصدر قام، والياء بدل من الواو أبدلت منها لما أعلت في الفعل، وكان قبلها كسرة.

---

(١) سورة الكهف، الآية (١٠٣).

(٢) هو محمد بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، الأندلسي الجياني، الطائي، إمام اللغة والنحو،= = وإمام النحاة في القرن السابع الهجري، وهو علم من أعلام اللغة والنحو، كاد ينازع سيبويه في شهرته، له مصنفاته الشهيرة والمعروفة في اللغة والنحو والصرف والقراءات. ومن أشهرها: الألفية، تسهيل الفوائد، الكافية الشافية، شواهد التوضيح، وغيرها كثير. توفي سنة ٦٧٢هـ. تنظر ترجمته في: الأعلام (٦/ ٢٣٣)، بغية الوعاة (١/ ١٣٠)، البلغة (ص:٢٠١)، غاية النهاية (طبقات القراء) (٢/ ١٨٠)، فوات الوفيات (٣/ ٤٠٧).

(٣) شرح التسهيل (٢/ ٣٨٤، ٣٨٥).

ويُقْرَأُ: «قِيَمًا» بغير ألف [1]. فقيل: هو مصدر مثل: الحِوَل والعِوَض، وكان القياس أن تسلم الواو؛ لتحصنها بتوسطها؛ كما صحت في الحِوَلِ والعِوَضِ، ولكن أبدلوها ياءً؛ حملًا على «قيام»، وعلى اعتلالها في الفعل.

وقيل: إنها جمع «قيمة»؛ كـ «ديمة وديم».

وقيل: الأصل: قيامًا، فحذفت الألف؛ كما حذفت في «خيم».

ويُقْرَأُ: «قِوامًا» [2]، بكسر القاف، وبواو وألف؛ فقيل: هو مصدر: قاومت قوامًا، مثل: لاوذت لِواذًا، فصحت في المصدر لَمَّا صحت في الفعل.

وقيل: اسم لما يقوم به الأمر.

قوله: ﴿ وَٱرۡزُقُوهُمۡ فِيهَا ﴾. قيل: «في» بمعنى: «مِنْ».

قوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا فَٱدۡفَعُوٓاْ ﴾[٦]: «فإن» وما بعدها: جواب لـ «إذا»، والعامل في «إِذَا»: ما دل عليه معنى الجملة التي هي الجواب.

قوله: ﴿ أَن يَكۡبَرُواْ ﴾: نصب بقوله: «بِدَارًا» وهو مصدر «كَبِر» بكسْر العين في الماضي، وفتحها في المستقبل.

قوله: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبٗا ﴾: «كفى»: يتعدى إلى مفعولين، وقد حذفا، والتقدير: كفاك الله شرهم/ [٣٣] والدليل على ذلك قوله – تعالى –: ﴿ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [3].

قوله: ﴿ نَصِيبٗا ﴾ [٧]: قيل: هو واقع موقع المصدر، والعامل فيه معنى ما تقدم؛ إذ التقدير: عطاءً، أو استحقاقًا.

---

(١) قرأ (قيمًا) نافع وابن عامر، وقرأ الباقون ﴿قِيَمًا﴾. تنظر في: الإتحاف (١/ ٥٠٣)، البحر المحيط (٣/ ١٧٠)، التبيان (١/ ١٦٧)، الحجة لابن خالويه (ص ١١٩)، الحجة للفارسي (٣/ ١٢٩)، الدر المصون (٢/ ٣١٠)، النشر (٢/ ٢٤٧).

(٢) قرأ بها ابن عمر. تنظر في: البحر المحيط (٣/ ١٧٠)، التبيان للعكبري (١/ ١٦٧)، الدر المصون (٢/ ٣١٠)، الكشاف (١/ ٥٠٠)، المحتسب (١/ ١٨٢).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٣٧). وهذا كلام العكبري في «التبيان» (١/ ١٦٨). وقال أبو حيان في« البحر المحيط» (٣/ ١٧٤)، وتبعه السمين في «الدر المصون» (٢/ ٣١٤): إنها هنا متعدية لواحد وهو محذوف تقديره: «وكفاكم الله».

وقيل: هو حال مؤكدة.

وقيل: هو مفعول لفعل محذوف تقديره: أوجب لهم نصيبًا [(١)].

قوله: ﴿خَافُواْ﴾: جواب «لو»، ومفعول «خافوا» محذوف، أي: الفقر أو الضياع.

قوله: ﴿ظُلۡمًا﴾ [١٠]: مفعول له، أو مصدر في موضع الحال.

قوله: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [١١]: أي: فرض ذلك فريضة.

قوله: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ [١٢] قيل: هي تامة و«رجل»: اسمها[(٢)]، و« كلالة»: حال من الضمير في «يورث».

والكلالة على هذا: اسم للميت الذي لم يترك ولدًا ولا والدًا.

وقيل: ناقصة، و «رجل»: اسمها، و «يورث». خبرها، و «كلالة»: حال أيضًا.

وقيل: الكلالة: اسم للمال الموروث، فعلى هذا هو مفعول ثان لـ«يورث»؛ كما تقول ورث زيد مالًا.

فإن قيل: قد تقدم ذكر الرجل والمرأة، فَلِمَ أفرد الضمير وذُكِّرَ؟

قيل: أما إفراده؛ فلأن «أو» لأحد الشيئين وقد قال: ﴿أَوِ ٱمۡرَأَةٌ﴾.

وأما تذكيره؛ فلرجوعه إلى أحدهما، وهو مذكر.

قوله: ﴿غَيۡرَ مُضَآرٍّ﴾: مفعوله محذوف، أي: غير مضار ورثته، وهو أن يقر بدين ليس عليه، «غَيْرَ»: منصوبة [على الحال] [(٣)].

قوله: ﴿وَصِيَّةً﴾ أي: يوصيكم الله بذلك وصية.

وقيل: إنها مصدر في موضع الحال [(٤)].

قوله: ﴿تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ [١٣]: إشارة إلى ما حد الله من فرائضه.

---

(١) راجع: التبيان (١/ ١٦٨)، الدر المصون (٢/ ٣١٤، ٣١٥)، الكشاف (١/ ٥٠٣)، معاني الفراء (١/ ٢٥٧).

(٢) كذا وقع هنا، ولعل الصواب: فاعلها.

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ١٧٠)، والدر المصون (٢/ ٣٢٦).

(٤) قاله ابن عطية في المحرر الوجيز (٢/ ٢٠).

قوله: ﴿ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ ﴾ [١٥]: خبر «اللاتِي».

قوله: ﴿ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ [١٩]: يجوز عطفه على ﴿أَن تَرِثُواْ﴾ [(١)]، ويجوز جزمه بالنهي، فيكون مستأنفًا [(٢)].

قوله: ﴿ لِتَذْهَبُواْ ﴾: اللام متعلقة بـ ﴿تَعْضُلُوهُنَّ﴾، وفي الكلام حذف، أي: ولا تعضلوهن من النكاح.

قوله: ﴿ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ ﴾: العائد محذوف، أي: آتيتموهن إياه.

قلت: وفيه نظر. والله أعلم [(٣)].

قوله: ﴿ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ ﴾: قيل: مستثنى منقطع.

وقيل: حال، أي: إلا في حال إتيانهن.

قوله: ﴿ إِلَّا مَا/[٣٤] قَدْ سَلَفَ ﴾ [٢٢]: قيل: «ما»: مصدرية، والاستثناء منقطع، والمعنى: ولا تتزوجوا من تزوجه آباؤكم، ولا تطئوا من وطئه آباؤكم، لكن ما سلف من ذلك فمعفوٌّ عنه.

قوله: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً ﴾: إنه: ضمير النكاح.

قوله: ﴿ وَمَقْتًا ﴾: تم الكلام، ثم استأنف: ﴿ وَسَآءَ سَبِيلاً ﴾.

قوله: ﴿ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ﴾ [٢٤]: استثناء متصل.

أي: حرمت عليكم ذوات الأزواج، إلا السبايا فإنهن حلال، وإن كن ذوات أزواج.

قوله: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾: منصوب على المصدر بـ «كتب» محذوفة.

قوله: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ﴾: «ما» بمعنى: «مَنْ»، فعلى هذا يكون «أَنْ تَبْتَغُوا» على المذهبين [(٤)].

---

(١) قاله ابن عطية في المحرر الوجيز (٢/ ٢٠)، والعكبري في التبيان (١/ ١٧٢).

(٢) قاله العكبري (١/ ١٧٢).

(٣) تقدم الكلام عن هذا في أول البقرة عند قوله – تعالى –: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ الآية (٣).

(٤) أي: يكون في محل جر أو نصب على تقدير: بأن تبتغوا، أو لأن تبتغوا. فالجر على تقدير حرف الجر. والنصب

obeikandl.com

قوله: ﴿فَرِيضَةً﴾: مصدر لفعل محذوف.

قوله: ﴿أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ [٢٥]: «أَنْ يَنْكِحَ»: بدلًا من «طَوْلًا»؛ لأن الطَوْل هو القدرة أو الفضل [(١)]، والنكاح قوة وفضل.

وقيل: هو: معمول طول، وفيه على هذا وجهان:

أحدهما: هو منصوب بـ «طول»؛ لأن التقدير: ومن لم يستطع أن ينال نكاح المحصنات، وهو من قولك: طُلْتُه أي: نلته، ومنه:

إِنَّ الفَـــرَزْدَقَ صَـــخْرَةٌ..... ..... البيت[(٢)]

والثاني: أن يكون على تقدير حرف الجر، أي: إلى أن ينكح، والتقدير: ومن لم يستطع وصلة إلى نكاح المحصنات.

قوله: ﴿مُحْصَنَٰتٍ﴾: حال من المفعول في: «فَآتُوهُنَّ».

على نزع الخافض، على رأي سيبويه والفراء. راجع: التبيان (١/ ١٧٥)، الدر المصون (٢/ ٣٤٧)، معاني الفراء (١/ ٢٦١).

وفيها وجه ثالث: أن تكون في محل رفع بدل من ﴿مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ لأن «ما» قائمة مقام الفاعل، وهو بدل منها بدل اشتمال. وهذا كله على قراءة حفص عن عاصم وحمزة والكسائي «وأُحِلَّ» بالبناء للمجهول وقرأ باقي السبعة «وأَحَلَّ» بالبناء للمعلوم.

(١) في الأصل: التفضل، والمثبت كما في التبيان (١/ ١٧٥)، والدر المصون (٢/ ٣٤٨)، ولعله هو الصواب؛ لأنه أعاده بعده كما ترى، فقال: والنكاح قوة وفضل، وهي عبارة العكبري.

(٢) هذا جزء من صدر بيت وتمامه:

..... عَادِيَّـــــــــةٌ طَالَـــتْ فَلَـــيْسَ تَنَالُهَـــا الأَوعَـــالا

وهو من بحر الكامل، لسبيح بن رباح، أو رباح بن سبيح الزنجي، وينظر في: لسان العرب (طول)، وبلا نسبة في: مقاييس اللغة (٣/ ٤٣٤)، تاج العروس (طول).

ويروى الشطر الأول:

إن الفـــــرزدق صخـــــــرة ملمومـــــة .....

ويروى الشطر الثاني:

..... طالـــــت فلـــــيس تنالهـــــا الأوعـــــالُ

وعلى رواية الرفع لا إشكال في إعراب «الأوعال» فهي فاعل، وأما رواية النصب فهي مفعول «طالت» أي فاقتها طولًا.

obeikandl.com

قوله: ﴿ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ ﴾: معطوف على «مُحْصَنَاتٍ».

قوله: ﴿ أَخْدَانٍ ﴾: جمع خدن؛ مثل: عدل وأعدال.

قوله: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ ﴾ [٢٦]: مفعول «يُرِيدُ» محذوف، تقديره:«ذلك»، أي: تحريم ما حرم، وتحليل ما حلل، واللام متعلقة بـ «يُرِيدُ».

وقيل: زائدة، أي: يريد الله أن يبين [(١)].

قوله: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [٢٨]: «ضعيفًا»: حال [(٢)].

قوله: ﴿ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا ﴾ [٣٠]: مصدران في موضع الحال. / [٣٥].

قوله: ﴿ مُّدْخَلًا ﴾ [٣١]: يُقْرَأُ بفتح الميم [(٣)]، وهو مصدر «دخل» فأما «أفعل» فمصدره: «مُفْعَل».

قوله: ﴿ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ﴾ [٣٤]: في «تَبْغُوا» وجهان:

أحدهما: هو من البغي الذي هو الظلم، فعلى هذا هو غير متعدٍّ، و «سَبِيلًا»، منصوب على إسقاط حرف الجر.

والثاني: هو من قولك: بغيت الأمر، أي: طلبته، فعلى هذا يكون متعديًا، و «سَبِيلًا»: مفعوله.

قوله: ﴿ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾[٣٥]: الشقاق: الخلاف، فلذلك حسن إضافته إلى «بَيْن».

قوله: ﴿ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ ﴾ [٣٨]: مفعول له.

قوله: ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ ﴾ [٣٩] «لو»: على بابها، والمعنى: لو آمنوا لم

---

(١) هذا قول الزمخشري في الكشاف (١/ ٥٤١)، والعكبري في التبيان (١/ ١٧٦)، قال السمين الحلبي في الدر= = المصون (٢/ ٣٥٢): «وهذا خارج عن أقوال البصريين والكوفيين؛ لأن «أن» لا تضمر - فيما نص النحويون - إلا بعد لام التعليل أو الجحود».

(٢) كلمة حال: مكررة بالأصل.

(٣) قرأ بالفتح «مَدْخلًا» نافع وعاصم في رواية أبي بكر، وقرأ باقي القراء العشرة بالضم «مُدْخلًا».

وتنظر في: الإتحاف (١/ ٥٠٩)، البحر (٣/ ٢٣٥)، التبيان (١/ ١٧٧)، حجة ابن خالويه (ص:١٢٢)، حجة الفارسي (٣/ ١٥٣)، السبعة (ص: ٢٣٢)، النشر (٢/ ٢٤٩).

يضرهم.

والثاني [1]: أنها مصدرية.

والثالث: أنها شرطية؛ كقوله: ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾[2].

قوله: ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [٤٠]: مفعول لـ «يَظْلِمُ»، والتقدير: لا يظلم أحدًا، فهو أحد المفعولين.

وقيل: صفة لمصدر محذوف، أي: ظلمًا قدر مثقال ذرة.

قوله: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا ﴾ [٤١]: عامل: «كَيْفَ» محذوف، أي: كيف تصنعون.

قوله: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ﴾ [٤٢]: «يوم»: ظرف لـ «يَوَدُّ»، و «إذ» هنا معناها: الاستقبال، وهو كثير في القرآن [3].

قوله: ﴿ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ ﴾: حال، و «قد» مرادة [4].

قوله: ﴿ لَوْ تُسَوَّىٰ ﴾: هو مفعول «يَوَدُّ».

قوله: ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾: يجوز أن يكون داخلًا تحت التمني، ويجوز أن يكون مستأنفًا.

قوله: ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾ [٤٣]: حال تقديره: ولا تُصَلُّوا جنبًا.

قوله: ﴿ إِلَّا عَابِرِى ﴾ حال، أي: لا تقربوها في حال الجنابة، إلا في حال السفر، أو عبور المسجد.

---

(١) كذا هنا، ولم يمر ذكر «الأول»، وهو ما تقدم أنها على بابها كما في التبيان(١/ ١٨٠).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٢١).

(٣) قال العكبري في التبيان (١/ ١٨١).

(٤) وهذا على رأي البصريين الذي يرون أن الفعل الماضي لا يكون حالًا إلا بـ «قد» مظهرة أو مضمرة؛ لأن الحال إما مقارنة أو منتظرة، والماضي منقطع عن زمن العامل، وليس بهيئة في ذلك الزمان، و «قد» تقربه من الحال.
وقال الكوفيون، ومن تبعهم من بعض البصريين كالأخفش: يجوز ذلك؛ لأن أكثر ما فيه أنها غير موجودة في زمان الفعل، وذلك لا يمنع؛ كما لا تمنع الحال المقدرة، واحتجوا بالسماع والقياس.
وانظر تفصيل المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢٣٣، المسألة ٣٢٠)، شرح المفصل (٢/ ٦٥)، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١/ ٢٩٣)، همع الهوامع (٢/ ٢٥٢، ٢٥٣).

قوله: ﴿ حَتَّىٰ تَغۡتَسِلُواْ ﴾: متعلق بالعامل في «جُنُب».

قوله: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ [٤٦]: قيل: هو خبر مبتدأ محذوف، تقديره: من الذين هادوا قوم يحرفون [(١)].

قوله: ﴿ وَٱسۡمَعۡ غَيۡرَ مُسۡمَعٖ ﴾: حال، والمفعول [الثاني] [(٢)] محذوف / [٣٦] أي: لا أسمعت مكروهًا. هذا ظاهر قولهم [(٣)].

قوله: ﴿ وَرَٰعِنَا ﴾: معطوف على «اسْمَعْ»، وهو أمر أيضًا من: راعى، يراعي، مراعاة، من المراعاة وهي المراقبة.

قوله: ﴿ لَيَّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ وَطَعۡنٗا ﴾: مفعول له، والأصل في «لَيّ»: لَوْي، فقلبت الواو ياءً وأدغمت.

قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلٗا ﴾: أي: إيمانًا قليلًا.

قوله: ﴿ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [٤٨] مستأنف؛ لأنه لو عطف عليه لصار منفيًّا.

قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي ﴾ [٤٩]: أي أخطأوا بل الله.

قوله: ﴿ بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا ﴾ [٥٦]: «جلودًا»: مفعول ثان، وصل إليه بنفسه.

وقيل: بجلود، وحذف الحرف.

قوله: ﴿ وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [٥٨]: العامل في «إِذَا» فعل محذوف، تقديره: ويأمركم إذا حكمتم، ولا يجوز أن يعمل في «إذا»: ﴿ أَن تَحۡكُمُواْ ﴾؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه [(٤)].

---

(١) هذا قول الزمخشري وتقديره في الكشاف (١/ ٥٣٠)، وهكذا قدره العكبري في التبيان، في أحد تقديريه، والتقدير الثاني عنده: «هم من الذين ». وقال: وقيل: التقدير: «ومن الذين هادوا مَنْ يحرفون».
وزاد فيها وجهين آخرين: أن يكون متعلقًا بـ «نصير» في محل نصب به. وأن يكون حالًا من الفاعل في «يريدون». التبيان (١/ ١٨٢).

(٢) غير موجودة بالأصل، ومثبت من التبيان (١/ ١٨٢).

(٣) هذا كلام العكبري، وزاد: فأما ما أرادوا، فهو: «لا أسمعت خيرًا»، وقيل: أرادوا: غير مسموع منك. التبيان (١/ ١٨٢، ١٨٣).

(٤) هذا على مذهب البصريين، والكوفيون يجيزون ذلك.

openkanal.com

قوله: ﴿ ضَلَٰلًا ﴾ [٦٠]: يجوز أن يكون اسم مصدر؛ لأن المصدر: إضلالًا.

قوله: ﴿ تَعَالَوۡاْ ﴾ [٦١]: أصله: تعالَيُوا، وقد تقدم[(١)].

قوله: ﴿ فَكَيۡفَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةُۢ ﴾ [٦٢] العامل في «إذا»: العامل في «كَيْفَ»، والعامل في «كَيْفَ»: «يصنعون» محذوف.

قوله: ﴿ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾ [٦٣]: متعلق بـ «قُلْ»[(٢)].

قوله: ﴿ إِلَّا لِيُطَاعَ ﴾ [٦٤]: ليطاع: مفعول له.

قوله: ﴿ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ﴾: ظرف والعامل فيه خبر «إن» وهو: «جَاءُوكَ».

قوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [٦٥]: «لا» الأولى زائدة.

قوله: ﴿أَنِ ٱقۡتُلُوٓاْ ﴾ [٦٦]. قيل: مصدرية. وقيل: مفسرة، و «كَتَبْنَا»: قريب من «قُلْنَا». قوله: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ﴾ : «قليل»: بدل من الضمير المرفوع، ويجوز أن يكون منصوبًا على أصل الاستثناء.

قوله: ﴿ ثُبَاتٍ ﴾ [٧١]: جمع «ثبة» وهي الجماعة، وأصلها: ثُبَوَة، وتصغيرها: «ثُبَيَّة» فأما ثبة الحوض [وهي وسطه][(٣)]، فأصلها: ثُوبَة من: ثاب يثوب: إذا رجع،وتصغيرها: ثويبة.

قوله: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ [٧٢]: اللام الأولى: لام الابتداء دخلت على اسم إن، واللام الثانية: جواب / [٣٧] قسم محذوف والتقدير: وإن منكم لمن أقسم بالله ليبطئن.

قوله: ﴿ إِذۡ لَمۡ أَكُن ﴾: ظرف لـ «أَنْعَمَ».

قوله: ﴿ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ ﴾ [٧٥] معطوف على اسم الله.

قوله: ﴿ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَخۡشَوۡنَ ﴾ [٧٧] «إذا»: للمفاجأة، فعلى هذا يجوز أن يكون

راجع: التبيان (١/ ١٨٤)، الدر المصون (٢/ ٣٨٠).

(١) تقدم عند قوله تعالى: ﴿ فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ... ﴾ الآية (٦٠)، من سورة آل عمران.

(٢) في قوله – تعالى –: ﴿ وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا﴾.

(٣) ما بين المعقوفين غير واضح بالأصل، وأثبته من التبيان (١/ ١٨٦)، والدر المصون (٢/ ٣٨٩).

خبرًا للاسم الذي بعده؛ لأنها ظرف مكان فصح على ذلك.

قوله: ﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ مثل: ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ (١).

قوله: ﴿لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ [٧٩]: حال مؤكدة، أي: ذا رسالة.

قوله: ﴿طَاعَةٌ﴾ [٨١] أي: أمرنا طاعة.

قوله: ﴿أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾ [٨٣]: الألف في «أَذَاعُوا» بدل من ياء، والباء زائدة، وقيل: «حمل» على «تحدثوا» (٢).

قوله: ﴿لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَـٰنَ إِلَّا قَلِيلاً﴾: مستثنى من فاعل «اتَّبَعْتُمَ»، والمعنى: لولا أن مَنَّ الله عليكم لضللتم باتباع الشيطان إلا قليلًا.

قوله: ﴿فَقَـٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [٨٤]. قيل: هذا معطوف على: ﴿فَلْيُقَـٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (٣).

وقيل: على قوله: ﴿فَقَـٰتِلُوٓاْ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَـٰنِ﴾ (٤).

قوله: ﴿إِلَّا نَفْسَكَ﴾: هو المفعول الثاني لـ «تُكَلَّفُ».

قوله: ﴿مُّقِيتًا﴾ [٨٥]: مفعل من القَوْت، وهو الاقتدار.

قوله: ﴿بِتَحِيَّةٍ﴾ [٨٦]: أصلها: تحيية، وهي تفعلة، من حييت، فنقلت حركة الياء إلى الحاء، ثم أدغمت.

قوله: ﴿أَوْ رُدُّوهَآ﴾: أي: ردوا مثلها.

قوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٨٧]: «الله»: مبتدأ «لا إله»: مبتدأ ثان، وخبره محذوف، أي: لنا، أو: في الوجود «إلا هُو»: بدل من موضع: «لا إله»، والجملة: خبر عن اسم الله تعالى «إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»: قيل: في يوم القيامة.

وقيل في القبور إلى يوم القيامة، و «إلى» على بابها.

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٠٠). وفي الأصل: «كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا» وهو خطأ ظاهر.

(٢) التبيان (١/ ١٨٨). (٣) الآية (٧٤) من سورة النساء.

(٤) الآية (٧٦) من سورة النساء.

obeikandl.com

قوله: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾: حال من يوم القيامة، أو نعتًا لمصدر، أي: جمعًا لا ريب فيه.

قوله: ﴿فِئَتَيْنِ ﴾ [٨٨] حال، والعامل فيها «لَكُمْ».

قوله: ﴿ كَمَا كَفَرُواْ ﴾ [٨٩]: نعت لمصدر / [٣٨] محذوف.

قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ ﴾ [٩٠]: مستثنى من المفعول في «فَاقْتُلُوهُمْ».

قوله: ﴿ أَن يُقَـٰتِلُوكُمْ ﴾ أي: عن أن.

قوله: ﴿ إِلَّا خَطَـًٔا ﴾ [٩٢]: استثناء منقطع.

قوله: ﴿ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾ والمعنى: فعليه دية في كل حال، إلا في حال تصدقهم عليه بها.

قوله: ﴿ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ﴾: مفعول له، والتقدير: شرع لكم ذلك توبة.

قوله: ﴿ دَرَجَةً ﴾ [٩٥] قيل: هو مصدر في معنى: تفضلًا.

قوله: ﴿ دَرَجَـٰتٍ﴾ [٩٦]: بدل من «أَجْرًا».

وقيل: ذوي درجات.

قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ [٩٨]: استثناء من الهاء والميم في «مَأْوَاهُمُ» استثني من أهل الوعيد المستضعفين، الذين لا يستطيعون حيلة في الخروج لفقرهم، فهو منقطع؛ لأن المستثنى منهم عصاة بالتخلف مع القدرة، وهؤلاء عاجزون.

قوله: ﴿ أَن تَقْصُرُواْ ﴾ [١٠١]: في أن تقصروا.

قوله: ﴿ ٱطْمَأْنَنتُمْ ﴾ [١٠٣] الهمزة أصل، ووزن الكلمة: افعلَّ والمصدر الطمأنينة على: فُعلَّيلَة.

قوله: ﴿مَّوْقُوتًا ﴾من: وقته: إذا جعل له وقتًا.

قوله: ﴿وَلَا تَهِنُواْ ﴾ [١٠٤] أي لا تضعفوا في طلب العدو، مِنْ وهن يهن: إذا ضَعُفَ.

قوله: ﴿ خَصِيمًا ﴾ [١٠٥]: فعيل بمعنى مفاعل.

قوله: ﴿ إِذْ يُبَيِّتُونَ ﴾ [١٠٨]: ظرف، والعامل فيه العامل في «مَعَهُمْ».

قوله: ﴿ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ ﴾ [١١٩]: مفعول هذه الأفعال كلها محذوف، أي: لأضلنهم عن الهدى، ولأمنينهم الباطل، ولآمرنهم بالضلال.

قوله: ﴿يَعِدُهُمْ﴾ [١٢٠]: مفعوله الثاني محذوف تقديره: النصر والسلامة.

قوله: ﴿ عَنْهَا مَحِيصًا ﴾ [١٢١] «عنها»: حال من «محيص»، وهو مصدر، فلا يجوز أن يعمل فيها؛ لتأخره، ولا يجوز تعلق «عن» بـ «يجدون» ؛ لأنه لا يتعدى بـ «عن» / [٣٩].

والميم في «محيصًا» زائدة، وهو من: حاص يحيص: إذا تخلص.

قوله: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ﴾ [١٢٢]: مصدر؛ لأنه قال قبله: «سَنُدْخِلُهُمْ» فكأنها بمنزلة: وعدهم و«حَقًّا»: حال من المصدر، ويجوز أن يكون مصدرًا لفعل محذوف، أي: حق ذلك حقًّا [(١)].

قوله: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ ﴾ [١٢٣]: اسم «ليس» مضمر فيها، ولم يتقدم له ذكر، وإنما دل عليه سبب الآية؛ وذلك أن اليهود قالوا: «نحن أصحاب الجنة»، وقالت النصارى ذلك، وقال المشركون: «لا نبعث»، فقال: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ﴾، أي: ليس ما ادعيتموه [(٢)].

قوله: ﴿ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [١٢٧] أي: ونبين لكم ما يتلى.

وقيل: في موضع رفع على ضمير الفاعل في «يُفْتِيكُمْ» [(٣)].

قوله: ﴿ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ مجرور بالعطف على ﴿ يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ ﴾ [(٤)].

قوله: ﴿ وَأَن تَقُومُوا۟ ﴾ أي: وفي أن تقوموا.

وقد جوز أن يكون منصوبًا بمعنى: ويأمركم أن تقوموا [(٥)]، وأن يكون مرفوعًا على الابتداء، أي: وأن تقوموا لليتامى بالقسط خير لكم [(٦)].

---

(١) هذا قول العكبري في التبيان (١/ ١٩٥).
(٢) هذه عبارة العكبري بالنص (١/ ١٩٥).
(٣) قال العكبري في التبيان (١/ ١٩٦): وهو المختار.
(٤) قال السمين الحلبي في الدر المصون (٢/ ٤٣٥): وهو الظاهر.
(٥) قاله الزمخشري في الكشاف (١/ ٥٦٨).
(٦) ذكره السمين في الدر المصون (٢/ ٤٣٥)، وقال: «وأول الأوجُهِ أَوْجَهُ»، يعني: «وفي أن تقوموا»، عطفًا على ﴿يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾.

قوله: ﴿ صُلۡحًا ﴾[١٢٨]: مصدر واقع موع «تَصَالُح»؛ لأن أصله: تَصَالَحَ يَتَصَالحُ فأبدلت التاء صادًا، وأدغمت في الصاد.

قوله: ﴿ وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ﴾: حضر يتعدى إلى مفعول، فإذا دخلت الهمزة تعدى إلى مفعولين، فالأنفس هو المفعول الأول وقد أقيم مقام الفاعل.

والثاني: «الشُّحَّ»، وهو البخل.

قوله: ﴿كَٱلۡمُعَلَّقَةِ﴾ [١٢٩] حال من الضمير في «تَذَرُوهَا».

قوله: ﴿ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ [١٣١] على الخلاف [(١)].

قوله: ﴿ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ ﴾ [١٣٥] أي: ولو شهدتم على أنفسكم.

قوله: ﴿ أَوۡ فَقِيرًا ﴾ هي هنا لتفصيل ما أبهم [(٢)]؛ وذلك أن كل واحد من المشهود له، والمشهود عليه يجوز أن يكون غنيًّا، وأن يكون فقيرًا، فلما كانت الأقسام عند التفصيل/ [٤٠] على ذلك ولم تذكر، أتي بـ «أَوْ»؛ لتدل على هذا التفصيل، فالضمير على هذا عائد على المشهود له، والمشهود عليه، على أي وصف كانا عليه [(٣)].

وقال الأخفش: «أو» بمعنى الواو [(٤)].

قوله: ﴿ أَن تَعۡدِلُواْ ﴾ أي: في أن تعدلوا، أو: مخافة أن تعدلوا عن الحق.

قوله: ﴿ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ ﴾: من لوى كما تقدم [(٥)].

قوله: ﴿ لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ ﴾ [١٣٧] اللام متعلقة بمحذوف، ذلك المحذوف هو خبر كان، أي: لم يكن الله مريدًا لأن يغفر.

قوله: ﴿ أَنۡ إِذَا سَمِعۡتُمۡ ﴾ [١٤٠] هي المخففة من الثقيلة.

قوله: ﴿ أَلَمۡ نَسۡتَحۡوِذۡ ﴾ [١٤١] قياسه: استحاذ [(١)].

---

(١) يريد الخلاف في «أن» المصدرية عندما يحذف حرف الجر منها، فهي في موضع نصب عند سيبويه، وفي موضع جر عند الخليل. والتقدير: «بأن اتقوا الله» راجع: التبيان (١/ ١٩٧).

(٢) يقصد «أو».

(٣) هذا قول العكبري في التبيان (١/ ١٩٧، ١٩٨).

(٤) معاني القرآن للأخفش (١/ ٤٥٥). وضعفه السمين الحلبي في «الدر المصون» (٢/ ٤٤٠).

(٥) عند قوله – تعالى –: ﴿لَيًّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ... ﴾، الآية (٤٦)، من سورة النساء.

قوله: ﴿ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ ﴾ [١٤٢]: حال.

قوله: ﴿ مُّذَبۡذَبِينَ ﴾ [١٤٣]: منصوب على الذم، والذالان عند البصريين أصل، وعند الكوفيين أصله: «ذبب»، فأبدل من الباء الأولى ذالًا [٢].

قوله: ﴿ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾: أي: لا ينتسبون إلى هؤلاء، وموضع «لا إِلَى هَؤُلاءِ»: حال، أي: يتذبذبون متلونين.

قوله: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ ﴾ [١٤٦] استثناء من المجرور في قوله: ﴿وَلَن تَجِدَ لَهُمۡ﴾.

قوله: ﴿مَّا يَفۡعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمۡ ﴾ [١٤٧] أي: أي شيء يفعل الله «بِعَذَابِكُمْ»: متعلق بـ «يَفعَلُ».

قوله: ﴿ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ [١٤٨] قيل هو منقطع، وقيل: متصل، والمعنى: لا يجب أن يجهر أحد بالسوء إلا أن يظلم فيجهر؛ فعلى هذا: يجوز أن يكون في موضع رفع بدلًا من المحذوف؛ إذ التقدير: أن يجهر أحد، وأن يكون في موضع نصب.

قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ... ﴾ [١٥٠] هذا تمام الاسم ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ... ﴾ الخبر.

و**قوله:** ﴿ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلاً ﴾ في حَيِّزِ اسم «إن» «بين»؛ إشارة إلى الكفر والإيمان؛ كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتۡ بِهَا وَٱبۡتَغِ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلاً ﴾ [٣].

و**قوله:** ﴿ حَقًّا ﴾ [١٥١]: مصدر أي: حق ذلك حقًّا.

قوله: ﴿ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ ﴾ [١٥٣] أي: سؤالًا أكبر من ذلك.

قوله: ﴿ جَهۡرَةً ﴾: مصدر في موضع الحال. / [٤١].

قوله: ﴿فَبِظُلۡمٍ ﴾ [١٦٠]: بدل من قوله: ﴿ فَبِمَا نَقۡضِهِم ﴾ [١٥٥] وأعاد الفاء في البدل لما طال الفصل، والباء متعلقة بـ «حرَّمْنَا»، والباء في ﴿ فَبِمَا نَقۡضِهِم ﴾ متعلقة

---

(١) كذا هنا على الإفراد، وفي التبيان (١/ ١٩٩): والقياس: «نستحذ» وهو شاذ في القياس وعبارة الدر المصون (٢/ ٤٤٥): «ونستحوذ واستحوذ، مما شذ قياسًا، وفَصُحَ استعمالًا».

(٢) راجع: التبيان (١/ ١٩٩)، الدر المصون (٢/ ٤٤٧، ٤٤٨).

(٣) سورة الإسراء، الآية (١١٠).

بمحذوف، دل عليه ما بعده أي: فبما نقضهم ميثاقهم فعلنا بهم ما فعلنا من اللعن والسخط، وغير ذلك.

وقوله: ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾ [١٥٥] أي: إيمانًا قليلًا.

وقوله: ﴿بُهْتَٰنًا﴾ [١٥٦] مصدر عمل فيه القول؛ لأنه ضرب منه. فهو كقولهم: «قعد القرفصاء».

قوله: ﴿قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [١٥٧]: «عيسى، ورسول الله»: بدل، أو عطف بيان.

قوله: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾: أي: قتلًا يقينًا أو علمًا يقينًا.

قوله: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [١٥٩] «إنْ»: نافية «مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ»: خبر لمبتدأ محذوف أي: أحد.

قوله: ﴿لَيُؤْمِنَنَّ﴾: جواب قسم محذوف.

قوله: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ ...﴾: «يَوْمَ» ظرف لـ «شَهِيدًا».

قوله: ﴿كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [١٦٣]: نعت لمصدر محذوف.

قوله: ﴿وَرُسُلاً﴾ [١٦٤]: منصوب بمحذوف أي: وقصصنا رسلًا.

قوله: ﴿رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ﴾ [١٦٥] بدل من «رسلًا»، أو مفعول بـ «أَرْسَلْنَا» محذوفة، ويجوز أن يكون حالًا موطئة لما بعدها؛ كقوله: مررت بزيد رجلًا صالحًا.

قوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ﴾ اللام متعلقة بمحذوف دل عليه الرسل أي: أرسلناهم لذلك.

و «حُجَّة»: اسم كان، وخبرها: «للناس». و «عَلَى الله»: حال من حجة.

قوله: ﴿بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾: ظرف لـ «حُجَّةٌ».

قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [١٦٨]، وذكر مثله في قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ﴾ [(١)] و﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ﴾ [(٢)].

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٤٣).
(٢) سورة آل عمران، الآية (١٧٩).

قوله: ﴿ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ ﴾ [١٦٩] مستثنى من الأول؛ لأن الأول فيه عموم.

قوله: ﴿ خَٰلِدِينَ ﴾: حال مقدرة.

قوله: ﴿ فَـَٔامِنُواْ خَيۡرًا ﴾ [١٧٠]: أي: وأتوا خيرًا [٢].

قوله: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [١٧١]: «الحق»: مفعول «تَقُولُوا»، ولك أن تجعله نعتًا لمصدر محذوف، أي: إلا القول الحق.

قوله: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ﴾: «ثلاثة»: خبر مبتدأ محذوف أي: ثالث ثلاثة، فحذف المضاف / [٤٢] وأقام المضاف إليه مقامه.

قوله: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡۚ ﴾ القول فيها كالقول في ﴿فَـَٔامِنُواْ خَيۡرًا ﴾ [٣].

قوله: ﴿ أَن تَضِلُّواْ ﴾ [١٧٦] قيل: مفعول «يُبَيِّنُ».

وقيل: مفعول له، أي: مخافة أن تضلوا، ومفعول «يُبَيِّنُ»: محذوف، أي: يبين الله لكم الحق.

* * *

---

(٢) هذا مذهب الخليل وسيبويه.

انظره في الكتاب (٢/ ٢٨٢). ولم يذكر الزمخشري في الكشاف (١/ ٥١٤) غيره.

وقيل فيه: هو نعت لمصدر محذوف، والتقدير: إيمانًا خيرًا. وهو قول الفراء في المعاني (١/ ٢٩٥).

وقيل: هو خبر كان المحذوفة، والتقدير: «يكن الإيمان خيرًا». وهو مذهب الكسائي وأبي عبيد، كما في الدر المصون (٢/ ٤٦٨). وهو ضعيف؛ لأن «كان» لا تحذف هي واسمها دون خبرها إلا فيما لابد منه، ويزيده ضعفًا أن «يكون» المقدرة، جواب شرط محذوف، فيصير المحذوف للشرط وجوابه. وقيل: هو حال. وانظر هذه الوجوه في: التبيان (١/ ٢٠٤)، الدر المصون (٢/ ٤٦٨، ٤٦٩).

(٣) في الآية (١٧٠) السابقة.

obeikandl.com